وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام

ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في الصحافة الجزائرية

- دراسة في إشكالية الحياد و التموقع السياسي –

دراسة تحليلية مقارنة لجريدتي الخبر و الشروق اليومي من الفترة الممتدة بين 23 جانفي إلى 17 أفريل 2014

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)
في علوم الإعلام و الاتصال

تخصص : وسائل الإعلام، اتصال و مجتمع

من إعداد: لعراجي لطيفة

تحت إشراف: أ.د/ دريس شريف

أعضاء هيئة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
أ.د/ لعلاوي خالد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	م.و.ع.ص.ع.إ
أ.د/ دريس شريف	أستاذ التعليم العالي	مقررا	م.و.ع.ص.ع.إ
د/ بوشاقور جمال	أستاذ محاضر -أ-	عضوا	م.و.ع.ص.ع.إ
د/ بلعربية رياض	أستاذ محاضر -أ-	عضوا	م.و.ع.ص.ع.إ
أ.د/ فلاق أحمد	أستاذ التعليم العالي	عضوا خارجيا	جامعة الجزائر 03
د/ هارون مليكة	أستاذة محاضرة -أ-	عضوا خارجيا	المدرسة الوطنية للعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2022 - 2023

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Ecole Nationale Supérieure de Journalisme et des Sciences de l'Information

La candidature de l'ex-président Abd El Aziz Bouteflika pour le quatrième mondat dans la presse Algérienne

- **Etude de la problématique de l'impartialité et le positionnement politique –**

Une analyse comparée sera établie sur deux journaux Al-khabar et Echorouk alyaoumi de la période allant du 23 Janvier au 17 Avril 2014

THESE DE DOCTORAT 3éme Cycle (LMD) en Sciences de l'Information et de la Communication

Spécialité : média, communication et société

Élaborée par : LARADJI LATIFA **Sous la direction du : Pr. DRIS CHERIF**

Présentée et soutenue publiquement

Devant le JURY :

Nom & Prénom	Qualité	Grade	Établissement
Pr/LALAOUI Khaled	**Président**	Professeur	ENSJSI
Pr / DRIS Cherif	**Rapporteur**	Professeur	ENSJSI
Dr/BOUCHAKOUR Djamel	**Membre**	Maitre de conférence-A-	ENSJSI
Dr/ BELARBIA Riad	**Membre**	Maitre de conférence-A-	ENSJSI
Pr / FELLAG Ahmed	**Membre externe**	Professeur	Université d'Alger 3
Dr/ HAROUNE Malika	**Membre externe**	Maitre de conférence-A-	ENSSP

Année Universitaire :**2022-2023**

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الإهداء

إلى والديّ الكريمين حفظهما الله و أطال في عمرهما و رزقني برّهما، و أكرمني برضاهما عليّ، و جعلهما زينة لحياتي، و تاج عزّ أنال به رضا الله و جنّة رضوانه، و جعلني سببا لأفراحهما، و ساعية في خدمتهما ما حييت.

إلى جدّتي الكريمة حفظها الله و أطال في عمرها.

إلى إخوتي الأعزاء حفظهم الله و رزقهم سعادة الدّارين.

إلى جميع أساتذتي من الطور الإبتدائي إلى الطور الجامعي و على رأسهم معلّمتي الغالية بن عيدة فاطمة الزّهراء.

و إلى من أعتبرهم جزءا منّي و سعادتهم سعادتي، إلى أحبّتي إخوتي: عبد الرؤوف، وائل، أميرة، و إلى صغيري عبد العزيز طالبي، حفظهم الله و رعاهم و سَدَّد خُطاهم.

لعراجـي لطيـفة

شكر و تقدير

قال الله تعالى: " و ما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت و إليه أنيب " [هود : 88]

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، اللّهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا، نحمده و نشكره على هذه النعمة التي أنعمنا بها، " و ما بكم من نعمة فمن الله ". [النحل: 53]

ثم الشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل البروفيسور دريس شريف الذي أشرف على هذه الدراسة و كان لنا عونا لإتمامها، له كل الشكر و العرفان لتوجيهاته القيمة التي دفعت بهذا العمل إلى الدقة العلمية.

و الشكر و التقدير للأستاذ الفاضل الدكتور يوسف تمار على مساعدته و توجيهاته القيمة، و الشكر موصول إلى كل من خلود و فريال على تقديم المساعدة.

لعراجـي لطيـفة

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء.....	أ
الشكر و التقدير.....	ب
قائمة المحتويات.....	ج
قائمة الجداول.....	ط
قائمة الأشكال.....	م
مقدمة.....	1
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.....	3
الإشكالية.....	4
فرضيات الدراسة.....	6
أهمية الدراسة.....	6
أهداف الدراسة.....	8
دوافع اختيار الموضوع.....	9
نوع الدراسة ومنهجها.....	11
أدوات الدراسة.....	14
تحديد مجتمع البحث.....	20
تحديد عينة الدراسة.....	21
تحديد مفاهيم الدراسة.....	34
الخلفية النظرية للدراسة.....	40
الدراسات السابقة..... ج	53

الفصل الثاني: الصحافة المكتوبة الجزائرية في عهد التعددية السياسية.....	61
المبحث الأول: الصحافة الجزائرية الخاصة: نشأتها و تطورها.....	75
المطلب الأول: دستور 1989 و بداية الانفتاح السياسي و الإعلامي.....	76
المطلب الثاني: نشأة الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر.....	78
المطلب الثالث: الساحة الإعلامية بعد الانفتاح: الفاعلين و التوجهات الإيديولوجية و السياسية.....	85
المبحث الثاني: الإطار القانوني للصحافة الخاصة في الجزائر.....	88
المطلب الأول: قانون الإعلام 1990.....	89
المطلب الثاني: التعليمة الرئاسية رقم 17 سنة 1997 و نتائجها.....	93
المطلب الثالث: تعديل قانون العقوبات 2001.....	95
المطلب الرابع: القانون العضوي لسنة 2012.....	97
المبحث الثالث: الصحافة المكتوبة الخاصة و تغطية القضايا السياسية.....	106
المطلب الأول: الدور السياسي للصحافة المكتوبة.....	107
المطلب الثاني: علاقة الصحافة المكتوبة الخاصة بالسلطة السياسية في الجزائر.....	114
المطلب الثالث: المتغيرات المؤثرة على التغطية الإخبارية للقضايا السياسية.....	129
المبحث الرابع: الصحافة المكتوبة الجزائرية بين أخلاقيات العمل الإعلامي و التموقع السياسي.	137
المطلب الأول: تعريف أخلاقيات الإعلام.....	138
المطلب الثاني: السلوك الإعلامي و ضوابطه.....	142
المطلب الثالث: الأهداف العامة لأخلاقيات الإعلام.....	148

المطلب الرابع: أخلاقيات مهنة الصحافة في ظل القوانين الإعلامية الجزائرية.....	150
الفصل الثالث: الانتخابات الرئاسية في الجزائر.....	164
المبحث الأول: مسار الانتخابات الرئاسية في الجزائر خلال فترة الحزب الواحد.....	166
المطلب الأول: فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة من 1962 إلى 1965.....	166
المطلب الثاني: فترة حكم الرئيس هواري بومدين من 1965 إلى 1978.....	170
المطلب الثالث: فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد من 1979 إلى 1992.....	172
المبحث الثاني: مسار الانتخابات الرئاسية الجزائرية في عهد التعددية السياسية.....	174
المطلب الأول: الإطار القانوني المنظم للانتخابات الرئاسية.....	174
المطلب الثاني: فترة حكم الرئيس محمد بوضياف من جانفي 1992 إلى جوان 1992.....	179
المطلب الثالث: فترة حكم الرئيس علي كافي من جويلية 1992 إلى 1994.....	182
المطلب الرابع: فترة حكم الرئيس اليامين زروال من 1994 إلى 1999.....	184
المطلب الخامس: العهدات الرئاسية للرئيس عبد للعزيز بوتفليقة من 1999 إلى 2014.....	186
المبحث الثالث: الصحافة المكتوبة و العملية الانتخابية في الجزائر.....	206
المطلب الأول: واقع الحملات الانتخابية في الجزائر.....	206
المطلب الثاني: أشكال و خصائص الحملات الانتخابية في الجزائر.....	209
المطلب الثالث: دور الصحافة المكتوبة الجزائرية في الحملات الانتخابية.....	211
الفصل السادس: دراسة تحليلية مقارنة لجريدتي الخبر و الشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة.....	218

المبحث الأول: التحليل الكمي و الكيفي لفئات الشكل.....	221
المطلب الأول: التحليل الكمي و الكيفي لفئة المساحة.....	222
المطلب الثاني: التحليل الكمي و الكيفي لفئة الموقع.....	224
المطلب الثالث: التحليل الكمي و الكيفي لفئة الأنواع الإعلامية.....	229
المطلب الرابع: التحليل الكمي لفئة العناصر التيبوغرافية.....	233
المبحث الثاني: التحليل الكمي و الكيفي لفئات المضمون.....	238
المطلب الأول: التحليل الكمي و الكيفي لفئة الموضوع.....	238
المطلب الثاني: التحليل الكمي و الكيفي لفئة الاتجاه.....	243
المطلب الثالث: التحليل الكمي و الكيفي لفئة الأهداف.....	248
المطلب الرابع: التحليل الكمي و الكيفي لفئة الشخصيات الفاعلة.....	252
نتائج الدراسة.....	256
خاتمة.....	263
الملاحق.....	268
المراجع.....	280

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1999.....	192
02	جدول يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 08 أفريل 2004.....	197
03	جدول يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 09 أفريل 2009.....	199
04	جدول خاص بالنتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية الجزائري وفق بيان المجلس الدستوري الذي تلاه رئيس المجلس الدستوري مراد مدلسي لسنة 2014	205
05	جدول يوضح الأصوات المتحصل عليها كل مترشح لرئاسيات 2014.....	205
06	توزيع فئة المساحة على موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي.....	222
07	جدول مقارن لتوزيع فئة موقع النشر على مستوى صفحات جريدتي الخبر و الشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة.....	225
08	جدول مقارن لتوزيع فئة موقع النشر على مستوى الصفحة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة.....	227
09	جدول مقارن لتوزيع فئة الأنواع الإعلامية في جريدتي الخبر و الشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة.....	230
10	جدول مقارن لتوزيع فئة العناوين في جريدتي الخبر و الشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة.....	233

11	جدول مقارن لتوزيع فئة الصور على موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي.....	235
12	جدول مقارن لتوزيع فئة الألوان على موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي.....	236
13	توزيع فئة الموضوع على قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدة الخبر و الشروق اليومي.....	239
14	توزيع فئة الاتجاه على قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدة الخبر و الشروق اليومي.....	244
15	توزيع فئة الأهداف على قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي.....	249
16	توزيع فئة الشخصيات الفاعلة في قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدة الخبر و الشروق اليومي.....	253

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	دائرة نسبية توضح نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1999.....	193
02	دائرة نسبية توضح نتائج الانتخابات الرئاسية 08 أفريل 2004.....	197
03	دائرة نسبية توضح نتائج الانتخابات الرئاسية 09 أفريل 2009.....	220
04	رسم بياني يوضح توزيع فئة المساحة على موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدة الخبر و الشروق اليومي.....	223
05	رسم بياني مقارن لتوزيع فئة موقع النشر على مستوى صفحات جريدتي الخبر و الشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة.....	225
06	رسم بياني مقارن لتوزيع فئة موقع النشر على مستوى الصفحة في كل من جريدتي الخبر و الشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة.....	228
07	رسم بياني مقارن لتوزيع فئة الأنواع الإعلامية في جريدتي الخبر و الشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة.....	231
08	شكل بياني مقارن لتوزيع فئة العناوين في جريدتي الخبر و الشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة.....	233
09	شكل بياني مقارن لتوزيع فئة الصور على موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي.....	235

10	شكل بياني مقارن لتوزيع فئة الألون على موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي.....	237
11	شكل بياني مقارن لتوزيع فئة الموضوع على قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدة الخبر و الشروق اليومي.....	240
12	شكل بياني مقارن لتوزيع فئة الأهداف على قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدة الخبر و الشروق اليومي.....	250
13	شكل بياني مقارن لتوزيع فئة الشخصيات الفاعلة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي	253

مقدمة

مقدمة:

لا يقتصر دور وسائل الإعلام على مجرد تقديم المحتوى الإخباري، و إنما لها دور كبير في بناء أجندة الجمهور و تشكيل الرأي العام نحو مختلف القضايا، كما تؤثر و بشكل كبير على سلوكياته و اتجاهاته من خلال ما تنشره من مضامين و قضايا متنوعة يتم تضمينها وفق أطر و زوايا محددة تتفق و أجندتها الإعلامية بما يخدم سياستها التحريرية بالتركيز على قضايا محددة و إهمال أخرى. فهي تساهم في بناء الخريطة الإدراكية للجمهور في مختلف الأصعدة و على الصعيد السياسي بصفة خاصة. و لعل من أهم الأحداث السياسية التي تحوز على اهتمام الجمهور و تحظى بتغطية واسعة من قبل وسائل الإعلام أهم حدث سياسي يعرفه المجتمع ألا و هو الانتخابات الرئاسية.

لذلك أصبح من الضروري الاهتمام بمحتويات وسائل الإعلام بوصفها حاملة المعاني عبر تأطيرها للأحداث من خلال المعالجة و التحليل، و هذه الأطر التي تشكل وعي القائم بالاتصال تدفعه لتأطير الحياة الاجتماعية و السياسية في شكل خطاب ينظم نصوصا إعلامية بشأن موضوعات مختلفة، تعبر عن إيديولوجية هذه الوسائل و توجهها نحو القضايا المطروحة.

و تمثل الانتخابات الرئاسية الجزائرية حدثا مهما في تاريخ النظام السياسي الجزائري، و تعد أحد المظاهر المعبرة عن المشاركة السياسية، و لعل من أبرز الانتخابات التي مرت بها الجزائر انتخابات 2014. فمع مطلع العام 2014 م عرف المجتمع الجزائري حراكا سياسيا مشحونا بأحداث سياسية مهمة نتيجة إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ترشحه لعهدة رئاسية رابعة، فقد كانت هذه الانتخابات من بين أصعب المراحل و أشدها حساسية في تاريخ الدولة الجزائرية، و قد رافقها العديد من المشاهد السياسية انبثق عنها ثلاثة اتجاهات متباينة، الموالون للرئيس و المعارضون له و دعاة المقاطعة. حاول كل اتجاه على طريقته الخاصة التأثير على السلوك الانتخابي للمواطن الجزائري، فالموالون للرئيس المنتهية عهدته يطالبون بحقه في البقاء لعهدة جديدة

ضمانا للاستقرار و اعتزازا بإنجازاته طيلة 15 سنة من الحكم، و ذهبت المعارضة إلى أن ترشح الرئيس السابق هو مساس للديمقراطية و تغييب لمبدأ التداول على السلطة، أما دعاة المقاطعة فقد اعتبروا اللعبة الانتخابية مغلقة و أن النتائج محسومة لصالحه.

الأمر الذي يتطلب من الصحافة القيام بأدوار وظيفية، و تقديم ما يدور في الساحة السياسية بكل حياد و موضوعية، هذا ما تحاول الدراسة معرفته.

و لهذا الغرض قسمت الدراسة إلى أربعة فصول، الفصل الأول عبارة عن إطار منهجي احتوى على عدة عناصر منها الإشكالية التي تدور حولها الدراسة، و كذا الفرضيات المحركة لها، ثم الأهداف التي تسعى الوصول إليها، كما تضمن هذا الفصل الخلفية النظرية التي استندت إليها الدراسة و تحديد بعض المفاهيم التي تساعد في فهم معنى الأفكار التي ترد فيها، بعدها تضمن هذا الفصل منهج و أداة الدراسة.

أما الفصل الثاني و الثالث فقد كانا عبارة عن إطار نظري للدراسة، فقد تطرق الفصل الثاني إلى الحديث عن الصحافة المكتوبة الجزائرية في عهد التعددية السياسية بداية من نشأة الصحافة الخاصة و تطورها، ثم الإطار القانوني لها، مرورا بالعنصر المتعلق بتغطية الصحافة المكتوبة للقضايا السياسية، و خصص المبحث الرابع والأخير للحديث عن الصحافة المكوبة الجزائرية بين أخلاقيات العمل الإعلامي و التموقع السياسي.

و جاء الفصل الثالث بعنوان الانتخابات الرئاسية في الجزائر، تضمن مسار الانتخابات الرئاسية خلال الحزب الواحد و في عهد التعددية السياسية، تم الربط بين الصحافة المكتوبة و العملية الانتخابية في الجزائر.

شكل الفصل الرابع الجانب التطبيقي للدراسة، حيث قمنا بتحليل مضمون الجريدتين الخبر و الشروق اليومي و المقارنة بينهما في آن واحد، و في الأخير قمنا بعرض نتائج الدراسة و الإجابة عن فرضيات الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة

الإشكالية:

تعتبر الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر من مفرزات التحول الديمقراطي الذي حصل تتويجا لأحداث أكتوبر 1988 م، فهذا التحول أخذ فيما بعد مظاهر عديدة لأزمة سياسية حادة عصفت بالبلاد، و قد انعكست هذه الآثار على علاقة الصحافة الخاصة بالنظام السياسي فكانت تتسم أحيانا بالتوتر، و أحيانا أخرى تعرف نوعا من الاستقرار و بقي يشوبها نوع من الغموض، و ذلك تبعا لمختلف المواقف التي أبدتها و تبديها الصحافة اتجاه العملية السياسية في الجزائر، و من ضمنها العملية الانتخابية التي يفترض أنها عصب النظام الديمقراطي، فقد شهدت الجزائر عدة انتخابات كان جلها مثار للجدل من حيث مصداقيتها و مدى ما حققته للشعب الجزائري، و ربما كان هذا أحد أهم الأسباب التي وقفت وراء نسبة المشاركة الضعيفة للمنتخبين في كل موعد انتخابي، لذلك فقد كان هاجس المقاطعة الشعبية هو المسيطر على أجواء الانتخابات الرئاسية لعام 2014، و هو ما دفع بكثير من المحللين السياسيين إلى وصف هذه الانتخابات بالاستحقاق المحسوم خصوصا في ظل ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لعهدة جديدة و غياب مرشحين من الوزن السياسي الثقيل باستثناء رئيس الحكومة السابق علي بن فليس.

و في هذا الجو المشحون تباينت طريقة معالجة الصحف لهذا الحدث، فالبعض منها يرى في هذا الحدث أنه حدث مهم وجب تغطيته و إبرازه للقارئ في صورة مغايرة عن صورته الحقيقية، و هناك من يعالجه ليعطي قراءة إضافية لماهية هذا الحدث. وفي بعض الأحيان، قد يتم التلاعب بوسائل الإعلام من قبل الحزب الحاكم (خاصة إذا كانت وسائل الإعلام مملوكة للدولة) من أجل بث تقارير التي تكون في صالح الحزب الحاكم.

فوسائل الإعلام تعالج مختلف الأخبار السياسية من بينها أحداث الانتخابات الرئاسية وفقا لمجموعة معايير تتدخل في تحديد الأجندة الإعلامية، و التي يفترض أن تكون ضمن حدود أخلاقيات المهنة و أطر المسؤولية

الاجتماعية لوسائل الاعلام، لأن الهدف العام من التغطية الإعلامية للانتخابات يتمثل في الإعلام و النشر بصورة نزيهة ومحايدة.

و بالتالي فإن الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام من بينها الصحافة المكتوبة في تناولها لهذا الحدث السياسي الهام، يكتسب أهمية خاصة نظرا للتأثير الذي يفرضه المضمون الإعلامي في صنع الفعل السياسي و اتخاذ القرارات و تشكيل الرأي العام. و يعد موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة أحد الأحداث الهامة التي تناقلها الإعلام الجزائري، حتى وسائل إعلامية عربية و عالمية، و أسهبت في تناولها للحدث من خلال تخصيص مساحة واسعة للقضية.

إذ تحاول هذه الدراسة، التي تندرج ضمن الدراسات التحليلية فهم و تحليل المحتوى الإعلامي محل الدراسة من خلال الاعتماد على نظريتي ترتيب الأولويات و التأطير الإعلامي، للتعرف على الأجندة الإعلامية التي بنتها جريدتي الخبر و الشروق اليومي و أطر المعالجة لموضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة. بل اننا نسعى للتعرف على الجوانب الإيدولوجية و السياسية التي تنطلق منها الجريدتان في معالجة موضوع الدراسة، و من ثم الإجابة على إشكالية الحياد و التموقع السياسي في الأداء الإعلامي لكلا الجريدتين. و على هذا الأساس يمكننا طرح التساؤل الآتي:

- **كيف عالجت جريدتي الخبر و الشروق اليومي موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة خلال الفترة الممتدة من 23 جانفي إلى 17 أفريل 2014 ؟**

– فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات الآتية و التحقق من صحتها:

الفرضية الرئيسية:

– تموقعت كل من جريدة الخبر و الشروق اليومي سياسيا في معالجة موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة و لم تكونا محايدتان.

الفرضيات الفرعية:

– تموقعت جريدة الخبر ضد ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة.

– تموقعت جريدة الشروق اليومي لصالح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ترشحه للعهدة الرابعة.

– أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من رصدها وتحليلها للمضمون الصحفي من خلال معالجة جريدتي الخبر والشروق اليومي لقضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، و الكشف عن البنية الإعلامية و السياسية لكل منهما.

و تتجلى أهمية الموضوع فيما يلي:

1– أهمية دراسة المضمون الصحافي كونه منتجا إعلاميا يأتي في إطار بنية اجتماعية، إلى جانب كونه شكلا من أشكال التواصل الفعالة و المؤثرة في المجتمع له القدرة على التأثير في المتلقي و تشكيل وعيه، كما أن محتوى الصحف يمثل نقطة اللقاء في العملية الصحافية بين الأطراف المختلفة لها، و من هنا ظهرت أهمية تحليل المحتوى في الكشف و الاستدلال بالعديد من المعاني و الرموز الاتصالية في المحتوى، و التي تعكس الكثير من أبعاد العملية الصحافية (سواء في الأفكار أو الاتجاهات أو العقائد أو القيم في الإطار الثقافي

العام، و اتجاه الصحف و العاملين فيها)، حيث يقول الباحثون أنه من الممكن اعتبار السلوك اللغوي للإنسان شفويا كان أو تحريريا أدق تعبير عن هوية الشخص و ميوله و اتجاهاته، فإذا استطعنا الحصول على عينة كافية من آدائه اللغوي أو التعبير بوجه عام و أخضعنا هذه العينة لتحليل علمي و منهجي، فإننا نستطيع أن نتوصل بسهولى إلى معرفة اتجاهاته السياسية و العقائدية.

2- تنبع أهمية الدراسة بارتباط الإشكالية المطروحة بالواقع السياسي الجزائري و مدى مشاركة الصحافة المكتوبة في إثرائه و التأثر به و التأثير فيه من منطلق أداء وظيفتها الإعلامية و التزامها بالمهنية و معالجتها للموضوع بكل حياد و موضوعية و بين تموقعها السياسي، و الذي يحمل في طياته أبعاد سياسية و توجهات إيديولوجية.

3- كما ترجع أهمية الدراسة إلى أهمية موضوع الانتخابات الرئاسية التي تعتبر أهم حدث سياسي في البلاد، و ما زاد الموضوع أهمية إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ترشحه لعهدة رابعة، الحدث الذي ميز رئاسيات 2014 باعتبار هذا الانتخابات أكثر حماسية في تاريخ الجزائر، و التي عرفت ظهور قوى سياسية على الساحة الانتخابية و تراجع أخرى و مشاركة العديد من الأحزاب السياسية و مقاطعة أحزاب أخرى للعملية الانتخابية، مما أفرز تيارات صحفية متعددة اختلفت مرجعيتها الفكرية و سياستها التحريرية، و كان لكل منها أثر في العملية الانتخابية. هذا إلى جانب الزخم الإعلامي الذي حظي به و الذي أكسبه بعدا عالميا، خاصة بعدما لقيه هذا الحدث من ردود أفعال مختلفة، الأمر الذي يستدعي رصد كيفية معالجة الصحافة الجزائرية الخاصة قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة. و التعرف على الدور الذي قامت به الصحافة المكتوبة في إطار ما قدمته من أنباء و معلومات و آراء متعلقة بالترشح للعهدة الرابعة.

– أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الهدف الرئيسي والمتمثل في التعرف على الكيفية التي عالجت بها جريدتي الخبر و الشروق اليومي قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة شكلا و مضمونا و تحديد توجهما الإيديولوجي، و كذا التعرف على مدى التزام الجريدتين الحياد و الموضوعية نحو القضية المطروحة.

و يتفرع عن الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف تتمثل في:

1- تهدف الدراسة إلى معرفة مدى اهتمام جريدتي الخبر و الشروق اليومي بقضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة من خلال التعرف على حجم المساحة المخصصة للموضوع، و موقع إدراج موضوع الدراسة على صفحات الجريدتين، إضافة إلى التعرف على الأنواع الصحفية و العناصر التيبوغرافية المستخدمة لعرض الموضوع.

2- التعرف على أطر المعالجة الإعلامية لموضوع الدراسة و رصد لأبرز الأطروحات التي وردت في المضمون الصحافي في كل من جريدتي الخبر والشروق اليومي المتعلقة بقضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة خلال فترة الدراسة.

3- التعرف على الأجندة الإعلامية لجريدتي الخبر والشروق اليومي من خلال الكشف عن الأطروحات التي أولتها الجريدتين اهتماما أكبر في طرحها لقضية الدراسة.

4- التعرف على مدى التزام الجريدتين بالحياد و المهنية بعيدا عن التموقع السياسي، و تحديد مدى تداخل و طغيان الأجندة السياسية على الأجندة الإعلامية، خاصة في القضايا السياسية المصيرية التي تحدد المستقبل السياسي للجزائر.

5- التعرف على اتجاهات و أهداف القائمين بالاتصال في جريدتي الخبر والشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة.

6- رصد أوجه الاتفاق و الاختلاف بين المضمون الصحافي لكلا الجريدتين نحو موضوع الدراسة.

-دوافع اختيار الموضوع:

يمكن تحديد الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع بما يلي:

أسباب ذاتية:

1- الميل و الاهتمام بمعالجة القضايا الوطنية السياسية خاصة ما تعلق الأمر بالأحداث الهامة، و لعل من بين هذه الأحداث الانتخابات الرئاسية التي تعد أحد أهم هذه القضايا باعتبارها تندرج ضمن القضايا المصيرية التي تحدد مستقبل البلاد. منها.

2 - الرغبة في معرفة كيفية معالجة جريدتي الخبر و الشروق اليومي لقضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، و التي يفترض أن تكون ضمن حدود أخلاقيات المهنة و أطر المسؤولية الاجتماعية لوسائل الاعلام، لأن الهدف العام من التغطية الإعلامية للانتخابات يتمثل في الإعلام و النشر بصورة نزيهة ومحايدة، و بالتالي فإن الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام من بينها الصحافة المكتوبة في تناولها لهذا الحدث السياسي الهام، يكتسب أهمية خاصة نظرا للتأثير الذي يفرضه المضمون الإعلامي في صنع الفعل السياسي و اتخاذ القرارات و تشكيل الرأي العام، و في دراستنا هذه نقوم برصد كيفية معالجة جريدتي الخبر و الشروق اليومي لموضوع الدراسة، الموضوع الذي أحدث ضجة إعلامية واسعة وطنيا و عالميا، و كذا محاولة التعمق في دراسة الخط الافتتاحي لوسائل الإعلام.

أسباب موضوعية:

1- أصبحت مادة الإعلام السياسي تشكل نسبة عالية من الاهتمام و التغطية في وسائل الإعلام على وجه عام و في الصحافة المكتوبة على وجه خاص، خاصة فترة الانتخابات الرئاسية و بالتحديد قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة الموضوع الذي أثار صدى إعلاميا واسعا بالنظر إلى أهميته و تأثيره على المستقبل السياسي للجزائر، حيث تباينت طريقة معالجته، فالصحف لا تمدنا فقط بالمواد الإعلامية و لكنها تلعب دورا سياسيا في المجتمع، فهي تصنع الكثير في برنامج العمل السياسي، كما أنها تساعد على تحديد المطالب السياسية التي تثار، و أي هذه المطالب لها فرصة الإرضاء و أيها سوف يؤجل أو يهمل. و لأن وسائل الإعلام تقوم بإبراز المسائل التي تكون محل الاهتمام فهي تحدد أي الأحداث سيتم تغطيتها إخباريا، و أي الأحداث سيتم تجاهلها، و من هنا فإن وسائل الإعلام تؤثر في مجال تحديد ما الذي ستتاح له فرصة جيدة ليصير موضوعا للمناقشات السياسية و العقل السياسي، و بدون التغطية الإعلامية فإن تأثيرها السياسي يقل أو لا يكون هناك أصلا تأثيرا سياسيا.

2- نسبة المقروئية العالية التي تتمتع بها جريدتي الخبر و الشروق اليومي و مدى تأثيرهما على الجمهور في تشكيل الرأي العام، فالصحافة المكتوبة تحتل المقام الأول من بين وسائل الإعلام في التأثير على الرأي العام و يرجع ذلك لعدة أسباب، أبرزها أن الصحافة تهتم أكثر من سواها – من وسائل الإعلام - بالخوض في القضايا السياسية و الاجتماعية و مناقشتها بإسهاب و عرض وجهات النظر المختلفة و خلفيات الأنباء، أما الطريقة التي تؤثر بها الصحافة على الرأي العام فتتلخص في نشر الأخبار و كتابة التعليقات و الأعمدة و التحقيقات و نشر الصور و الرسوم الكاريكاتورية، و من هنا فإن جريدتا الخبر و الشروق اليومي تتصدران قائمة الصحف الأكثر مقروئية في الجزائر، فكان لا بد من دراسة محتوى الجريدتين و التعرف على خبايا معالجتهما الإعلامية لموضوع الدراسة.

– نوع الدراسة ومنهجها:

أولا: نوع الدراسة

تندرج دراستنا ضمن الدراسات التحليلية المقارنة، التي تهتم بدراسة واقع الأحداث و الظواهر و المواقف و الآراء و تحليلها و تفسيرها بهدف الوصول إلى استنتاجات مفيدة، إما لتصحيح هذا الواقع أو تحديثه أو تطويره، هذه الاستنتاجات تمثل فهما للحاضر و تستهدف توجيها للمستقبل.[1]

تم الاعتماد على هذا النوع من الدراسات لأن دراستنا تهدف إلى وصف المحتوى الظاهري وصولا إلى معرفة المضمون الضمني للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل و المضمون تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في شكل فرضيات طبقا لمجموعة من التصنيفات أو المحددات و ذلك بهدف استخدام البيانات لوصف المنتج الإعلامي و التي تعكس السلوك الاتصالي العلني للقائمين بالاتصال لاكتشاف المرجعية الفكرية و السياسية التي تنبع منها الرسالة الإعلامية، بعبارة أخرى فإن دراستنا التحليلية تهدف إلى التعرف على المقاصد الإعلامية للقائمين بالاتصال و ذلك من خلال إجراء عملية التحليل الإعلامي بصفة منتظمة و وفق أسس منهجية و معايير موضوعية بالاستناد على الأسلوب الكمي و الكيفي في التحليل.

فعملية التحليل تحقق وصف طبيعة المضمون الصريح و كشف النوايا الخفية للمضمون معا و على مستويين: أولهما: المستوى الوصفي الذي يحقق الهدف الأول من حيث وصف المضمون الصريح للمادة الإعلامية موضع التحليل وفقا لفئات التحليل و وحداته النابعة من الاحتياجات البحثية. و ثانيهما: المستوى التحليلي الذي يحقق الهدف الثاني عن طريق استخدام المعلومات التحليلية الوصفية أي استخدام نتائج تحليل المضمون بعد ربطها بالبيانات و المعلومات و المتغيرات البحثية الأخرى في كشف النوايا الخفية للمضمون.

[1]: محمد منير حجاب: أساسيات البحوث الإعلامية و الاجتماعية، ط 3، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة 2003، ص 78.

أما الدراسات المقارنة فهي التي تستهدف إبراز عناصر التشابه و الاختلاف بين الظواهر التي تجرى عليها المقارنة، التي تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة، و وجود قدر من التشابه و الاختلاف.

و في ضوء هذا المفهوم للدراسات التحليلية و المقارنة، فإن دراستنا تستهدف رصد و تصوير و تحليل المعالجة الإعلامية لجريدتي الخبر و الشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، و ذلك من حيث فهم و تحليل تلك المعالجة، وأهم الأطروحات التي ركزت عليها عينة الدراسة، و طبيعة المضمون المقدم، و تفسير العلاقات الموجودة بين تلك الأطراف بهدف الحصول على معلومات كافية و دقيقة، و كذا القيام بمقارنة نتائج التحليل لكل من جريدتي الدراسة، و رصد أوجه الاتفاق و الاختلاف بينهما.

ثانيا: منهج الدراسة

إن طبيعة الموضوع و نوعه هما العامل المجسد و المحدد للمنهج المناسب في عملية البحث، و نظرا لطبيعة دراستنا التي تهدف إلى تحليل و مقارنة المضمون الصحافي الجزائري نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة من خلال جريدتي الخبر و الشروق اليومي، و من خلال اعتمادنا على أداة بحث تحليلية نكشف من خلالها الجوانب الظاهرة و الكامنة في المحتوى، و ما توحي إليه من دلالات و معان، كان من الضروري الاعتماد على المنهج المسحي لمسح عينة من مفردات الصحف محل الدراسة و إخضاعها للدراسة و التحليل و تفسير المضمون الصحافي الجزائري لكل من جريدتي الخبر و الشروق اليومي و تم الاعتماد على أسلوب المقارنة للمقارنة بين نتائج تحليل مضمون الجريدتين محل الدراسة.

– المنهج المسحي:

يعد المنهج المسحي أنسب المناهج العلمية الذي يستهدف تسجيل و تحليل و تفسير الظاهرة في وضعها الراهن بعد جمع البيانات اللازمة و الكافية عنها و عن عناصرها من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات و مصدرها و طرق الحصول عليها. و يناسب هذا المنهج بحوث الصحافة لأنه يستخدم في دراسة الظواهر البحثية في وضعها الراهن. بالإضافة إلى أنه يسمح بدراسة أعداد كبيرة من الأفراد و المفردات، بينما لا تسمح مناهج أخرى بدراسة هذه الأعداد الكبيرة أو العينات الكبيرة منها و الممثلة لها في مجتمع الدراسة، بجانب أنه يسمح بدراسة عدد كبير من المتغيرات في وقت واحد في إطار جهود و نفقات مناسبة، نظرا لأنه يقوم على أسلوب العينات الذي يعتبر السمة المميزة لبحوث المسح المعاصرة. [1]

و نظرا لما تتطلبه الدراسة من إشكالية و أهداف، و لما تقتضيه نظرياتا الدراسة (ترتيب الأولويات و نظرية الأطر الإعلامية)، اعتمدنا على المنهج المسحي لأنه أكثر المناهج ملاءمة وطبيعة الدراسة والهدف منها، ذلك لأنه يقوم على رصد و متابعة دقيقة للظاهرة المدروسة بطريقة كمية و نوعية في فترة زمنية معينة من أجل التعرف على الظاهرة و جمع البيانات حولها ، كما يشمل كذلك على تحليل دقيق لهذه البيانات و المعلومات من خلال دراسة المحتوى الإعلامي و الكشف عن مضامينه و إجراء تفسير لها للوصول إلى نتائج و تعميمات تساعد في فهم الواقع الإعلامي. و عليه تم الاستعانة بالمنهج المسحي للكشف عن أهم المضامين المتعلقة بموضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة من طرف جريدتي الخبر و الشروق اليومي من خلال مسح و تحليل لعدد من مفرداتهما.

---

[1]: محمد عبد الحميد: بحوث الصحافة، عالم الكتب، القاهرة، 1992، ص ص 94، 122.

– أسلوب المقارنة:

يستهدف أسلوب المقارنة إبراز عناصر التشابه و الاختلاف بين الظواهر التي تجرى عليها المقارنة، و من ثم فإن المقارنة تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة، أي وجود قدر من التشابه و الاختلاف.

تم الاعتماد على أسلوب المقارنة في دراستنا، كضرورة حتمية لما تقتضيه الدراسة من أهداف، حيث تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات التحليلية المقارنة، إذ نقوم بتحليل المحتوى الإعلامي محل الدراسة ثم المقارنة بين التحليل الكمي و الكيفي للجريدتين ، و محاولة تفسير التشابه و الاختلاف في النتائج على حد سواء.

فعلى الرغم من أن الجريدتان ناطقتان باللغة العربية و نظامهما القانوني مشترك، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنهما تعتمدان على نفس الخط السياسي و تتخذان تموقعا سياسيا مشتركا. لذلك اعتمدنا على أسلوب المقارنة لمقارنة نتائج التحليل لكلا الجريدتين و بالتالي التعرف على خطهما الافتتاحي نحو الموضوع المعالج، و هذا ما نحاول إثباته في هذه الدراسة.

– أدوات الدراسة:

إن طبيعة البحث و المنهج المتبع في تناول المواضيع و الظواهر المختلفة، هي التي تفرض على الباحث التقنيات الضرورية و المناسبة للتعامل مع موضوع الدراسة، قصد جمع البيانات و تحليلها، و جاءت التقنية الموظفة في هذه الدراسة على النحو الآتي:

- تحليل المضمون:

اعتمدنا على تقنية تحليل المضمون، و هي الأداة المناسبة لمثل هذه الدراسات التي تندرج ضمن الدراسات التحليلية التي تستهدف مادة إعلامية موثقة في شكل نصوص مكتوبة.

إذ تعتبر دراسات تحليل المضمون من الدراسات التي لاقت اهتماما متزايدا لدى الباحثين في مجال الإعلام، و يعرفه البعض بأنه أسلوب بحثي يقوم على أساس قياس أو تعداد حجم الأشياء من خلال عينة عشوائية لبعض نماذج الاتصال، و هو طريقة بحثية موضوعية منتظمة و كمية توضح محتوى المادة الإعلامية.[1]

كما عرف كلوز بندروف في كتابه " تحليل المضمون مقدمة منهجية " إلى أن تحليل المضمون هو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في تحليل المواد الإعلامية بهدف التوصل إلى استدلالات و استنتاجات صحيحة و مطابقة في حال إعادة البحث أو التحليل. و يعد تحليل المضمون من بين الإجراءات التي سخرت خصيصا لدراسة الأحداث الاتصالية.[2]

فيما ذهب " أرفينج جانسين " إلى أن تحليل المضمون هو أسلوب البحث الذي يهدف إلى تحليل المحتوى الظاهري لمادة الاتصال عن طريق تبويب خصائص المضمون و تصنيفها وفقا لقواعد يحددها الباحث تحديدا علميا يساعد للوصول إلى نتائج ذات مغزى.[3]أما " بول هنري " و " سارج موسكو " فقد حددا تعريف تحليل المضمون على أنه مجموعة متداخلة من التقنيات تستعمل أساسا عند تناول الوسائل اللسانية.[4]

و من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نميز بين اتجاهين رئيسيين للتعريف:

---

[1]: محمد بن عبد العزيز الحيزان: البحوث الإعلامية، أسسها، أساليبها، مجالاتها، ط2، فهرست مكتبة لملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2004، ص 138.

[2]:Jean de bonville ; l'analyse de contenu des médias, de la problématique au traitement ,Deboek université, 2000, p 36.

[3]: بسام مشاقبة، مناهج البحث الإعلامي و تحليل الخطاب، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان،2010، ص 63.

[4]:Henry Paum et Serge moscovici : Problme de l analyse de contenu, Langage,N :11,1988, p36.

الأول: الاتجاه الوصفي في تحليل المحتوى، و الذي عاصر فترة النشأة و استمر بعد ذلك، و عنه اتخذ العديد من الخبراء و الباحثين تعريفهم لتحليل المحتوى و تطبيقه.

و يركز أصحاب هذا الاتجاه ابتداء من هارولد لازويل H.Lasswell الذي يعتبر من رواد استخدام تحليل المحتوى في الكشف عن الرموز الدعائية في الفترة الأولى لاستخدامه، و كذلك كابلان I.Kaplan ، و جانيس I.Hanis و كارتريت D.PCarturight و هم من أوائل الباحثين في تحليل المحتوى أيضا، يركز أصحاب هذا الاتجاه على هدف الوصف للمحتوى فقط، الذي يتم على الظاهر فقط من هذا المحتوى.[1]

و من أهم التعريفات في هذا المجال تعريف برنارد برلسون B.Berlson بأنه " تقنية بحث تستهدف الوصف الموضوعي، المنهجي، و الكمي للمحتوى الظاهري للاتصال.[2]

أي أن تحليل المحتوى هو بالضرورة طريقة تمكن الباحث من وصف الرسالات كميا، و إن كانت هذه الرسالات شفوية أو غير كمية أساسا.[3]

و تقف حدود التحليل في إطار هذا الاتجاه عند حدود وصف المحتوى فقط، دون أن تتعدى ذلك إلى رسم العلاقة بين المحتوى و عناصر العملية الاتصالية، أو التنبؤ باتجاهات هذه العناصر و طبيعة حركتها، من خلال ما يمكن الاستدلال عنه في المحتوى المنشور.

الثاني: الاتجاه الاستدلالي في التعريف، الذي يتجاوز حدود وصف المحتوى الظاهر، إلى الكشف عن المعاني الكامنة و قراءة ما بين السور، و الاستدلال عن الأبعاد المختلفة لعملية الاتصال.

---

[1]: محمد عبد الحميد: بحوث الصحافة، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[2]: أ.لارامي، ب. فالي، ترجمة ميلود سفاري و آخرون، البحث في الاتصال – عناصر منهجية –، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث و الترجمة، الجزائر، 2004، ص92.

[3]: أحمد بدر: علوم الإعلام البحث العلمي- المناهج- التطبيقات، دار قباء الحديثة للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2008، ص 127.

فحسب "**هولستي**" فإن تحليل المحتوى هو أي أسلوب بحثي يرمي للخروج باستدلالات عن طريق تشخيص صفات محددة للرسائل تشخيصا موضوعيا منظما.[1]

و بناء على ذلك فإنه يمكن استخدام تحليل المحتوى في تحقيق و اختبار الفروض العلمية. و ممن تبنى هذا الاتجاه هولستي O.R.Holsti و كارني F.carneyو ستون Ph.J.Stoneو باد R.Budd، حيث يرون أن التحليل يساعد في الإجابة على الأسئلة المتعددة المرتبطة بعملية الاتصال و تأثيراتها، و ذلك أن الاتصال ليس مجرد رسالة ثابتة سواء كانت مطبوعة أو مذاعة، و لكنه تفاعل متدفق، و لذلك فإن المحلل لا ينظر إلى الرسالة في حد ذاتها، و لكن لكل التساؤلات المحيطة بعملية الاتصال و تأثيره، فالهدف الأساسي من عملية التحليل هو الاستدلال.[2]

و بتعريف شامل فإن تحليل المضمون في ضوء استخداماته في مجالات الدراسات الإعلامية، هو ما جاء به "سمير حسين" بقوله أنه أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن استخدامه في مجالات بحثية متنوعة، على الأخص في علم الإعلام لوصف المحتوى الظاهر و المضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل و المضمون، تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه الأساسية، طبقا للمقتضيات الموضوعية التي يحددها الباحث، و ذلك بهدف استخدام هذه البيانات، بعد ذلك إما في وصف هذه المواد الإعلامية التي تعكس السلوك الاتصالي العلني للقائمين بالاتصال، أو لاكتشاف الخلفية الفكرية أو الثقافية أو السياسية أو العقائدية التي تنبع منها الرسالة الإعلامية، أو للتعرف على مقاصد القائمين بالاتصال من خلال الكلمات و الجمل و الرموز و الصور و كافة الأساليب التعبيرية شكلا و مضمونا، و التي يعبر بها القائمون بالاتصال عن أفكارهم و مفاهيمهم، و ذلك بشرط أن تتم عملية التحليل بصفة

---

[1]: بسام مشاقبة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2]: محمد عبد الحميد: بحوث الصحافة، مرجع سبق ذكره، ص 130.

منتظمة و وفق أسس منهجية و معايير موضوعية، و أن يستند الباحث في عملية جمع البيانات و تبويبها و تحليلها على الأسلوب الكمي،[1] كما و يتخطى هدف تحليل المحتوى مجرد وصف الرسالة و سماتها الى الاستدلال الصادق حول الأسباب و المصدر و تأثيرات الإعلام.[2] فهو مجموعة الخطوات المنهجية، التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى، و العلاقات الارتباطية بهذه المعاني، من خلال البحث الكمي، الموضوعي و المنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى. [3]

و على هذا الأساس فإن دراسات تحليل المضمون تأخذ في اعتبارها مجموعة الأبعاد الآتية:

- دراسة شخصية الوسيلة الإعلامية التي نشرت أو عرضت أو أذيعت بها المادة الإعلامية.
- دراسة الموضوعات الإعلامية التي تقدمها الوسيلة للتعرف على مكانة كل مادة إعلامية من إجمالي المواد التي تقدمها، و تقدير أهميتها النسبية.
- تحليل المادة الإعلامية المطلوب دراستها للتعرف على ما تتضمنه من معلومات و بيانات و اتجاهات، و ما تحاول أن تؤكده من انطباعات و تأثيرات إعلامية معينة.
- دراسة الجوانب الشكلية التي تقدم بها المادة الإعلامية من خلال الوسيلة.

كما أن دراسة تحليل المضمون تفيد في التعرف على مجموع العناصر الآتية:

- مدى اهتمام وسائل الاعلام بالموضوعات الإعلامية المختلفة بصفة عامة، و مدى اهتمام كل وسيلة بنوعيات معينة من الموضوعات.[4]

---

[1]: رشدي أحمد طعيمة: تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، در لفكر العربي، القاهرة، 2008، ص 73، 74.

[2]: محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، دار و مكتبة الهلال للطباعة و النشر، بيروت، 2008، ص 50.

[3]: محمد عبد الحميد: بحوث الصحافة، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[4]: سمير محمد حسين: دراسات في مناهج البحث العلمي، عالم الكتب، القاهرة، 2006، ص 154.

- الأهمية النسبية التي توليها كل وسيلة إعلامية لكل موضوع من الموضوعات الإعلامية التي تقدمها، مع التعرض في هذا المجال للمساحات و الأوقات الخاصة بكل موضوع، و للوحدات الشكلية و طرق التعرض التي تتبعها، مما يعكس إلى حد كبير درجة الاهتمام النسبي بهذه الموضوعات.
- تحليل كل موضوع من الموضوعات بطريقة تفصيلية بهدف التعرف على ما يشتمل عليه من نقاط رئيسية، و ما يركز عليه من اتجاهات، و ما يستهدف توصيله من معلومات معينة أو الإيحاء به من أفكار و مقاصد خاصة.[1]

و قد اقترن تطبيق تحليل المضمون بفكرة التجزيء أو التقسيم للرموز اللفظية لمحتوى الصحف بناء على عدد من الأسس و المعايير، و عد هذه الأجزاء أو الأقسام التي تم تقسيم المحتوى في إطارها، و وصف المحتوى من خلال نتائج هذا العد و القياس، و بتطبيق هذا المفهوم على محتوى الرسائل –الموضوعات –الصحفية المنشورة، فإنه يعني تقسيم هذا المحتوى إلى عناصر أو أجزاء، لوصف كل عنصر أو جزء من جانب، مثل الأفكار و الجمل، و الكلمات، و وصف العلاقات بين بعضها البعض من جانب آخر.[2]

و في مقامنا هذا سنحاول التقيد بخطوات تحليل المضمون لتحديد الموضوعات المطروحة في عينة الدراسة، و التعرف على الكيفية التي رتبت بها هذه الموضوعات، عن طريق اتباع مجموعة الخطوات المنهجية، التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى، و العلاقات الارتباطية بهذه المعاني، من خلال البحث الكمي الموضوعي المنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى، و تكمن خطوات تحليل المضمون فيما يلي:

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 154.

[2]: محمد عبد الحميد: بحوث الصحافة، مرجع سبق ذكره، ص ص127- 128.

– تحديد مجتمع البحث:

يشير مفهوم مجتمع الدراسة إلى المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. فهو كل الأفراد أو المفردات الذين تم وصفهم و تحديدهم و تسجيلهم في إطار التحليل وفقا لخصائص معينة. فمجتمع البحث مصطلح علمي منهجي يراد به كل من يمكن أن تعمم عليه نتائج البحث سواء أكان مجموعة أفراد أو كتب، طبقا للمجال الموضوعي للمشكلة.[1]

و في بحوث التحليل مجتمع البحث هو " مجموع المصادر التي نشر أو أذيع فيها المحتوى المراد دراسته من خلال الإطار الزمني للبحث".[2]

يشمل مجتمع البحث في دراستنا الإطار الوثائقي الذي يحتوي على مجال العينة محل التحليل، و هو يتمثل في الصحف المكتوبة في الجزائر من خلال جريدتي الخبر و الشروق اليومي خلال الفترة الممتدة من 23 جانفي إلى 17 أفريل 2014.

كان اختيارنا للصحافة المكتوبة عموما لأهميتها، فهي تحمل من الوظائف ما يجعلها أقرب إلى الرأي العام من جانبه السياسي.

" إذ يصف البعض الصحافة المكتوبة بأنها تحتل المقام الأول من بين وسائل الإعلام كلها في التأثير على الرأي العام، و يرجع ذلك لعدة أسباب من أكثرها أن الصحافة تهتم أكثر من سواها من وسائل الإعلام بالخوض في القضايا السياسية و مناقشتها بإسهاب، و عرض وجهات النظر المختلفة، حيث أثبتت الصحافة أنها قادرة على تشكيل الرأي العام و القيام بدور قيادي مؤثر في تكوين اتجاهاته.[3]

---

[1]: محمد عبيدات و آخرون: منهجية البحث العلمي، دار وائل للطباعة و النشر، الأردن، 1999، ص 66.

[2]: محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، مرجع سبق ذكره، ص90.

[3] : محمود علم الدين: أساسيات الصحافة في القرن الحادي و العشرين، ط2، مكتبة العصرنة، القاهرة،2009، ص77.

– تحديد عينة الدراسة:

1– عينة الصحف

يشمل الجانب التحليلي من الدراسة كل من جريدتي الخبر و الشروق اليومي من خلال اختيار عينة من مفرداتها و إجراء تحليل لخطابهما الصحافي المتعلق بقضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة للتعرف على كيفية تمثيل الصحافيين الجزائريين لهذه القضية و الكشف عن أهداف الجريدة و توجهها الايديولوجي.

تم اختيار هذين العنوانين (جريدة الخبر و جريدة الشروق اليومي) بطريقة قصدية وفق الاعتبارات الآتية:

1– كون الجريدتين تتصدران المراكز الأولى من حيث عدد السحب، ما يعني انتشارهما الواسع بين أوساط الجمهور الجزائري و من ثم أهميتها كوسيلة اتصال جماهيرية.

2– دورية صدور الصحيفتين، حيث إنهما تصدران يوميا بانتظام، ما يعزز وجود ثراء في المادة الإعلامية الخاصة بقضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، كونهما تتابعان الاحداث السياسية بطريقة آنية و ترصدانه أولا بأول.

3– اهتمام الجريدتين بالمواضيع السياسية ما يعني معالجهما بإسهاب لقضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة.

4– كون الجريدتان تعبران عن التعددية الصحافية، فهما تخضعان للملكية الخاصة، مما يجعلهما تقتربان أكثر من الطروحات السياسية الموجودة في السياق الجزائري.

2- العينة الزمنية

تتحدد الفترة الزمنية للدراسة من 23 جانفي 2014 و تمتد إلى غاية 17 أفريل 2014، حيث تم اختيار هذه الفترة بطريقة قصدية، و يتم تبرير ذلك إلى اليوم الذي أكد فيه عمار سعيداني في تصريح عن ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة قبل الإعلان الرسمي للترشح، لذلك فقد تناولت الجرائد هذا الخبر بإسهاب و تمت معالجته بكثب و من زوايا مختلفة، إلى غاية آخر يوم من فترة الحملة الانتخابية و هو يوم 17 أفريل 2014.

3-العينة المعتمدة في التحليل من جريدتي الدراسة

أما نوع العينة المستخدمة في تحديد أعداد الجريدتين الخاضعة للتحليل، فلم نستخدم أسلوب المعاينة، لأن عدد اليوميات ليس بالحجم الضخم، فهو يتلاءم و الإطار الزمني للدراسة، و لهذا اعتمدنا على كل الأعداد التي صدرت منذ إعلان ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة يوم 23 جانفي 2014 إلى غاية آخر يوم من الحملة الانتخابية 17 أفريل 2014، و بعملية حسابية بسيطة، فإن عدد اليوميات الخاضعة للتحليل هي: 84 عدد في كل يومية.

84 x 2 = 168 ، و عليه يصبح العدد الكلي لليوميات الخاضعة للتحليل 168 عدد.

أما عن عدد المواضيع محل التحليل فقد قدّرت بـ 610 موضوع بالنسبة لجريدة الخبر، و 562 موضوع بالنسبة لجريدة الشروق اليومي.

4- وحدات و فئات تحليل المضمون:

أولا: فئات التحليل

تعتبر الفئة قسم يجمع أشياء تمتلك خصائص مشتركة تم جمعها في ذلك القسم.[1] و يختار الباحث عادة فئات التحليل عبر القراءة المكثفة و المتكررة للمضمون محل التحليل، لكن هذه القراءة لا تكون اعتباطية، بل ترتبط بالإشكالية و فرضيات الدراسة، و إلا فإن فئاته تبقى في إطار العموميات التي لا تخدم المقصود من استعمال تحليل المضمون، و تبنى الفئات وفق فرضيات محددة.[2]

و يشترط ربط الفرضيات بالفئات، أن تكون هذه الأخيرة تعبيرا عن المتغيرات التي تحملها الأولى. فبقدر ما تحتويه الفرضيات من متغيرات بقدر ما يكون عدد الفئات و مؤشراتها. إن الحرص على تثبيت هذه العلاقة، قد يساعدنا لا محال في إبراز مكونات الإشكالية و تحديد حدودها في مجالات تساعد على الوصول إلى نتائج الدراسة. فعملية وضع الفئات هي عملية ترمي إلى ترتيب الأشياء أو الأشخاص تحت نفس القسم.

كما يمكن للباحث من جهة أخرى، أن يحدد فئاته من خلال أصناف قد تم تحديدها مسبقا عن طريق دراسة مؤشرات و ترتيبها وفق معايير علمية تخدم البحث، و بهذا فهي تصلح كخلفية يمكن الاعتماد عليها لاختيار أنسب الفئات و تحديد أدق المؤشرات التي تحتويها.[3]

---

(1) : Françoise Cordier, Les représentations cognitives privilégiées, université de Lille, 1993, p 09.

(2) : Henriette Black : Grand dictionnaire de psychologie, la rousse ,Paris ; 1994 ; p 117.

(3): يوسف تمار: نظرية Agenda setting دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية و الثقافية و الإعلامية في المجتمع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر 3، 2004- 2005، ص43.

و يعتمد بناء فئات التحليل بشكل كبير على أهداف البحث و فروضه، و لا بد أن تكون الفئات شاملة و مانعة، و لا تكون الفئات واسعة بحيث لا تكون نتائج التحليل غير ذات مغزى، و لا تتون الفئات ضيقة حتى لا تؤدي إلى تفتت النتائج، و النقطة الأساسية هنا هي ضرورة أن يعي الباحث الخيط الدقيق بين الإفراط في تصنيف الفئات أو التحديد الشديد لعدد الفئات لأنه في الحالتين سوف تكون النتائج مضللة و غير ذات جدوى.[1]

و تمثل عملية تحديد فئات تحليل المضمون و إعدادها أهم خطوة يجب أن يوليها الباحث اهتماما كبيرا، نظرا لما كشفت عنه بعض الدراسات التي أجريت في مجال تحليل المضمون، و التي وضح منها أن الإعداد الجيد الواضح لفئات التحليل أدى إلى التوصل إلى نتائج عملية و بحثية مثمرة. [2]

وبما أن الفئات هي التقسيمات، و التوزيعات، و الأركان، [3]و هي مجموعة من التصنيفات أو الفصائل يقوم الباحث بإعدادها طبقا لنوعية المضمون و محتواه، و هدف التحليل، لكي يستخدمها في وصف هذا المضمون و تصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية و الشمول، و بما يتيح إمكانية التحليل و استخراج النتائج بأسلوب سهل و ميسور، [4]فقد تتطلب الفئة و للضرورة الخاصة بالتحليل، أن يقسمها الباحث إلى مؤشرات عندما لا تجمع الفئة المختارة كل المعنى الذي يحمله المضمون.[5]

و لما كان ذلك، و بناء على ما سبق، فقد اعتمدنا على الفئات الآتية:

---

[1]: عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد: الرأي العام و الفضائيات دراسة في ترتيب الأولويات، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007، ص 94.

[2]: سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي ، مرجع سبق ذكره، ص265.

[3]: أحمد بن مرسلي: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 265.

[4]: سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي ، مرجع سبق ذكره ، ص265.

[5]: يوسف تمار، مرجع سبق ذكره، ص 44.

1– فئات المضمون " ماذا قيل "

تندرج فيها عدة فئات فرعية التي تخدم موضوع الدراسة، و هي عل النحو الآتي:

1 – فئة الموضوع: و هي الفئة الأكثر استخداما في دراسات تحليل المضمون، تستهدف هذه الفئة الإجابة على السؤال على ماذا يدور موضوع المحتوى، و تفيد هذه الفئة في الكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى، ذلك أن الوسيلة الإعلامية تعطي اهتماما للموضوعات التي تتفق مع سياستها التحريرية، فما ينشر منها يعتبر أهم مما لا ينشر، و ما ينشر بتوسع يعتبر أهم أيضا مما ينشر في مجالات محدودة أو أوقات متفرقة و يقل تكرار النشر فيها عن غيرها مما يحتل الاهتمام لدى الوسيلة الإعلامية.

2– **فئة الاتجاه:** و هي الفئة التي توضح التأييد أو الرفض أو الحياد في المضمون موضع التحليل بالنسبة للمواقف أو القضايا أو الموضوعات المتضمنة فيه.[1]

3– فئة الأهداف: و تحاول التقرب من الأهداف التي يسعى الكاتب تحقيقها، تأييد الفكرة، رفض الفكرة، بث أفكار جديدة، تحويل المجتمعات، التنشئة و التربية الفكرية، و غيرها من الأهداف التي يمكن الاستدلال عليها من خلال المحتوى.[2]

3– فئة الفاعل: تبحث هذه الفئة عن المحركين الأساسيين في المضمون، أي مجموعة الأشخاص أو الهيئات أو الأحزاب أو المنظمات و غيرها، التي تصنع الحدث في المضمون محل التحليل، و هي فئة مهمة في معرفة الشخصيات الفاعلة في اي مضمون و طريقة تفكيرهم و أسلوبهم في مخاطبة الغير، أو قد تشير إلى الفاعلين السياسيين.[3]

---

[1]: محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 121– 127.

[2]:نفس المرجع السابق، ص 127.

[3]: يوسف تمار: تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين، طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص 67.

5- فئة المصدر أو المرجع أو السلطة:و هذه الفئة تجيب على السؤال إلى من تنسب الأقوال أو التصريحات، أو ما هو المرجع أو المصدر الذي تنسب إليه مادة المحتوى؟ و تحدد إجابات هذه الأسئلة مدى الثقة فيما يسوقه المصدر أو المرجع من تصريحات أو بيانات أو معلومات.[1]

2-فئات الشكل "كيف قيل "

هي تلك الفئات التي تصنف المحتوى الشكلي للمضمون المزمع دراسته، و عادة ما تحاول الإجابة عن السؤال: كيف قيل؟ أحد ركائز تحليل المحتوى، فالشكل الذي يقدم به المضمون إلى جمهور القراء أو المتفرجين أو المستمعين من خلال مختلف قنوات الاتصال، يعد بالغ الأهمية التي تجعل هؤلاء يميلون إلى الاطلاع على المضمون أو لا، لأن الشكل الذي تقدم به المادة الإعلامية يستعمل لزيادة تأثير المضمون و توجيهه.[2]

تندرج عن هذه الفئة مجموعة من الفئات التي تخدم دراستنا وفقا لإشكالية الدراسة و فرضياتها و الأهداف المراد الوصول إليها، و تتمثل هذه الفئات فيما يلي:

1- فئة شكل أو نمط النشر: هي القوالب الفنية التي تتخذها المادة الإعلامية في وسائل الإعلام، و هذه الفئة تقوم على التفرقة بين الأشكال المختلفة التي تقدم بها المواد الإعلامية في وسائل الإعلام المختلفة، للاستدلال من خلال الشكل عن المركز أو القيمة التي يعبر عنها الشكل المختار للنشر، فالموضوع الذي تتناوله افتتاحية الصحيفة يشير إلى اهتمام أكبر من مجرد الخبر الصحفي كأشكال للتغطية الصحفية.[3]

و تشمل هذه الأنواع عموما و التي جاءت في الدراسة ما يلي:

---

[1]: محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، مرجع سبق ذكره، ص130.

[2]: يوسف تمار: تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين، مرجع سبق ذكره، ص ص 44- 45.

[3]: سمير محمد حسين: دراسات في مناهج البحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

– **الخبر**: هو تقرير بمعلومات عن حادث أو فكرة تهم القارئ إما لإفادته أو جدته أو لغموضه أو لما فيه من إثارة.

– **التقرير**:عبارة عن نقل أو تقديم حدث أو واقعة من خلال منظور ذاتي، أي كون الصحفي شاهد عيان للحدث شرط أساسي و ضروري، و تضمن بإيجاز الواقعة + التفاصيل،[1]أي أنه مادة صحفية تسرد معلومات أساسية عن حدث يهم القارئ.[2]

– **التعليق**:عبارة عن انتقاء واقعة أو حدث و التعبير عن موقف أو رأي محدد إزاءه.

– **المقابلة الصحفية**:هو نوع يقوم على أساس الحوار مع شخصية بارزة أو شخص عادي يرتبط به حدث هام.

– **الافتتاحية**: هي مقال يعبر عن رأي الصحيفة و موقفها من مجموعة القضايا و المشكلات المجتمعية، تنشر تحت عنوان ثابت و في مكان بارز و ثابت في كل الأحوال.[3]

– **العمود الصحفي**:هو مقال قصير ذو لهجة خفيفة و ساخرة يحتل مكانا بارزا يوميا، و يعني أيضا كل مقال صغير الحجم يكتب بعناية بالغة.

– **المقال التحليلي**: يعد من أبرز فنون المقال الصحفي و أكثرها تأثيرا، حيث يقوم على التحليل العميق للأحداث و القضايا و الظواهر المختلفة التي تشغل الرأي العام، و يقوم على تناول الوقائع و الأحداث بالتفصيل من وجهة نظر الصحفي الشخصية، و يستنبط منها ما يراه مناسبا من آراء و اتجاهات حتى يترك للقارئ انطباعا عن المقال و كاتبه.

---

[1]: نصر الدين لعياضي: اقترابات نظرية من الأنواع الإعلامية، الجزائر، (د. م. ن)، 1999، ص 40.

[2]: كينة علواش: محاضرات في مقياس فنيات التحرير الصحفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص 71.

[3]: نصر الدين لعياضي مرجع سبق ذكره، ص 41.

- **الكاريكاتير**: يعتبر من أهم الأنواع الإبداعية، كونه ينقل واقعا معينا بطريقة ساخرة، فأحيانا لا نحتاج للكتابة الكثيرة، فتكون الصورة أكبر معبر عن نفسها.[1]

و لما كان ذلك يأتي اعتمادنا على هذه الفئة للتعرف على نوع المادة الإعلامية المستخدمة و من ثم الكشف عن مدى اهتمام الجريدتين بموضوع ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة.

2- **المساحة**: هي الفئة التي تقيس الحجم المتاح من الجريدة، حيث أن عنصر الحجم يشير إلى مدى الاهتمام بعرض الموضوع و تقديمه، بحيث كلما زادت المساحة كان دليلا على ازدياد الاهتمام، كما لا يمكننا أن نقارن بين الموضوعات الفئوية على أساس تكرار النشر، دون أن نضع في اعتبارنا مساحة النشر، التي تعكس القيمة الحقيقية للموضوع أو تؤكد الاتجاه في الوسيلة الإعلامية.

لا تقل مساحة الموضوع عن تناوله، بمعنى أن قارئ الصحف يمكنه أن يدرك الفرق بين المواضيع التي احتلت مساحة كبيرة من جريدته اليومية و المواضيع الأخرى، هذا الإدراك ناتج عن تكرار المواضيع من جهة، فكلما تكرر موضوع ما أدى ذلك إلى الزيادة في أهميته، و من جهة أخرى كلما كانت مساحة موضوع ما كبيرة، كلما زادت أهميته.[2]

و عليه، اعتمدنا على هذه الفئة لقياس حجم المواضيع التي عالجت قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة للتعرف على الأهمية التي أولتها الجريدتين محل الدراسة لهذه القضية.

---

[1]: فيروز لمطاعي: فنيات التحرير الصحفي، دار المثقف للنشر و التوزيع، (د. م. ن)، 2018، ص 24، 25.

[2]: يوسف تمار: تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

3- فئة الموقع: و هي الفئة التي تهتم بموقع الموضوع أو الفكرة محل التحليل في المادة المدروسة، فالموقع له أهمية كبيرة في تأثير المحتوى على القارئ، لذلك فإن موقع المادة له دلالة مقصودة لوضعها في موقع دون الآخر.

4- العناصر التيبوغرافية: يقصد بهذه الفئة الكيفية التي يتم بها إخراج و طباعة المادة الإعلامية، و يعد هذا الجانب ذو أهمية كبيرة في التأثير على نفسية القراء، فضلا على أهمية الموضوع بالنسبة للجريدة عن باقي المواضيع أو الأخبار الأخرى.

و يمكن أن تقسم هذه الفئة على عدد من الفئات الفرعية التي تخدم موضوع و أهداف دراستنا، و تتمثل فيما يلي:

- العناوين: نحاول من خلال هذه الفئة تحليل الكيفية التي قدم بها موضوع التحليل من حيث طبيعة و حجم العنوان، إذ يعكس العنوان مدى الأهمية التي توليه الجريدة لذلك الموضوع أو الخبر عن بقية المواضيع أو الأخبار الأخرى.

- الألوان: تستعمل الألوان في وسائل الإعلام عموما و الصحافة المكتوبة على وجه خاص لجذب انتباه الجمهور لموضوع ما، و هو الهدف الذي يسعى القائم بالاتصال الوصول إليه من خلال استخدامه للألوان الملفتة للانتباه، سواء استخدمت الألوان في العناوين او الصور المصاحبة ، كما أنها تعد مؤشرا واضحا على الأهمية البالغة التي توليها الجريدة لذلك الموضوع أو الخبر عن بقية الأخبار الأخرى. [1]

- الصور و الرسومات: تعتبر الصور في وسائل الإعلام الجماهرية شكلا من أشكال التعبير التي تحمل قيما و أفكارا، و التي تعبر عن واقعة أو جزء منها، " فاستخدام الصور و الرسومات هو ما يزيد من تدعيم قيمة

[1] : سمير محمد حسين: دراسات في مناهج البحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 272.

المضمون نظرا لما تضيفه هذه الصور على المادة موضع التحليل من زيادة الاهتمام بالمادة موضع التحليل، فضلا عما تعكسه الصور أو الرسومات من معانٍ و أفكار تضاف إلى القيمة الموضوعية للمضمون".

ثانيا: وحدات تحليل المضمون

لما كان تحليل المضمون يسعى أيضا إلى وصف عناصر المضمون وصفا كميا، فمن الضروري أن يتم تقسيم هذا المضمون إلى وحدات أو فئات أو عناصر معينة، حتى يمكن القيام بدراسة كل عنصر أو فئة منها و حساب التكرار الخاص بها.

1- وحدة الموضوع أو الفكرة:

وحدة الموضوع أو الفكرة عبارة عن جملة أو عبارة تتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل، و تكون عادة جملة مختصرة تتضمن مجموعة الأفكار التي يحتوي عليها موضوع التحليل، و قد أطلق عليها مجموعة مسميات من أهمها، الجملة، الافتراض، التصريح، الفكرة القضية، موضوع النقاش.

تمثل هذه الوحدة أكبر و أهم وحدات تحليل المضمون و أكثرها إفادة، و تعتبر إحدى الدعامات الأساسية في تحليل المواد الإعلامية، و الدعائية، و الاتجاهات، و القيم، و المعتقدات.

2-**مقاييس المساحة**: و هي المقاييس المادية التي يلجأ إليها الباحث للتعرف على المساحة التي شغلتها المادة الإعلامية المنشورة في الصحف، و ذلك بهدف التعرف على مدى الاهتمام و التركيز بالنسبة للمواد الإعلامية المختلفة موضع التحليل.[1]

[1]: نفس المرجع السابق، ص 272.

و في دراستنا تم اختيار وحدة السنتيمتر كوحدة قياس للتعرف على المساحة التي شغلتها قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في الصحف محل الدراسة للكشف على مدى أهمية الموضوع.

5- صدق و ثبات التحليل

تعتبر مرحلة صدق و ثبات التحليل العمود الفقري لتحليل المحتوى، و عليه فإن وجوده من عدمه يحد بين الموضوعية و الذاتية، بمعنى مجرد حصر الظواهر و رصد معدلات تكرارها و دقة تحليلها، قد لا يكفي لإعطاء مصداقية للنتائج التي يمكن الوصول إليها إذا لم يُخضعها الباحث إلى مقاييس الصدق و الثبات.[1]

5-1- صدق التحليل:

" نعني بالصدق صلاحية الأسلوب أو الأداة لقياس ماهو مراد قياسه، أو بمعنى آخر هو صلاحية أداة البحث في تحقيق أهداف الدراسة، وبالتالي ارتفاع مستوى الثقة فيما يتوصل إليها الباحث من نتائج، حيث يمكن الانتقال منها إلى التعميم".[2]

وعليه تم توزيع دليل الاستمارة على مجموعة من الأساتذة المختصين في موضوع الدراسة،* للنظر فيها و إبداء الملاحظات.

---

[1]: يوسف تمار: تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين، مرجع سبق ذكره، ص 96

[2]: عبد الله زلطة: القائم بالاتصال في الصحافة (دراسة نظرية و ميدانية)، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص38.

*: الأساتذة المحكمين هم:

- الأستاذة نسرين سعدون، أستاذة بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة و علوم الإعلام.
- الأستاذ بوشاقور جمال، أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة و علوم الإعلام.
- الأستاذة نجوة بوزورين ، أستاذة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- الأستاذة بن بختيتة وردة، أستاذة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

5-2- ثبات التحليل*:

فحتى يكون تحليل المحتوى مطابق لتعريفه، يجب أن يكون منظما، و لاحترام هذه الخاصية ينبغي ضبط قواعد للفئات، كل ذلك على شكل دليل يمكن من خلاله التعرف على الفئات في الرسائل، هذا ما يجعل تحليل المحتوى ذو أهمية علمية و تطبيقية و يصبح محل ثقة.

ثبات التحليل أو " الترميز " هو أحد أهم – إن لم يكن الأهم – خطوات تحليل المحتوى، ذلك أن هذا الأخير كتقنية بحث، يرتبط منذ البداية بأفكار و توجهات و تطلعات الباحث وحده، الشيء الذي يجعله محل انتقادات كثيرة قبل ظهور مقاييس الثبات، لذلك على الباحث أن يقوم بهذا الإجراء بطرقة دقيقة و صارمة، مع إشراك بعض ذوي المعارف في ميدان تخصص الباحث للنظر في مراحل تطبيق هذه الخطوة، لأن مفهوم المموضوعية هنا يجب أن يُفسر في إطار أقل اتساعا، بمعنى آخر حتى تكون الإجراءات التحليلية موضوعية، لابد أن تُصاغ بالطريقة التي تَّمكن باحثين آخرين الوصول إلى نفس النتائج إذا ما استعملوا نفس أدوات التحليل في ظروف مماثلة، فالموضوعية هنا صفة أساسية من صفات العمل العلمي و مقوم من مقوماته أنها تعني النظر إلى الموضوع نفسه دون تاثير كبير بالذات المدركة، و للوصول إلى هذا الهدف يجب على الباحث أن يعتمد مجموعة من القواعد يبدؤها من تحديد مجموعة الفئات التي سيعمل بها و تعريف كل منها تعريفا إجرائيا دقيقا الشيء الذي يخلق تجانس وحدات العملية، و الواقع أن الثبات يرتبط أساسا بوضوح فئات التحليل و فهم الباحث لتلك الفئات فهما دقيقا. [1]و لما كان ذلك قمنا ببناء استمارة تحليل المضمون مع مراعاة قواعد بناءها.**

*: قد نجد ثبات التحليل بمعنى الترميز.

[1]: يوسف تمار، مرجع سبق ذكره،ص 111.

**: أنظر الملحق ص268.

و بناء على ما سبق ذكره، احتكمنا إلى مجموعة من المحكمين لتحكيم استمارة التحليل، و بناء على ذلك كانت العملية وفق ما يلي:

تطبيقا لمعادلة " هولستي" لقياس درجة التجانس بين المحكمين، والمتمثلة في:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{ن (متوسط الاتفاق بين المحللين)}}{1+ \text{(ن}-1\text{) (متوسط الاتفاق بين المحللين)}}$$

على هذا الأساس كانت النتائج كالآتي:

نسبة الاتفاق بين المحكمين:

بين أ و ب = 0.57 بين ب و ج = 0.64

بين أ و ج = 0.65 بين ب و د = 0.61

بين أ و د = 0.6 بين ج و د = 0.68

و عليه فإن متوسط الاتفاق بين المرمزين كان:

$$\frac{3.75}{6} = 0.62$$

ومنه فإن معامل الثبات هو:

$$\frac{0.62 \times 4}{0.62(4-1)+1} = \frac{2.48}{2.86} = 0.86$$

و عليه فإن معامل الثبات هو: 0.86

و هذه النسبة تؤكد صلاحية استمارة تحليل المضمون المستعملة في دراستنا.

– تحديد مفاهيم الدراسة:

هناك بعض المفاهيم التي سيتم تناولها في هذه الدراسة، الأمر الذي يجعل من الضروري توضيح مفهومها المتداول، فضلا عن تحديد مفهومها الإجرائي الموافق لاستعمالنا لها، و تتمثل أهم مفاهيم الدراسة في:

– الاتصال السياسي:

هو الرموز و الرسائل المتبادلة المتأثرة بالنظام السياسي أو المؤثرة فيه. و يعرف بأنه أية عملية نقل لرسالة يقصد بها التأثير على استخدام السلطة أو الترويج لها في المجتمع.

و يعرف أيضا بأنه اتصال هادف يتعلق بالسياسة، أي أنه محدد بغايات مرسومة و أهداف مقصودة، و يتضمن هذا التعريف عناصر أساسية يقوم عليها الاتصال السياسي هي:

1- النشاط السياسي: و هو مضمون العملية الاتصالية السياسية.

2- القائم بالاتصال: و هم الساسة أو الإعلاميون أو عامة أفراد الشعب.

3- الهدف: و يتضمن الأثر المقصود من الرسالة سواء أكان متعلقا بوظيفة التأثير في الرأي العام أم في عملية التنشئة السياسية.

4- الوسيلة: و هي كل وسيلة اتصالية تجسد النشاط السياسي الذي تمارسه الحكومة أو الإعلاميون أو أفراد الشعب.[1]

[1]: محمد بن سعود البشر: مقدمة في الاتصال السياسي، مكتبة العبيكات، الرياض، 1997، ص ص 15- 19.

و كتعريف إجرائي للاتصال السياسي، هو ذلك النشاط و النقاش السياسي الذي يقوم به صحافيو الجرائد الجزائرية محل الدراسة المتعلق بقضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة من خلال المضامين الإعلامية للوصول إلى أهداف مقصودة.

-الانتخابات الرئاسية:

- الانتخابات:

الانتخاب لغة من فعل نخب، و نخب انتخب الشيء اختاره، و النخبة ما اختاره منه و نخبة القوم و نخبتهم خيارهم، و النخب النزع و الانتخاب الانتزاع و الانتخاب الاختيار و الانتقاء من النخبة.[1]

أما اصطلاحا، هو الوسيلة الديمقراطية لوصول الحكام إلى السلطة و الانتخاب حق طبيعي يمارسه الفرد بكل حرية و يختار من يراه مناسبا لممارسة السلطة، كما أن من حقه أن يمتنع عن ذلك.[2] و هو المظهر الرئيسي للمشاركة السياسية من قبل الشعب لاختيار ممثليهم في المجالس المختلفة عن طريق التصويت.[3]

و هو الوسيلة أو الطريقة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص الذين يسندون إليهم مهام ممارسة السيادة أو الحكم نيابة عنهم[4].وهو قيام المواطنين(الناخبين) باختيار البعض منهم شريطة أن يكونوا ذوي كفاءة لتسيير أجهزة سياسية وإدارية محضة و ذاك من خلال القيام بعملية تصويت. [5]

---

[1] :ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري :لسان العرب، الدار المصرية للتأليف و الترجمة،ج2، مصر، (د س ن)، ص 649 .

[2]: ناظم عبد الواحد الجاسور: موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2009، ص 83.

[3]: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005، ص33.

[4] :الأمين شريط :الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2002، ص 212 .

[5] :ابتسام القرام :المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، قصر الكتاب، الجزائر، 1998، ص 276 .

و يتوجه " موريس دي فارجيه " Maurice Duverger في السياق نفسه عندما يعتبر أن الانتخاب هو اختيار واحد أو أكثر لشغل منصب أو مناصب لا تشغل في المؤسسات السياسية إلا بموافقة الناخبين.[1]

– الانتخابات الرئاسية:

هي إجراء دستوري لاختيار الفرد، أو مجموعة من الأفراد لشغل منصب معين. وتعرف أيضاً بأنها مجموعة من المبادئ القانونية التي تتكون من نظام تشريعي، الهدف من تنظيم عملية الانتخاب حتى ينتج عنها تطبيق قانون جديد، أو تعديل قانون قائم، أو فوز أحد المرشحين للانتخابات، أو غيرها من الأحداث الدستورية المرتبطة بالانتخابات ارتباطاً مباشراً.

إن فكرة الانتخابات تعد من الأفكار الإنسانية القديمة، والتي تساهم في حل النزاعات، و الاختلافات حول رأي ما، و قد عرف الرومان القدماء فكرة الانتخابات في اختيارهم للقادة، والشخصيات البارزة لتولي المناصب، والمهام في الدولة.

صارت الدول تعتمد فكرة الانتخابات كأساس من أساسات دستورها، و تشريعٍ من تشريعاتها القانونية، لتضمن تطبيقا لفكرة الديمقراطية الذي يدعو إلى اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب بناءً على رأي أفراد الشعب أو المجلس النيابي، أو الهيئة المختصة بذلك، و هذا ما أدى إلى اعتبار الانتخابات حقاً من حقوق الناس و واجباً عليها تطبيقها لضمان تفعيل دورهما الإيجابي في الحياة السياسية في مجتمعهم ودولتهم.

و في دراستنا هي الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 التي تجرى عليها الدراسة.

---

(6) : Maurice Duverger, institution politique et droit constitutionnel, presses universitaire de France ,Paris, 1978, p112.

-الحملة الانتخابية:

تعرف بأنها الفترة التي تسبق الانتخابات المحددة رسميا و قانونيا أي – بموجب قانون الانتخابات-، و التي يتقدم المرشحون خلالها بعرض برامجهم على الناخبين.[1]

كما تعرف بأنها الأنشطة الاتصالية السياسية المخططة و المنظمة الخاضعة للمتابعة و التقويم، إذ تستعمل فيها وسائل الاتصال المختلفة و أساليب استمالة مؤثرة تستهدف جمهور الناخبين يمارسها مرشح أو حزب سياسي، و تمتد مدة زمنية محددة تسبق موعد الانتخابات المحدد رسميا، بهدف تحقيق الفوز في الانتخابات عن طريق الحصول على أكبر عدد من الأصوات. [2] و هي جهود اتصالية تمتد إلى مدة زمنية، تستند إلى سلوك مؤسسي أو جمعي يكون متوافق مع المعايير و القيم السائدة، بهدف توجيه و تدعيم و تحفيز اتجاهات الجمهور نحو أهداف مقبولة اجتماعيا مثل التصويت.[3]

أما إجرائيا فنقصد بالحملة الانتخابية هي جميع النشاطات الاتصالية المخططة، التي تقوم بها الأحزاب السياسية أو مرشحين خلال فترة زمنية محددة تسبق موعد الانتخابات، تعمل هذه الأحزاب على شرح أفكارها و برامجها للناخبين و إقناعهم بها قصد كسب أصواتهم، معتمدة في ذلك على كافة وسائل الإعلام و الاتصال.

---

[1]: الطاهر بن خلف الله: مدخل إلى التسويق السياسي، الجزائر دار هومة، 2007، ص 112.

[2]: حولة ضامن الحمايدة و آخرون، : الإعلام السياسي و نظريات التأثير الإعلامية، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع، عمان 2016.ص 230.

[3]: زكريا بن الصغير: الحملات الانتخابية، الجزائر الدار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2004، ص11.

-الصحافة الخاصة:

يعرف " فرنسيس بال " الصحافة الخاصة بأنها نوع من الصحف التي تملك خصائص مميزة، تختلف عن بعضها البعض في المضمون و النمط و الاتجاه السياسي، و تسودها الملكية الشخصية سواء كانت هذه الملكية في يد شخص واحد أو جماعة ما، حسب قانون كل بلد.[1]

كما أن الصحافة الخاصة أو الصحافة المستقلة، هي الصحافة التي لا تعبر عن رأي اتجاه سياسي معين أو تعبر عن حزب سياسي معين، و إنما تفتح صفحاتها لكل الآراء و الاتجاهات السياسية و لكل أصحاب الرأي على اختلاف آرائهم.[2]

و كتعريف إجرائي نقصد بالصحافة الخاصة الجزائرية هي تلك الإصدارات الصحافية الخاصة التي ظهرت على إثر أحداث أكتوبر 1988 و دستور 1989 الذي أقر بالتعددية الحزبية و فتح المجال للحريات الديمقراطية، و جاء في مادته 39 السماح بتأسيس الجمعيات السياسية و بحرية الصحافة و تنوعها.

و ظهرت التعددية الإعلامية بصدور قانون الإعلام 90-07 الصار في 03 أفريل 1990، فتبلورت الصحافة المستقلة و ظهرت قنوات جديدة للتعبير عن مختلف الآراء و الأفكار.[3]

و في دراستنا قمنا باختيار عينة من بين هذه الصحف تمثلان الصحافة الخاصة في الجزائر لعدة اعتبارات، تتمثلان في الخبر و الشروق اليومي.

---

[1] : Balle F : Mythes et réalité de la liberté de la presse, in Encyclopédia universalis, corpus 18, Paris, 1990, p 251.

[2]: محمود علم الدين، مرجع سبق ذكره، ص59.

[3]: محمد اللمداني: الصحافة المستقلة في الجزائر، متيجة للطباعة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1980، ص 22.

–العهدة الرئاسية:

و نقصد بها المادة الرابعة و السبعين من الدستور الجزائري لعام 1996 قبل التعديل، و التي تحدد مدة الفترة الرئاسية، حيث كانت في هذا الدستور محددة بعهدتين للرئيس الواحد لكنها أصبحت مفتوحة وفق التعديلات الجزئية للقانون رقم 19 – 08 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 هـ الموافق لـ 15 نوفمبر 2008 م.

–الحيادية و الموضوعية:

على الإعلامي أن يلتزم بالنزاهة و الدقة أثناء عملية نقل الأخبار، و ألا يكون متحيزا لأي طرف من أطراف الموضوع الذي ينشره أو يبثه، و أن يقوم بنقل الخبر و الحدث و الصورة كما هي، خاصة عندما يتناول أحداث تهم المجتمع. كما يجب على الإعلامي أن يكون نزيها في تعامله مع الانتماءات، و عليه الابتعاد عن قبول الهدايا و الرشاوى من أي جهة كانت مقابل عمل إعلامي معين. و على الإعلاميين أن يحترموا حقوق الأشخاص و أن يراعوا المعايير المشتركة للأمانة و الشرف و أن يكونوا مسؤولين أمام الجمهور عن عدالة تقاريرهم الإخبارية و دقتها، كما أن الأشخاص الذين يتم إتهامهم علنا يجب إعطائهم حق الرد في أقرب فرصة بذات المستوى الذي اتهموا فيه،[1] و في هذا الصدد يضيف هاتلنج بقوله " أن االصحفيين يجب أن يتحرروا من أي التزام تجاه أية جهة صاحبة مصلحة ألا التزامهم نحو الجمهور ليعرف الحقيقة ".[2]

– **التموقع السياسي:** نقصد به في دراستنا معالجة جريدتي الخبر و الشروق اليومي موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة بطريقة غير محايدة، بحيث تنحاز كل منهما إلى طرف ضد

[1]: (د م) ، أخلاقيات و مبادئ العمل الصحفي و الإعلامي، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، 2016، ص 15.

[2]: عمر سليمان ملكاوي: أخلاقيات العمل الإعلامي – دراسة في منهج الإعلام الإسلامي–، شبكة ضياء للمؤتمرات و الدراسات، (د س ن)، ص 21.

طرف آخر، إما مساندة للولاية الرابعة للرئيس بوتفليقة و إما معارضة له، و هذا ما تحاول الدراسة معرفته من خلال تحليل المضمون الإعلامي محل الدراسة.

– الخلفية النظرية للدراسة:

تستند دراستنا على نظرية التأثير غير المباشر التي ترتكز على اعتماد الفرد على وسائل الإعلام، و في دراستنا سيتم مناقشة نظرية ترتيب الأولويات Agenda Setting و نظرية التأطير الإعلامي لكون موضوع الدراسة يهدف للكشف عن كيفية تناول جريدتي الخبر و الشروق اليومي موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة من خلال التعرف على أجندتهما الإعلامية و الإطار العام الذي وضح معالم التغطية الإخبارية لكلا الجريدتين أثناء معالجة قضية الدراسة.

أولا: نظرية ترتيب الأولويات

تقوم دراستنا هذه على افتراضات نظرية Agenda Setting أو ما يعرف بنظرية ترتيب الأولويات إحدى نظريات الإعلام التي تبحث في تأثير وسائل الاتصال،[1] إذ تهتم بدراسة العلاقات التبادلية بين وسائل الإعلام و الجماهير التي تتعرض لهذه الوسائل و قدرة تلك الوسائل على تحديد أهمية و أولوية بعض القضايا السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و غيرها التي تهم كافة قطاعات المجتمع.

إن الافتراض الأساسي لمقترب تحديد الأجندة مفاده أنه أثناء عملية صنع الأخبار تقوم وسائل الإعلام باختيارب عض القضايا من بين الكم الهائل الموجود على الساحة لتضعها في مستهل الأخبار، في الوقت الذي لا تكتسي فيه أهمية في أذهان الجمهور، و تصبح هذه القضايا مع مرور الوقت و التوكيد عليها

(1): Jean Lohisse : La Communication de la transmission à la relation, 3eme édition, Edition de Boeck Université, Brucselles, 2007, p 76.

و تكرارها، مهمة في أذهان الجمهور، و جزء لا يتجزأ من أجندته القائمة، أي أن تأثير وسائل الإعلام في مجال تكوين الرأي العام يتم بتركيز انتباه الجمهور على من؟ و ماذا يفكر؟[1]

و من خلال ما سبق، يظهر أن نظرية ترتيب الأولويات تنطلق من فرضية مفادها أن لوسائل الإعلام تأثيرا كبيرا على وعي الجمهور، كما تؤثر على إدراك الجمهور نحو الاهتمام بموضوعات و قضايا معينة و إهمال قضايا أخرى حسب الاهتمام الذي توليه وسائل الإعلام لهذه القضايا.[2]

و يفترض هذا أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات و القضايا التي تحدث في المجتمع، و إنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة و التحكم في طبيعتها و محتواها. هذه الموضوعات لدى الجماهير لها أهمية اكبر نسبيا عن الموضوعات التي لا تطرحها وسائل الإعلام، و عملية الانتقاء اليومي لموضوعات قائمة أولويات وسائل الإعلام و أساليب إبراز أو طمس تلك الموضوعات و تحريكها صعودا أو هبوطا، لا تستهدف إثارة اهتمام الجمهور العام فقط إنما هي عملية تستهدف – أيضا – صانعي القرار السياسي.[3]

تصنف هذه النظرية على أنها من نظريات القائم بالاتصال، ذلك لافتراض النظرية أن وسائل الإعلام هي من يقوم بترتيب اهتمامات الجمهور من خلال إبراز القضايا التي تستحق، و إهمال قضايا أخرى، فيبدي الجمهور اهتمامه بهذه القضايا دون غيرها.[4]

و تؤكد هذه النظرية على وجود علاقة ارتباط إيجابي بين بروز قضية ما في وسائل الإعلام و بروزها لدى الرأي العام، من خلال تركيز هذه الوسائل على موضوعات بعينها و إهمالها لموضوعات أخرى، مما يؤثر على

---

[1]: أحمد زكريا أحمد: نظريات الإعلام، مكتبة العصرية، القاهرة، 2009، ص 05.

[2]: Maxwell M.McCombs : Candidates Image in Spanish Election ;Second Level Agenda Setting Effects, Journal of Mass Communication Quarterly, vol.4. Winter, 1997, p 710.

[3]: هبة جمال الدين: اولويات الإعلام و عملية تشكيل الرأي العام، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثلاثون، العدد الثاني و الثلاثون، مصر سبتمبر 1993، ص 10.

[4]: هيثم الهيتي: الإعلام السياسي و الإخباري في الفضائيات، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 80.

الرأي العام بالتركيز على الموضوعات المطروحة فوسائل الإعلام، و بذلك لم تعد وسائل الإعلام أداة لنقل المعلومات فقط، بل أصبحت إحدى العوامل الرئيسية التي تؤثر في أفكار الجمهور و اتجاهاته و سلوكه من خلال طرحها لقائمة من القضايا التي ترتبها طبقا لأهميتها عن طريق إنتقاء قصص إخبارية معينة و إهمال قصص أخرى، و بذلك يعتقد الجمهور أن قضية ما قضية مهمة لأن وسائل الإعلام تتناولها باستمرار.

و تقوم نظرية ترتيب الأولويات على رؤية مفادها أن وظيفة الإعلام – باختلاف وسائله – هي العمل على تشكيل اتجاهات الرأي العام من خلال التركيز على قضايا معينة، و تهميش قضايا أخرى مع مراعاة الدور الفاعل للعوامل و المتغيرات الوسيطة.[1]

و تفترض هذه النظرية أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات و القضايا التي تقع في المجتمع، و إنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة، و التحكم في طبيعتها و محتواها.[2]

– نشأة النظرية:

تنسب نظرية وضع الأجندة إلى كل من" McCombs Maxwell and Shaw Donald" عام 1976 عندما حاولا تفسير كيفية و أسباب تفكير الناس في بعض القضايا الاجتماعية و اختلاف معدل الاهتمام بها، فقد توصلا إلى وجود ارتباط دال بين حجم تغطية وسائل الإعلام لهذه القضايا و معدلات هذه التغطية و بين الأهمية التي يوليها جمهور هذه الوسائل لتلك القضايا، و هذه النتيجة تؤكد أن بروز القضايا لدى الجمهور يتأثر بشدة بتعرضه للوسائل نفسها التي تتناول هذه القضايا.[3]

---

[1]: عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد: الرأي العام و الفضائيات – دراسة في ترتيب الأولويات –، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007، ص 05.

[2]: حسن عماد مكاوي، عاطف عدل العبد: نظريات الإعلام، (د. د. ن)، (د. ب. ن)، 2007، ص 392.

[3]: أحمد زكريا أحمد: مرجع سبق ذكره ص 16.

و يلاحظ الباحثان في هذا الصدد، على ضوء نتائجهما حول الانتخابات الأمريكية، أن أفراد الجمهور لا يطلعون حول الشؤون العامة و المواضيع الأخرى عن طريق وسائل الإعلام و حسب، فهم يتعلمون كيف يعلقون أهمية على قضية أو موضوع ما من خلال التوكيد الذي ضعه وسائل الإعلام عليه. مثلا، بعكسها ما يقول المترشحون أثناء الحملة الانتخابية، تحدد وسائل الإعلام في الظاهر أهية القضايا. بمعنى تحدد وسائل الإعلام أجندة الحملة، فهذه القدرة على إحداث تغيير معرفي في الأفراد هي أكثر المظاهر أهمية لقوة وسائل الإعلام.[1]

و في دراسة أخرى لنفس الباحثين من أجل اختبار فرضيتهما، و جدا ترابطات إحصائية بين حجم تغطية القضايا أثناء الحملات الانتخابية في الصحافة المكتوبة و ترتيب هذه القضايا من طرف الناخبين، أكثر مما وجداه بخصوص أخبار التلفزيون.[2]

و يؤكد "Lazarsfild & Mcquail" و آخرين أشاروا إلى أن مفهوم وضع الأجندة باعتباره القوة التي يتم من خلالها هيكلة القضايا، بالإضافة إلى كل من " McCombs Maxwell and Shaw Donald" الذان يقران أن " Bernard cohen" أشار عام 1963 إلى هذا المفهوم بصورة إجمالية بتأكيده أن " وسائل الإعلام قد لا تنجح دائما في توجيهنا إلى كيفية التفكير، لكنها تنجح ببراعة في توجيهنا إلى ما نفكر فيه ". هذا ما جاء في دراستهما عام 1968 م حول الانتخابات الرئاسية و اختبار نظرية الأجندة، حيث توصلا إلى أن وسائل الإعلام تؤثر في الجمهور و تحدد له اهتماماته .[3] فقد لاحظ Bernard cohen أن الصحافة قد لا تنجح كثيرا من الوقت في إخبار الناس كيف يفكرون،

---

(2) : Maxwell E.Mc Combs and Donald Shaw : The Ageenda Seting Function of the Press, Publique Opinion Quarty,36,172, p 179-186.

(3) : Maxwell E.Mc Combs and Donald Shaw : Struction the Unseen Environment, journal of communication, spring, 1976, p 20.

(3) : David H. Weaver : The media and politics, international communication gazette , sage publication, 1999, p34.

و لكنها نجحت بشكل مذهل في إخبارهم ما الذي يفكرون به، العالم سيبدو مختلفا لأناس مختلفين اعتمادا على الخريطة التي رسمت لهم من طرف الكتاب و المحررين و الناشرين للورق الذي يقرؤون.[1]

و تهتم هذه النظرية على وجه التحديد بالقضايا و الاخبار السياسية من بين محتويات وسائل الإعلام عبر فترة زمنية قصيرة أو ممتدة و غالبا ما تنتهي الدراسات القائمة على هذه النظرية إلى وجود مستوى أهمية هذه القضية لدى الجمهور الذي تعرض لهذه الوسائل، و لا تعني هذه النتائج أن وسائل الإعلام لها قدرة على دفع الجمهور لاعتناق وجهة نظر معينة، لكن وسائل الإعلام تنجح في حمل الجمهور على اعتبار بعض القضايا أكثر أهمية من قضايا أخرى، أي أن أولويات الاهتمام لدى وسائل الإعلام تصبح هي ذاتها أولويات الجمهور نفسه.[2]

- **المتغيرات الوسيطة في عملية وضع الأجندة:**

يمثل اختبار تأثير المتغيرات الوسيطة في عملية وضع الأجندة مرحلة مهمة ضمن مراحل تطور بحوث نظرية وضع الأجندة، ففي هذه المرحلة تجاوزت التطبيقات البحثية مجرد اختبار تأثير المتغير المستقل المتمثل في أجندة وسائل الإعلام على المتغير التابع و هو أجندة الجمهور، و نرى أن اهتمام الباحثين باختيار هذه المتغيرات و تتمثل هذه المتغيرات الوسيطة المؤثرة في وضع الاجندة فيما يلي:[3]

1- طبيعة القضايا: تنقسم القضايا وفقا لطبيعتها إلى قسمين إما ملموسة أو مجردة، و يقصد بالقضايا الملموسة أنها القضايا التي يعايشها أفراد الجمهور و يتمتعون حيالها بخبرات شخصية و احتكاك مباشر و يصعب عليهم تصورها.

---

[1]: Cohen B:The press and foreing, New York, harcount, 1963, pp 40.

[2]: حسن حمدي: الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام، (د م ن)، دار الفكر العربي، 1991، ص 98.

[3] : أحمد زكريا أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

2- أهمية القضايا

3- الخصائص الديموغرافية

4- الاتصال الشخصي: قد يصبح الاتصال الشخصي سلاحا ذو حدين في عملية وضع الأجندة، فمن الممكن أن يزيد من تأثيرات هذه العملية عندما تتناول المناقشات القضايا التي تتناولها وسائل الإعلام، و هذا يصبح دور الاتصال الشخصي تدعيمين كما أنه من ناحية أخرى قد يحد من هذه التأثيرات و ذلك عندما تتناول هذه المناقشات القضايا التي لم تنل سوى تغطية إعلامية محدودة.

4- توقيت إثارة القضية

5- نوع الوسيلة المستخدمة

6- المدى الزمني لوضع الأولويات: أوضح " Rosler " أن تأثير وضع الأجندة يرتبط إلى حد ما بطبيعة القضايا محل هذا التأثير و التي قد تستغرق زمنا قصيرا أو طويلا، لذلك فإن وسائل الإعلام حتى تقوم بدورها في التأثير في عملية وضع الأجندة إنما يحدث ذلك خلال فترات زمنية مختلفة، لذلك يرى بعض الباحثين أن هناك سؤالا مهما يطرح و هو: ما الوقت الذي يستغرقه بروز القضايا في عقول الجمهور خلال عملية وضع الأجندة؟ و بصفة عامة فإن اختيار المدى الزمني مهم لأنه يوضح لنا ملامح الوقت و التأثيرات.[1]

- علاقة نظرية ترتيب الأولويات بالاتصال السياسي:

العلاقة بين أدبيات هذه النظرية و بين السياسة علاقة جد وثيقة، بل تعد أكثر نظريات الإعلام الحديثة صلة بالاتصال السياسي، و تتأكد هذه العلاقة في الأنظمة السياسية الديمقراطية التي تمنح وسائل الإعلام

[1]: نفس المرجع السابق، ص 22.

حرية في التعبير عن القضايا التي تشغل أفراد المجتمع، و تجعل وسائل الإعلام مرآة تعكس هذه القضايا ليراها الساسة و صناع القرار.

و أبعاد العلاقة بين هذه النظرية و بين السياسة تقوم على الافتراضين التاليين:

1- أن وسائل الإعلام تساهم في صياغة و تشكيل الحقيقة السياسية.

2- أن السلوك السياسي لأفراد المجتمع ساسة كانوا أو مواطنين هو - في غالبه – انعكاس لمفهوم هذه الحقيقة السياسية التي صاغتها و شكلتها وسائل الإعلام.[1]

إن هذه النظرية تهتم على وجه التحديد، بالقضايا و الأخبار السياسية من بين محتويات وسائل الإعلام الأخرى، عبر فترة زمنية قصيرة أو ممتدة و تنتهي غالبا الدراسات القائمة على هذه النظرية إلى وجود مستوى عال من التشابه بين كمية الاهتمام المعطاة لقضية معينة من قبل وسائل الإعلام، و بين مستوى أهمية هذه القضية لدى الجمهور الذي تعرض لهذه الوسائل لاعتناق وجهة نظر معينة، و لكن وسائل الإعلام تنجح في حمل الجمهور على اعتبار بعض القضايا أكثر اهتمام من قضايا أخرى. أي أن أولويات الاهتمام لدى وسائل الإعلام تصبح هي ذاتها أولويات الاهتمام عند الجمهور.[2]

و تحاول دراستنا من منطلق توظيف نظرية الأجندة التعرف على كيفية ترتيب الصحافة المكتوبة – من خلال جريدتي الخبر و الشروق اليومي – مضامينها و وضع الاهتمامات و الأولويات للمواضيع التي تطرحها حول قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، و الكشف عن هذه المواضيع من خلال إجراء دراسة تحليلية كمية و نوعية على المحتوى الإعلامي للوصول إلى النتائج، و تكون طبيعة المعالجة الإعلامية للصحيفتين وفق الخلفيات السياسية و الإيديولوجية التي تحركها، لذلك فنظرية ترتيب الأولويات

---

[1]: محمد بن سعود البشر، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-40.

[2]: سعد آل سعود: الاتصال و الإعلام السياسي، دار الكتاب الحديث، الرياض، 2010، ص 121.

تسمح لنا بالتعرف على المواضيع الأكثر بروزا، و من خلالها نستطيع التعرف على الخلفية السياسية و الإيديولوجية للجريدتين نحو موضوع الدراسة.

و من هذا المنطلق العلمي و العملي يرى الباحثون " أن الصحف عبارة عن صفحات أو مواقع على الصفات تتباين في أهميتها، و لا يمكن لصحيفة ما أن تحدد مستوى واحدا من الأهمية كل الصفحات أو المواقع، بالإضافة إلى أنها لا يمكن أن تجد مساحات أو مواقع ذات أهمية واحدة لكل الأخبار أو القضايا المتباينة في الأهمية سواء بتأثير السياسات العامة أو الخاصة بالجريدة على سبيل المثال، و لذلك أصبح لزاما أن تقوم الصحف و وسائل الإعلام بتنظيم عرض المواد الإخبارية و القضايا و الموضوعات في ترتيب يشير إلى أهمية هذه المواد في علاقتها ببعضها، و تتبنى الوسيلة هذا الترتيب بحيث يعبر عن سياستها أو اتجاهها من هذه المواد المنشورة أو المذاعة، و هذه العملية يطلق عليها ترتيب أولويات الاهتمام للوسيلة الإعلامية أو باختصار وضع أجندو الوسيلة و تحديدها Agenda Settingتتم بناء على قرارات عديدة تتأثر بالسياسات العامة و السياسات التحريرية و النظم الفنية و الانتاجية و غيرها".[1]

ثانيا: نظرية التأطير الإعلامي

تخضع عملية إنتاج الأخبار حاليا إلى ما أصبح يعرف بعملية التأطير الإعلامي،و هي تلك العملية المستمرة و المتواصلة لصناعة الواقع اليومي للجمهور، وإمداده بالمعلومات الضرورية التي يحتاجها في حياته اليومية.

و يقدم القائم بالاتصال النص الإعلامي معتمدا على صفة "**الإبراز**"أي التركيز على بعض الجوانب و إغفال جوانب أخرى، انطلاقا من خلفياته الثقافية و السياسية و الدينية و القيمية، بطريقة تجعل الجمهور المتلقي يتقبلها كما يريد المرسل و ليس حسب قناعاته و مرجعياته. و تعد نظرية "التأطير " أو " نظرية تحليل الأطر

[1]: أحمد زكريا أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 09.

الخبرية" – واحدة من الروافد النظرية الحديثة –News Framing Analysis في دراسات الإعلام و الاتصال، حيث تسمح بقياس المحتوى الضمني للرسائل الإعلامية التي تعكسها وسائل الإعلام، و تقدم تفسيرا منتظما لدور وسائل الاعلام في تشكيل الأفكار و الاتجاهات حيال القضايا البارزة، وعلاقة ذلك باستجابات الجمهور المعرفية و الوجدانية لتلك القضايا.[1]

فالإطار الاعلامي لقضية ما يعني انتقاء متعمد لبعض جوانب الحدث أو القضية و جعلها أكثر بروزا في النص الاعلامي، ومن هنا تبرز أهمية"**نظرية الأطر الخبرية** "كونها تقدم تفسيرا علميا منتظما ،لكيفية حدوث التأثيرات المعرفية و الوجدانية لوسائل الإعلام على الجمهور،بمختلف فئاته و خصائصه الديموغرافية. فوسائل الإعلام لا يقتصر دورها على مجرد تقديم المحتوى الإخباري، فهي تقوم أيضا ببناء معنى لهذا المحتوى، من خلال تأطيره وفق زوايا و جوانب معينة تمكن من إبداء تقويمات و أحكام بشأنه، وهذا ما يزيد من أهمية النظرية و تطبيقاتها في مجال الدراسات الأكاديمية. فالتأطير يمثل خطوة مهمة في عملية إنتاج المواد الاخبارية، و تحديد مواقف و اتجاهات الجمهور المتلقي تجاه مختلف الأحداث و القضايا.

و عرف« Entman » الإطار بانه "اختيار بعض الجوانب من الواقع دون غيرها وجعلها أكثر بروزا في النص الإعلامي، واتباع أسلوب أو مسار معين يتم من خلاله تحديد المشكلة أو القضية ، وتفسير أسباب حدوثها، وكذلك التقييم الأخلاقي لأبعادها و جوانبها المختلفة، فضلا عن طرح حلول و توصيات بشأنها ". مضيفا أن تأثير الاطر لا يتحقق فقط من خلال إبراز بعض الجوانب في الأحداث أو الوقائع، ولكن أيضا من خلال الحذف او الإغفال لجوانب أخرى، أو تقديم توصيات خاصة من جانب القائم بالاتصال. وعليه فالإطار الإعلامي هو الفكرة المحورية التي تنتظم حولها الأحداث الخاصة بقضية معينة.[2]

---

[1]: حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد: الاتصال و نظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، ط 6 ،مصر ،2006 ص.348

[2]: ميرفت الطرابيشي، عبد العزيز السيد: نظريات الاتصال، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006، ص 223.

ونستنتج من مضامين التعريفات السابقة أن الأبعاد الرئيسية للأطر تتحدد في عمليات الانتقاء و التنظيم و التأكيد على جوانب محددة و إغفال جوانب أخرى. فمفهوم "الأطر" يركز على الانتقاء و البروز، و تقوم الأطر بتشخيص،تقييم و وصف نقطة محددة.

إذن فوسائل الإعلام في نظرية التأطير الإعلامي تعمل على التأثير في الجمهور المتلقي من خلال تأطير النصوص الإعلامية التي تنشر، و تقوم الأطر بتشخيص، و تقييم و وصف نقطة محددة و من خلالها يقوم الجمهور بتحديد اهتماماته وفقا للإطار الإعلامي الذي اتخذته وسائل الإعلام.[1]

و يعد مفهوم البروز مفهوما جوهريا في عملية وضع الإطار للنصوص الإخبارية، حيث يشير إلى أن هناك عناصر معينة قد تبرز بطريقة معينة بهدف تقديم معنى رئيسي محدد، و يمكن تحديد هذا البروز من خلال كلمات و مصطلحات و جمل و عبارات و صور بعينها تبرز حقائق معينة من شأنها تشجيع المتلقي على تطوير فهم معنى الأحداث.

- **العوامل المؤثرة في الإطار الإعلامي:**

هناك العديد من الباحثين الذين تناولوا العوامل المؤثرة في عملية الإطار الإعلامي و حددوا خمسة عوامل تؤثر في بناء الإطار الإعلامي، و هي:[2]

1- مدى الاستقلال السياسي لوسائل الإعلام:

إن مدى الاستقلال السياسي لوسائل الإعلام يقوم بدور كبير في بناء الإطار الإعلامي، حيث إنه كلما كانت وسائل الإعلام أكثر استقلالية عن النظام السياسي كلما أتاح ذلك الحرية الكاملة للقائمين بالاتصال

(1) : Stuart Soroka and Othérs : Mass Media and Policymaking, edited by Wu Xun, 1994.

(2): سحر محمد وهبي: المصطلحات السياسية في الصحافة المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011، مجلة كلية الآداب – جامعة سوهاج – العدد الخامس و الثلاثون- أكتوبر 2013، ص ص 373- 374.

للاختيار بين الأطر الإعلامية المختلفة، و يختلف تداول المصطلح السياسي من صحيفة إلى أخرى تبعا لتصنيف هذه الصحف قومية، حزبية، مستقلة.

2- مصادر الأخبار و نوعها:

تؤثر مصادر الأخبار و نوعها بشكل كبير في بناء الإطار الإعلامي حيث يتأثر المحررون و القائمون بالاتصال بمصادر المعلومات، و نوع من المصادر سواء حكومية أو غير حكومية.

3- أنماط الممارسة الإعلامية:

تؤثر أنماط ممارسة العمل الإعلامي في المؤسسات الإعلامية على الأطر الإعلامية التي يتبعها القائم بالاتصال في تغطية وسائل الإعلام للقضايا المختلفة، و ذلك وفقا للسياسات الإعلامية على الأطر الإعلامية التي يتبعها القائم بالاتصال في تغطية وسائل الإعلام للقضايا المختلفة، و ذلك وفقا للسياسات الإعلامية الخاصة بكل مؤسسة إعلامية.

4- المعتقدات الايديولوجية و الثقافية للقائمين بالاتصال:

حيث يتأثر القائم بالاتصال أثناء اختياره الإطار الإعلامي بخلفيته الثقافية و المعتقدات الايديولوجية الخاصة به.

5- طبيعة الأحداث ذاتها:

حيث يفترض أحيانا طبيعة الأحداث و الوقائع و الأطر الإعلامية التي تستخدم معها فيكون القائم بالاتصال أمام اختيارات محدودة من الأطر الإعلامية فرضتا طبيعة تلك الأحداث.[1]

[1]: نفس المرجع السابق،ص ص376- 378.

و يلعب القائمون بالاتصال دورا مهما في وضع أطر حكيمة في تحديد ماذا يقال، و هو محكومون بدورهم بالأطر التي تنظم أنساقهم المعرفية و الضغوط المهنية، التي يعملون في ظلها كضغوط نمط السيطرة و الملكية و التمويل و التي تحدد السياسة التحريرية، و كذا ضغوط المساحة و سرعة العمل الإعلامي، لهذا فالأطر المشكلة لوعي القارئ بالاتصال تدفعه لتأطير الحياة الاجتماعية في شكل خطاب ينظم نصوص إعلامية بشأن الموضوعات المختلفة، و هذا الخطاب بدوره يؤطر وعي المتلقي، هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن خطابات وسائل الإعلام تتقاطع بدورها مع بعضها.

و قد حاول الباحثون في مناقشتهم للعوامل التي تؤثر في بناء الإطار الإعلامي الربط بين مفهوم الايديولوجية و مفهوم الإطار الإعلامي، حيث يعكس الإعلام تلك الايديولوجية التي تنبثق منه، أو التي تعبر عنها الوسيلة الإعلامية، و هناك ثلاثة أنواع من الايديولوجيات يمكن ن تؤثر بدورها في الأطر الإعلامة المختلفة و هي كالآتي:

1- الايديولوجية السائدة في المجتمع: و هي تعبر عن التوجهات العامة لأفراد المجتمع.

2- إيديولوجية النخبة السياسية السائدة: ز هي مرتبطة بالتوجهات السياسية العامة للحكومة و الإدارة السياسية و الأحزاب، و غالبا ما تكون متسقة مع الايديولوجية السائدة.

3- الإيديولوجية المهنية: القائمين بالعمل الإعلامي و المؤسسة.[1]

و تتأثر عملية بناء الإطار الإعلامي بمجموعة من المتغيرات التي تؤثر على اختيار الأطر الإعلامية، و تتمثل تلك المتغيرات في خصائص القائم بالاتصال، و خلفياته و الجماعات المرجعية، و الضغوط التنظيمية

[1]: نفس المرجع السابق، ص ص 379- 380.

و الإدارية، و الإيديولوجيات السياسية السائدة، و العلاقة مع النخبة و جماعات الضغط، و الأطراف في هذه الحالة تعتبر كمخرجات مباشرة لتلك المتغيرات.

كما يستند نموذج الإطار إلى دعامتين أساسيتين تساهمان إلى حد بعيد في بناء تصور إعلامي عن الأزمة أو القضية، و هما:

1- الإطار Frame: الذي تتناول من خلاله وسائل الإعلام أزمة ما و الجوانب التي تبرزها و توليها الاهتمام.

2- الكيفية التي تعالج بها وسائل الإعلام مختلف القضايا و تطورات الأزمة بهدف تشكيل رأي عام موال لمواقفها تجاه الأزمة أو القضية، و بناء صورة معينة عنها، فمفهوم وضع الإطار يعني اختيار بعض الجوانب من الواقع و جعلها أكثر بروزا من غيرها من المضمون الصحفي و الإعلامي.

و تفترض نظرية تحليل الأطر الإعلامية أن الأحداث لا تنطوي في حد ذاتها على مغزى معين، و إنما تكتسب مغزاها من خلال وضعها في إطار يحددها و ينظمها، و يضفي عليها قدرا من الاتساق من خلال التركيز على بعض جوانب الموضوع، و إغفال جوانب أخرى، و الإطار الإعلامي لقضية ما يعني انتقاء متعمد لبعض جوانب الحدث أو القضية، و جعلها أكثر بروزا في النص الإعلامي، و استخدام أسلوب محدد في توصيف المشكلة، و تحديد أسبابها، و تقديم أبعادها، و طرح حلول مقترحة بشانها.[1]

و تحاول دراستنا من منطلق توظيف نظرية التأطير الإعلامي التعرف على الإطار الإعلامي لقضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في كل من جريدتي الخبر و الشروق اليومي، و الكشف عن الأحداث الأكثر بروزا، من خلال إجراء دراسة تحليلية كمية و نوعية على المحتوى الإعلامي للوصول إلى

[1]: نفس المرجع السابق، ص 386.

النتائج، فكلما كان تركيز وسائل الإعلام على حدث معين كلما زادت أهمية هذا الحدث. و على هذا الأساس نستطيع التعرف على الخلفية السياسية و الإيديولوجية التي انطلقت منها الجريدتين في معالجة موضوع الدراسة.

– الدراسات السابقة:

إن استعراض البحوث و الدراسات السابقة يزود الباحث بالعون اللازم لكي يضع أساسا سليما لبحثه ، فاستعراض هذه البحوث و الدراسات يؤدي إلى إثراء فكر الباحث، فيلاحظ ثغرات في المعرفة و النتائج المتضاربة، فأعمال غيره من الباحثين متوقفة على الطريق للتصدي لمشكلته و علة زيادة كفاءة عمله و تحسين نوعيته.

و لما كان من المهم الاطلاع على بعض الدراسات التي تقترب من موضوع دراستنا، ونظرا لأهمية هذه الخطوة في البحث قمنا بالاطلاع على بعض الدراسات التي لها علاقة مباشرة بما نبحثه، بهدف الاستفادة منها من حيث وضع التصميم الهيكلي للدراسة، وحرصا منا أن يكون هذا العمل مكملا لهذه المجهودات السابقة.

لذلك استوجب علينا الاستعانة ببعض الدراسات فيما يشبه دراستنا من حيث الطرح الإشكالي أو المنهجي، إذتمكنا من الاطلاع على الدراسات الآتية:

الدراسة الأولى:

نظرية Agenda setting دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية و الثقافية و الإعلامية في المجتمع الجزائري.

و هي أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال من إعداد الباحث يوسف تمار، للسنة الجامعية 2005/2004 جامعة الجزائر.[1] و تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول تساؤلين اثنين:

1- إلى أي مدى يمكن أن تساعدنا فرضية جدول الأعمال في دراسة واقع العلاقة بين الصحافة المكتوبة الجزائرية و جمهورها أثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات 2004؟

2- ما هي السياقات النظرية التي تطرحها هذه الفرضية و كيف يمكن أن نستعين بها لتفسير هذه العلاقة؟

و افترض الباحث في سياق الإجابة على هذين التساؤلين:

1- هناك علاقة إيجابية قوية بين تركيز وسائل الإعلام على قضايا معينة و حجم الأهمية التي يعيرها الجمهور لنفس القضايا.

2- الصحافة المكتوبة ترفع من أهمية المواضيع لدى الجمهور من خلال تكرارها لهذه المواضيع.

و يهدف الباحث في النهاية إلى وضع فرضية ترتيب الأولويات موضع دراسة و فحص و نقد في السياق الجزائري من خلال معرفة العلاقة بين الصحف الجزائرية و جمهورها في الجزائر.

و لذلك تأتي هذه الدراسة كمقاربة امبريقية لما لها من توجه تجريبي في تناول التأثير المتبادل بين الجمهور و وسائل الإعلام.

[1]: يوسف تمار: نظرية Agenda setting دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية و الثقافية و الإعلامية في المجتمع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر 3،2004، 2005.

المنهج:

استخدم الباحث المنهج المسحي مستعينا ببعض الأساليب التي تندرج ضمنه و هما تقنية سبر الآراء و أداة تحليل المضمون. و استخدم الباحث أسلوب المقارنة، لأن ذلك كفيل بأن يحقق الهدف النهائي من هذه الدراسة و يثبت صحة الفرضيات أو ينفيها.

الأدوات:

استعمل الباحث الاستمارة الاستبيانية قصد معرفة أهم القضايا التي شغلت الجمهور الجزائري أثناء الحملة الرئاسية 2004، أما عند محاولته استنطاق محتوى الصحف الجزائرية المتعلقة بنفس الحدث فقد استخدم أداة تحليل المضمون.

العينة:

عمد الباحث في سعيه إلى سبر آراء الجمهور الجزائري إلى عينة جغرافية حصرها في سكان الجزائر العاصمة بالاعتماد على عينة حصصية المقدرة بـ 300 مفردة الموزعة على أربع مناطق بحيث تتناسب حصص العينة فيما بينها.

أما في تعامله مع الصحف الوطنية فقد اختار جريدتي الخبر، الشروق اليومي، و قام بعدها بإخضاع جميع أعداد هذه الصحف و التي صدرت طيلة فترة الحملة الانتخابية لعام 2004 للتحليل، و بالتالي يكون الباحث قد استخدم أسلوب الحصر الشامل بدل المعاينة.[1]

[1]: نفس المرجع السابق.

نتائج الدراسة:

توصل الباحث من خلال نتائجه إلى نفي الفرضية الرئيسية لنظرية ترتيب الأولويات، بمعنى أن أجندة اهتمام الصحف محل الدراسة يختلف عن أولويات اهتمام الجمهور الجزائري، و يرجع ذلك إلى اختلاف السياق الثقافي الذي أنتج تلك النظرية في الغرب عنه في الجزائر، و ضمن هذا الاختلاف غياب مفهوم واضح للرأي العام في الجزائر و من ثم غياب مفهوم الجمهور.

لقد ساعدتنا هذه الدراسة على تكوين رؤية تحليلية لمجموعة متغيرات موجودة في دراستنا خاصة تلك المتعلقة بالبيئة الإعلامية و السياسية في الجزائر.

الدراسة الثانية:

المعالجة الصحفية للتعديل الدستوري الجزائري عام 2008 من خلال الجريدتين الوطنيتين الخبر و الشروق اليومي في الفترة الممتدة من 30 أكتوبر إلى 30 نوفمبر 2008 – دراسة تحليلية مقارنة-.

و هي أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال من إعداد الباحثة مليكة جوزي، للسنة الجامعية 2017/2016 جامعة الجزائر. تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي:

كيف عالجت اليوميتان الخبر و الشروق اليومي قضية التعديل الدستوري الذي شهدت الجزائر عام 2008؟

و افترضت الباحثة في سياق الإجابة على هذا التساؤل فرضيات مفادها:

1- هناك اختلافات جوهرية في المعالجة الإعلامية لقضية التعديل الدستوري للجريدتين.[1]

[1]: مليكة جوزي: المعالجة الصحفية للتعديل الدستوري الجزائري عام 2008 من خلال الجريدتين الوطنيتين الخبر و الشروق اليومي في الفترة الممتدة من 30 أكتوبر إلى 30 نوفمبر 2008 – دراسة تحليلية مقارنة-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر 3، 2016، 2017، ص 09.

2- هناك قطبان يهيكلان المجال الصحفي: القطب الأول، يتميز بالجدية و المهني و الاحترافية، القطب الثاني يتميز بالإثارة و السعي للاستحواذ على القراء، إذ تتجه جريدة الخبر نحو القطب الأول، في حين تتجه جريدة الشروق اليومي نحو القطب الثاني.

3- في مقابل الخطاب السياسي المهيمن تبنت جريدة الخبر خطابا يعيد النظر في الخطاب الرسمي و يعارضه، في حين أن جريدة الشروق اليومي تبنت الطرح الرسمي و لعبت دور همزة وصل لهذا الخطاب.

المنهج و الأدوات:

استخدمت الباحثة منهج تحليل الخطاب الصحفي من أجل التحليل اللغوي للمواد الإعلامية الخاضعة للدراسة، و المنهج المقارن لتحديد أوجه التشابه و أوجه الاختلاف بين الجريدتين التي تجري عليهما الدراسة، فهو كفيل بأن يحقق الهدف النهائي من هذه الدراسة و يثبت صحة الفرضيات أو ينفيها.

مستعينا ببعض الأساليب و هما المقابلة و الملاحظة.

العينة:

تقوم هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة بين جريدتي الخبر و الشروق اليومي لعام 2008، الفترة التي شهدت حدثا سياسيا يتمثل في التعديل الدستوري الجزائري من خلال الاعتماد على عينة قصدية تمتد من 30 أكتوبر إلى 30 نوفمبر 2008 بأسلوب الحصر الشامل لمجتمع البحث المقدر بـ 27 عدد لكل جريدة ما يعادل 54 عددا في كلا الجريدتين.[1]

[1]: نفس المرجع السابق، ص 27.

نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

كل جريدة اتخذت موقفا من التعديل الدستوري، فقد جاء موقف جريدة الخبر صريحا و معلنا ضد التعديل الدستوري، و تبنت الجريدة خطابا معارضا للخطاب الرسمي، في حين جاء موقف جريدة الشروق اليومي غير مؤيدا للخطاب الرسمي و لصيقا به.

لقد ساعدتنا هذه الدراسة في جانب التأصيل النظري للدراسة.

الدراسة الثالثة:

دور النشرات الرئيسية لقناة الجزيرة في الحراك الشعبي بسوريا سنة 2011 (تحليل مضمون).

و هي أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال من إعداد الباحث مصطفى مراح، للسنة الجامعية 2021/2020 بجامعة الجزائر 3.[1] تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي:

كيف عالجت قناة الجزيرة الفضائية الحراك الشعبي بسوريا سنة 2011 من خلال نشراتها الإخبارية الرئيسية (حصاد اليوم)؟

و طرح الباحث في سياق الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية مفادها:

1- ما هي قواعد المعالجة الإعلامية للأخبار في القنوات التلفزيونية الإخبارية؟

[1]:مصطفى رباح:دور النشرات الرئيسية لقناة الجزيرة في الحراك الشعبي بسوريا سنة 2011 (تحليل مضمون)،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر 3، 2020، 2021.

2- ما هي المساحة الزمنية المخصصة للحراك الشعبي السوري، و ما ترتيبها في النشرات الإخبارية الرئيسية لقناة الجزيرة؟

3- ما هو موقف قناة الجزيرة من أحداث الحراك الشعبي السوري سنة 2011 و تطوراته؟

4- ما مدى التدخل بين العمل الإعلامي و التضليلي في نقل الحراك الشعبي بسوريا سنة 2011 من طرف قناة الجزيرة؟

5- إلى أي مدى التزمت المعالجة الإخبارية للحراك الشعبي السوري من طرف قناة الجزيرة بالموضوعية و المصداقية؟

6- هل التزمت قناة الجزيرة بأخلاقيات العمل الإعلامي في نقل وقائع الحراك الشعبي السوري؟

المنهج و الأدوات:

اعتمد الباحث على المنهج المسحي في إطار الدراسات الوصفية التحليلية، للكشف عن كيفية معالجة قناة الجزيرة للحراك الشعبي بسوريا سنة 2011 من خلال تحليل نشراتها الإخبارية، و معرفة أسباب التميز و الكيفية التي عالجت بها القناة إعلاميا هذا الحراك و الوصول إلى النتائج المفصلة لماهية القضايا و الموضوعات و طريقة تناولها، و معرفة النقاط التي ركزت عليها النشرات الإخبارية للقناة، فهو كفيل بأن يحقق الهدف النهائي من هذه الدراسة و يجيب على التساؤلات المطروحة.[1] .

أما الأداة التي اعتمدها الباحث في دراسته فتتمثل في تحليل المضمون، قصد تحليل عينة من النشرات الإخبارية، و هي الأداة الأنسب لهذه الدراسة كونها تفضي إلى الكشف عن كل جوانب و حيثيات المعالجة الإخبارية لقناة الجزيرة و تعاملها مع أحداث الحراك الشعبي بسوريا سنة 2011، مستعينا بأداة الملاحظة.

[1]: نفس المرجع السابق.

العينة:

قام الباحث بتحديد عينة الدراسة ابتداء من 15 مارس 2011 و هو تاريخ انطلاق الحراك الشعبي بسوريا إلى غاية 15 مارس 2012، من خلال اختيار نشرة من كل شهر منذ بداية الحراك، بالتالي عينة الدراسة تتمثل في ثلاثة عشر نشرة إخبارية.

نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

لقد انخرطت قناة الجزيرة و تبنت مواقف واضحة و صريحة و مساندة بقوة و بطريقة بلغ بالمفهوم الإعلامي مستوى التحريض و التوجيه، لطرف على آخر دون مراعاة و لا إيلاء أهمية للخسائر في الأرواح البشرية أو المقدرات الوطنية، مواقف جاءت متجانسة مع موقف الدولة القطرية و دافعة إعلاميا لإسقاط هذا النظام، فرددت طيلة تغطياتها الإخبارية مصطلحات تصب في اتجاه ذلك مثل الربيع العربي الثورة، إسقاط النظام، جيش الأسد، الشَبيحة، الثوار، الجيش الحر، و في حالات ظهر المذيعون أكثر انفعالا و حماسا في تأييد واضح للمعارضة بشقيها المسلح و السياسي، إلى جانب تسميتها لقتلى المعارضة و الجماعات المسلحة بسوريا بشهداء الثورة و قتلى الجيش العربي السوري بقتلى النظام. كما و قد بدا واضحا ابتعاد القناة عن الموضوعية في نقل الأحداث المرتبطة بما سمي " الربيع العربي " و الحاصلة في عدة دول عربية بالتزامن مع الحراك الشعبي بسوريا.[1]

لقد ساعدتنا هذه الدراسة في جانب التأصيل للمقترب النظري للدراسة.

[1]: نفس المرجع السابق.

الفصل الثاني:

الصحافة المكتوبة الجزائرية في عهد

التعددية السياسية

تمهيد:

عند احتلال فرنسا للجزائر قامت بإصدار صحيفة باللغة الفرنسيةL'ESTAFETTE D'ALGER ، صدر منها ثلاثة أعداد ثم توقفت، و تلتها إصدارات أخرى في شكل منشورات، حيث بادرت سلطات الاحتلال إلى إصدار أسبوعية " المرشد الجزائري" بلغة عربية دارجة، عملت على تشويش الرأي العام الجزائري في فترة المقاومة الوطنية، دعمتها سنة 1839 جريدة " الأخبار " التي عمرت حتى نهاية القرن التاسع عشر.

و عرفت نهاية فترة القرن التاسع عشر نشاطا إعلاميا كثيفا للمستوطنين، حيث أصدروا حوالي 15 صحيفة، أما عن النشاط الصحفي الخاص بالجزائريين، فتذكر بعض المصادر أول صحيفة أصدرها جزائري هي "كوكب إفريقيا " عام 1907، بينما تؤكد مراجع أخرى على أسبقية صحف أخرى مثل الحق، النصيح، فريضة الحج، المنتخب، الأخبار، ذو القفار، الصديق، الإسلام.

و بعد الحرب العالمية الأولى، صدرت صحف أخرى بأسلوب جديد أهمها صحف أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس منها: الشهاب، البصائر، الصراط، الشريعة، و لكنها واجهت جميعها صعوبات كثيرة نتيجة الوضع الاستعماري الصعب.

و ظل أمر الصحافة في الجزائر على حاله، إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية عام 1954، و أصدرت قيادتها جريدة " المجاهد " عام 1956 و قد أنشأتها في الجزائر، بينما أصدرت صحيفة في المغرب، تونس، فرنسا، و سميت بصحيفة " المقاومة الجزائرية ". [1]

[1]: باديس مجاني ، غالية غضبان ، الحملات الانتخابية في الإعلام، ألفا دوك، (د ب ن)، 2017، ص ص 88- 89.

مرت الصحافة في الجزائر بمرحلتين رئيسيتين الأولى تبدأ من الإستقلال حتى نهاية الثلاثي الأول من سنة 1990، أما الثانية فتبدأ من صدور قانون أفريل 1990 و تستمر حتى الآن.

بدأت المرحلة الأولى من استقلال الجزائر، حيث كانت هناك رغبة حقيقية من السلطة الجزائرية الناشئة أن تصنع شخصيتها فقامت بالعمل وفق مرسوم 1881 الفرنسي، و سمحت الحكومة للصحافة و لشركة " هاشيت " المتخصصة في التوزيع بالاستمرار في العمل، لكن هذا القرار أثر بشكل كبير على وضع السلطة، التي وجدت الصحافة تناقض أطروحات الدولة الجديدة المستقلة و أن موضوعاتها تابعة للإستعمار، لذلك قررت إصدار صحفا جزائرية خالصة تعبر عن وجهة نظر الجزائريين، و صدرت أول صحيفة جزائرية بعد الإستقلال في 19 سبتمبر 1962 و هي " الشعب " بعدها " الجمهورية "، و مع هذا لم تستطع الجزائر إيقاف الصحف الاستعمارية إلى حين صدور قرار بتأميم العناوين الفرنسية سنة 1963.[1]

ثم جاء يوم 19 جوان 1965، الذي وافقالحركة التصحيحية، عرفت هذه الفترة نوعا من الركود في مجال الصحافة ، فكان إلغاء الملكية الخاصة و توجيه الصحافة من القواعد الأساسية التي بني عليها النظام الإشتراكي للإعلام.و في سنة 1966 تم تأميم شركة " هاشيت " ثم تأسيس الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.[2]

أما فيما يخص طبيعة المواضيع الإعلامية المعالجة لتلك الفترة، فقد جاءت مواكبة للنظام السياسي، فقد هيمن الحزب الواحد على المؤسسات الإعلامية من أجل خدمة مصالح الحزب، حيث طرحت الصحافة الموضوعات التي تتناسب مع سياسة الحزب و إهمال المواضيع الاجتماعية و الاقتصادية السائدة، إلى أن وصلت البلاد إلى حالة الإنهيار التي لا رجوع فيها ابتداء من أحداث أكتوبر 1988.[3]

---

[1]: محمد اللمداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 19- 20.

[2] : باديس لجاني ، غالية غضبان ، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[3]: زهير إحدادن: الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991، ص 131.

المبحث الأول: الصحافة الجزائرية الخاصة، نشأتها و تطورها

تعتبر حوادث أكتوبر 1988 نقطة تحول في تاريخ الجزائر، لأنها فتحت المجال أمام التعددية الحزبية، ثم التصويت الشعبي على دستور جديد، صودق عليه في 23 فيفري 1989 و الذي يقر في مادته الأربعين 40 التعددية الحزبية كما يضمن حرية التفكير و الرأي و التعبير، فعقب أحداث أكتوبر 1988، انكشفت الحقائق و أصبح ظاهرا أن المطبوع في الجزائر يعيش على الهامش، و هو بعيد تماما عن الواقع و هموم المواطنين و تطلعاتهم و اهتماماتهم و آمالهم، و كان أول من اعترف بذلك هم صانعوا الرسالة الثقافية و الإعلامية، و تدفق الخطاب الصحفي حول موضوع حرية الكتابة و التعبير و تهاطلت الكتابات و المقالات و كثرت الانتقادات عن الأوضاع الثقافية السائدة و عن المؤسسات النشرية و الإعلامية الجزائرية و حتى بعض السياسيين و كذا المواطنين تدخلوا في هذا النقد. جرى كل هذا بعدما عاشت الوسائل النشرية الوطنية الرسمية وضعا فرض عليها، و كانت دائما تحاول أن تتكيف و تتبع سياسة الحزب الواحد التي تعني أيضا أن التغيير أضحى أمرا محتوما.

و كانت البداية بمصادقة الشعب الجزائري على دستور 23 فيفري 1989 الذي فتح المجال أمام الحريات الديمقراطية، كحرية الرأي و التعبير، و تأسيس الأحزاب أو الجمعيات ذات الطابع السياسي، بعدما كانت ممنوعة أكثر من ربع قرن.

المطلب الأول: دستور 1989 و بداية الانفتاح السياسي و الإعلامي

عرفت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 تغييرات جذرية في المجالات الثقافية و الاقتصادية و السياسية، [1]و يعتبر دستور 23 فيفري 1989 نقطة تحول في تاريخ الجزائر الذي سمح بفتح المجال أمام الحريات الديمقراطية بعدما كانت ممنوعة.[2]

حيث خصصت المادة 35 لحرية الصحافة و حماية الصحفي من التعسف الإداري: " لا مساس بحرمة حرية الرأي " و بموجب هذا الدستور أقر عن حرية قطاع النشر و زوال الاحتكار من طرف المؤسسات التابعة للدولة، مما سمح بظهور دور للنشر جديدة بالإضافة إلى التي كانت موجودة رغم قلتها، و تتبعها المادة 36 التي منعت كل وسيلة من وسائل الإعلام: " الابتكار الفكري و الفني و العلمي مضمونة للمواطن، حقوق المؤلف يحميها القانون، لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ و الإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي"، و تضيف المادة 39 من الدستور ما يلي: " حريات التعبير و إنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمونة للمواطن" [3]. و تعتبر هذه المادة خطوة أولى سمحت أو فتحت المجال للصحافيين بتأسيس جرائد و كذا حرية التعبير.

فالنشر بكل أنواعه هو أحد دعائم الديمقراطية و أقوى ضماناتها، فالديمقراطية بدون نشر و إعلام تعددي هي ديمقراطية عرجاء و صورة شكلية، لهذا كان لابد من فتح المجال للديمقراطية المطلقة كما هو الشأن بالنسبة للأحزاب، و كانت نقطة الانطلاقة التي جاءت مع " مولود حمروش " رئيس الحكومة الأسبق، الذي أعطى الإشارة الخضراء للصحفيين ليجربوا حظهم مع الصحافة المستقلة.

---

[1]: رمضان بوجمعة: هوية الصحفي في الجزائر من خلال الخطابات و المواثيق الرسمية من 1962 إلى 1998، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 17، دار الحكمة، الجزائر، 1998، ص 143.

[2]: نور الدين تواتي: الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية في الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 29.

[3]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 23 فيفري 1989، الدار المغاربية، الجزائر، 239.

و قد عرفت الصحافة الخاصة أو المستقلة نجاحا سريعا و ترحابا كبيرا، و حسب الكثير من القراءات فإنه هناك أسبابا و دوافع كثيرة أدت إلى ازدهار الصحافة المكتوبة بالجزائر في فترة ميلادها و مراحلها الأولى، و من بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

1- الطريقة التي تتم بها معالجة الأخبار، و التي تتميز بالجرأة و النقد مما أكسبها مصداقية الجمهور، و جعل القراء يحجمون عن مطالعة جرائد القطاع العام، و التي ميزتها المعالجة السطحية للأحداث مع الإطراء و المدح، و التي في مجملها تعبر عن الخطاب السلطوي الذي لا يتناسب بل يتعارض مع حرية التعبير و حق المواطن في الإعلام كحق مقدس. [1]

2- القناعات السياسية التي كانت لدى أقطاب الصحافة الخاصة كان لها دورا كبيرا في نجاح الصحافة و ازدهارها، نظرا لتناسب أفكار هذه الأقطاب مع أفكار الكثير من الأحزاب السياسية و الجمعيات الاجتماعية و التي كانت تنشر أفكارها و مواقفها على صفحات الجرائد الخاصة.

3- تعطش القارئ الجزائري إلى الأخبار ذات الرأي المخالف –الرأي و الرأي الآخر- ونقد المسؤولين و كشف عيوبهم و أخطائهم التي كانت تتستر عنها صحف القطاع العام و لا تكشفها للجمهور بسبب الاحتكار الممارس من طرف السلطة، هذا ما دفع الصحف الخاصة للسعي دوما لنشر مقالات تحليلية تتميز بالجرأة و النقد مما أكسبها جمهورا كبيرا. [2]

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة عرفت تطورا نوعيا إلى جانب التطور الكمي، و الذي تمثل في حرية التعبير و لو أنها كانت نسبية، إلا أن هذا لم يمنع من تناول القضايا الشائكة و التي كانت قبل سنة 1990

[1]: إسماعيل معراف: الإعلام حقائق و أبعاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 57.
[2]: نور الدين تواتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

من المحظورات، كما تميزت هذه الفترة أيضا بنشوب عدة خلافات و نزاعات بين السلطة السياسية من جهة و الصحافة غير العمومية من جهة أخرى.[1]

المطلب الثاني: نشأة الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر

مع الانفجار الذي جرى في الشارع الجزائري خلال أحداث 5 أكتوبر 1988، كانت هناك مؤشرات على بوادر تغييرات جذرية على جميع الأصعدة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية و خاصة الإعلامية.

حيث تطلبت التغييرات ضرورة وجود تنظيم و قوانين و مراسيم تضمن التغييرات الجديدة التي بدأت تعيشها الجزائر، حيث أصبح التحول إجباري على كافة الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية، و هو ما يعني دسترة التحولات الجديدة في قوانين و تشريعات يضمنها دستور جديد، و نظام سياسي يختلف عما عاشته الجزائر طيلة فترة الأحادية الحزبية، حيث ظهرت أفكارا جديدة و أراء تختلف تماما عن توجهات السلطة، فلم تعد هناك رؤية واحدة بل هناك رؤى متعددة، و هو ما يعني أن هناك ضرورة لإنشاء ضوابط و قيم تنظم الحياة العامة بكافة تفاصيلها، و أصبح هناك ضرورة ملحة للتحول من النظام الشمولي الذي كان سائدا حتى أحداث أكتوبر 1988، إلى نظام ليبرالي يكرس الانفتاح و تقبل الآخر، و كان الإعلام أحد أهم المؤشرات على التحولات التي بدأت تعيشها.و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى أربعة فترات ترتبط بأحداث سياسية شهدتها الجزائر، طالما أن العديد من الباحثين يرون أن العامل السياسي كان له دور أساسي في نشأة الصحافة المكتوبة الجزائرية خاصة و في تطورها و توجهها التحرري.[2]

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 32.

[2]: محمد اللمداني، مرجع سبق ذكره، ص14.

الفترة الأولى: من 1988 إلى غاية 1990: التمهيد للتعددية

تعد هذه المرحلة بمثابة مرحلة تمهيدية لمرحلة التعددية، و هي تعبر عن واقع جديد، تجسيد في بروز إطار تشريعي- تأسيسي يتمثل في دستور 23 فيفري 1989، الذي سمح بتأسيس الجمعيات السياسية و بحرية الصحافة و تنوعها (المادة: 39)، فتدعم الإعلام العمومي الجهوي بإصدارات جديدة و نشأت الصحف الخاصة و الحزبية، لتدعم الإعلام العمومي الذي كان منفردا من قبل بالساحة الإعلامية. [1]و جاءت المادة 35 من دستور 1989 للتحدث عن حرمة المساس بحرية الرأي و المعتقد: " لا مساس بحرمة حرية المعتقد و حرمة حرية الرأي"،وتتبعها المادة 36 التي منعت كل المؤسسات من حجز أي مطبوع أو أي وسيلة من وسائل الإعلام.[2] هذا التحول في المجال السياسي تجسد بإعلان العديد من الشخصيات السياسية تأسيس أحزاب سياسية، يليه جرائد خاصة بها.

وتعد الصحف الحزبية أول صحف غير حكومية تظهر إلى الوجود، حيث أن أول صحيفة حزبية ظهرت في 05 أكتوبر 1989، و هي "المنقذ" لسان حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و قد لقيت هذه الصحيفة انتشارا واسعا لدى القراء. و قد تبعت هذه الصحيفة عدة صحف حزبية كانت منابر للخطابات السياسية المتنوعة،و صدرت بعدة لغات الفرنسية،والعربية،و الأمازيغية،و ذلك لتوصيل رسائل الأحزاب إلى الجمهور.[3]

كما ساعد ظهور الصحافة المستقلة صحافة قطاع العام، حيث ظهرت بالمظهر الحسن و ذلك بتغطية النقص الإعلامي، إذ أنها شهدت تغيرا ملموسا في المضامين المطروحة و الأشكال المقدمة. و مما زادها قوة مقارنة بالصحافة الحزبية أو المستقلة كونها تمتلك تجربة كبيرة مكنتها من الحفاظ على بعض الاستقرار بالإضافة

---

[1]: فضيل دليو: الاتصال مفاهيمه- نظرياته- وسائله، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003، ص 107.

[2]: الجمهوريةا لجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989 ، مرجع سبق ذكره، ص8.

[3] : حياة قزادري: الصحافة و السياسة، طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص 70.

إلى ضمانها لتمويل الدولة على عكس الصحف الحزبية أو المستقلة، لكن بالرغم من أن دستور 1989 كان يضمن حرية اتخاذ مبادرات، إلا أنه لم تجسد نقطة البداية في عهد التعددية و استقلالية الصحافة، و لم يتم تحسين الممارسة الإعلامية التعددية حتى سنة 1990، حيث كان الدستور يحتاج إلى قوانين و نصوص تفسير الأحكام العامة، و تحدد الضوابط العامة التي يسير عليها الإعلام.

يتمثل أول و أهم هذه الإجراءات التنظيمية بإصدار منشور 19 مارس 1990 الذي سمح بتشكيل رؤوس أموال جماعية و استثمارها في مجال الإعلام، و هو ما ترك حرية اختيار للصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية العمومية إما البقاء في القطاع العمومي، أو تأسيس مؤسسات صحفية مستقلة في شكل مساهمة، أو الالتحاق بصحف الجمعيات ذات الطابع السياسي (الأحزاب). ثم تلاه صدور قانون إعلام جديد في 03 أفريل 1990.[1]

الفترة الثانية: من أفريل 1990 إلى غاية 11 جانفي 1992: مرحلة القوة

أدت الإجراءات السالفة الذكر إلى تحولات عميقة في الخريطة الإعلامية الوطنية التي سجلت قفزة نوعية من حيث الكمية و الكيفية، و قد سمح التطور الهائل في قطاع الإعلام و الاتصال منذ 1990 بوضع حد لاحتكار الدولة بوسائل الإعلام خاصة منها الصحافة المكتوبة، حيث ظهرت أول صحيفة مستقلة يوم 03 سبتمبر 1990، و هي يومية " لو سوار دالجيري "(Le Soir d Algérie) أما بالنسبة لصحف القطاع العام، وبعد صدور قانون 1990 بدأت تعرف مشاكل جعلتها تعيش هاجس الإفلاس في أية لحظة، تتمثل هذه المشكل في عدم توفير الظروف و الشروط الملائمة للنشاط في سوق يمتاز بالمنافسة العالية بالإضافة إلى

[1]: نفس المرجع السابق، ص ص 71- 72.

المنافسة القوية التي أظهرتها الصحف المستقلة خاصة و أنها تدعمت بأبرز الصحفيين الذين هاجروا القطاع العام.

فالصحافة المستقلة في هذه المرحلة شهدت بشكل عام ازدهارا كبيرا في بداية هذه الفترة، حيث ظهرت العشرات من العناوين، كما عرفت تطورا نوعيا و عدم وقوع الصدام بين السلطة السياسية و الصحافة، حيث وصل عدد الصحف من بداية ديسمبر 1992 إلى 103 من بينهم 16 يومية، بينما في السابق لم يكن في الساحة الإعلامية إلا 12 صحيفة من بينها 06 يوميات. لكن في أواخر هذه المرحلة و بعد تولي سيد أحمد غزالي رئاسة الحكومة بدأ يظهر احتجاب عدد من الصحف عن الصدور كما ظهر الصراع بين السلطة السياسية و الصحافة الخاصة، اتخذ طابعا قضائيا،و كان هذا الصراع غير مباشر ناتج عن محاولات السلطة الضغط على هذه الصحافة لتحقيق أغراض و مصالح سياسية معينة.

الفترة الثالثة: من 11 جانفي 1992 إلى غاية 07 جوان 1994: المرحلة العصيبة

تميزت هذه المرحلة سياسيا باستقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد يوم 11 جانفي 1992، ليحل محله المجلس الأعلى للدولة يوم 14 جانفي من نفس السنة، و إلغاء نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية التي جرت يوم 26 ديسمبر 1991، و إعلان حالة الطوارئ يوم 09 فيفيري 1992، و اغتيال محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة يوم 29 جوان 1992، و إصدار القرار المؤرخ في 07 جوان 1994 المتضمن قرار السلطات لاحتكار الأخبار الأمنية.[1]

تعد هذه المرحلة فترة غير مستقرة و عنيفة وعصيبة في تاريخ الجزائر المعاصر، فبعد إلغاء نتائج الدور الأول من أول انتخابات تشريعية تعددية و إقرار حالة الطوارئ في 09 فيفري 1992، جمد العمل بدستور

[1]: نفس المرجع السابق، ص ص 73- 74.

1989، و قانون الإعلام الذي كرس حرية الصحافة في 1990، و قد تأثر قطاع الصحافة سلبا بإقرار حالة الطوارئ، ففي نفس السنة أقدم رئيس الحكومة آنذاك على حل المجلس الأعلى للإعلام ليفتح المجال أمام مضايقات واسعة على الممارسة الإعلامية و إن كان المجلس في الواقع لم يقم بالدور المنوط به بشهادة العديد من الصحافيين، حيث هيمنت السلطة السياسية خاصة على الصحافة الخاصة بحجة استرجاع هيبة الدولة، و ذلك عن طريق اقتحام عناصر الأمن إلى المقرات الصحفية و اعتقال الصحافيين و توقيف بعض الصحف عن الصدور بقرار من وزارة الداخلية متجاهلين بذلك دستور 1989 الذي ينص على أنه لا يجوز حجز أي مطبوع أو منشور إلا بأمر قضائي.

لقد عانت أيضا الصحافة الحزبية كثيرا بعد إعلان حالة الطوارئ يوم 09 فيفري 1992، حيث اختفى الكثير منها بسبب تعليق نشاط أغلب الأحزاب، إلى حين توفير الظروف المناسبة بالإضافة إلى تعرض بعض الصحف لعملية الحجز و التوقيف،و هناك من يرجع هذا الاختفاء للصحافة الحزبية لأسباب اقتصادية أو سياسية أو إعلامية.[1]

و أخطر ما مرت به الصحافة في الجزائر هو الاغتيالات التي طالت العديد من الصحفيين مما جعل البعض يغادرون البلاد خوفا على حياتهم و حياة أسرهم، إضافة إلى امتناع البعض الآخر عن التوقيع باسمه في مقالاتهم و أو الظهور في الشاشة، و ازدادت الأوضاع سوءا و سادت حالة من الغموض في السياسة الإعلامية و دور الصحافة. و بدأت المؤسسات الرسمية تطلق خطابات تتكلم عن المصلحة العليا للوطن

[1]: نفس المرجع السابق، ص ص 75- 76.

و عدم المساس بالوحدة الوطنية، و كانت النية ضرب حرية التعبير و استرجاع هيمنة الدولة على قطاع الصحافة المكتوبة.[1]

أما بعد اغتيال محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة يوم 29 جوان 1992وتولي رضا مالك رئاسة الحكومة في جويلية 1993، لوحظ أن غالبية الصحف انسجمت مع خطاب السلطة،كما أصبحت بعض الصحف منابر لبعض الأحزاب السياسية، و هذا ما صعب على السلطة السياسية المساس بها لأنها بذلك تمس مصالح و اتجاهات سياسية موجودة في الساحة السياسية.

بالتالي حاولت السلطة السياسية الضغط على الصحف عن طريق الإشهار، فهو بمثابة أداة تتحكم به السلطة خاصة في مواقف الصحف الخاصة، و لهذا كان هناك تفاوت كبير بين الصحف في المساحة المخصصة للإشهار، حيث أصبحت الصحافة الخاصة كرهينة بالنسبة لشركات الطباعة و مؤسسات التوزيع، كما تم توظيف الإشهار للحصول على تزكية الصحف لبرامج السلطة السياسية.

يعد القرار الوزاري بين وزارة الثقافة و الاتصال و الداخلية و الجماعات المحلية المؤرخ في 07 جوان 1994 واحدا من أهم الإجراءات التي كان لها الأثر على مستقبل العديد من الصحف. إذ بموجبه قررت السلطات احتكار الأخبار الأمنية و منع نشر كل خبر لا يأت من القنوات الرسمية. و كان هذا القرار متبوعا بجملة من التوصيات المتعلقة بكيفية معالجة الأخبار الأمنية من قبل وسائل الإعلام و بعض تقنيات توجيه الرأي العام.[2]

[1]: Brahim Brahimi : Le pouvoir. La presse et les intellectuelles en Algérie. L Harmattan. Paris. P 109.

[2]: حياة قزادري، مرجع سبق ذكره، ص 76.

الفترة الرابعة: من جوان 1994 إلى يومنا هذا: تعددية مقيدة

إن الميزة الأساسية لهذه المرحلة هي تدهور العلاقة بين السلطة و الصحافة بسبب الرقابة التي تفرضها السلطة السياسية على نشر و توزيع الأخبار و تدهور حالة الحريات العامة و حرية التعبير و بروز الحذف الذاتي بحدة، و الركود التام لنشاط الأحزاب السياسية، ما أثر على النشاط الإعلامي للصحف.

حيث سجلت سنة 1997 اختفاء الصحافة الحزبية بصفة شبه كلية من الساحة الإعلامية. كما تميزت هذه المرحلة بضغط المطابع على الصحافة بتقليص عدد الصفحات أو تخفيض السحب، أو وقف السحب أو رفع ثمن طباعة الجرائد و مختلف الخدمات المتعلقة بها، دون استشارة الناشرين و دون مراعاة للطابع الثقافي لقطاع الإعلام، بالإضافة عدم التوزيع العادل للإشهار الذي أصبح محتكرا من طرف السلطات العمومية بمنشور حكومي و نقص الدعم المالي الذي تمنحه السلطة للصحافة.

فالتراجع الرسمي عن القوانين التي أقرت حرية الصحافة فيما سبق كان بحجة صعود المرحلة و خطورة الوضع الأمني آنذاك، حيث ظهرت الفترة ما بين 1993 و 1997 اغتيال العشرات من الصحافيين و قطاع الإعلام، وقد تم إعداد و عرض مشروع لقانون إعلام جديد سنة 1998 على المجلس الشعبي الوطني، و تقررت مناقشته في الدورة الربيعية لسنة 1999 للمجلس الشعبي الوطني، لكن الانتخابات الرئاسية لأفريل 1999 قلبت الرزنامة و تم السكوت على المشروع.[1]

يلاحظ في هذه المرحلة خاصة انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الذي لم تؤثر إيجابا على الممارسة الإعلامية في الجزائر، حيث أصدرت السلطة قرارا جديدا بخصوص قانون تعديل العقوبات بحجة الحفاظ على المؤسسات و الهيئات النظامية من الإهانات و الشتم و القذف تهدف من خلاله تكميم

[1]: نفس الرجع السابق، ص 77.

الصحافة الديمقراطية و حرمان الرأي العام من حقه في الإعلام. و هذا ما دفع الصحافيين إلى إصدار بيان للتنديد بهذه الإجراءات التي تحاول بها السلطة فرض أساليب جديدة للرقابة الذاتية خاصة بالنسبة للنشريات الضعيفة ماليا.

بالرغم مما شهدته الصحافة المستقلة في الجزائر في الفترات المذكورة إلا أنها شهدت صدورا كثيفا عندما فتح الباب أمام التعددية السياسية و الحزبية، و تنوعت هذه الصحف من حيث توقيت الصدور بين اليومي و الأسبوعي و نصف الشهري و الشهري، إضافة إلى عدد من المطبوعات و المجلات الفصلية التي تصنف تحت قائمة الصحافة المتخصصة، و يرجح أن تكون أهم أسباب نجاح الصحافة المستقلة ما يلي:

- الطريقة التي تتم بها معالجة الأخبار، و التي تتميز بالجرأة و النقد، مما أكسبها مصداقيةالجمهور و جعل القراء يحجمون عن مطالعة جرائد القطاع العام.
- تعطش القارئ الجزائري إلى الأخبار ذات الرأي المخالف و نقد المسؤولين.
- تناسب القناعات السياسية التي كانت لدى أقطاب الصحافة الخاصة مع أفكار من الأحزاب السياسية و الجمعيات الاجتماعية التي كانت تنشر أفكارها و مواقفها على صفحات الجرائد الخاصة. [1]

المطلب الثالث: الساحة الإعلامية بعد الانفتاح: الفاعلين و التوجهات الأيديولوجية و السياسية

بعد دخول الجزائر في عهد التعددية السياسية التي أحدثها دستور 1989، بدأت تبرز معالم التعددية الإعلامية، حيث بدأت الصحافة المكتوبة تعرف تغيرا جذريا، يتمثل في البداية في تدعيم الصحافة المكتوبة لهذه التعددية من خلال إصدارها المنشور رقم 90-04 المؤرخ في 19 مارس 1990 الذي سمح للصحافيين

[1]: تسيير أبو عرجة: دراسات في الصحافة و الإعلام، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 266.

بتشكيل صحف مستقلة أو البقاء في الصحف الحكومية التي كانوا يعملون فيها. كما تضمن المنشور الحكومي رقم 90-05 المؤرخ في 20 أفريل 1990 إنشاء لجنة للمتابعة تسهر على السير الحسن للأداء الإعلامي في الفترة الانتقالية من خلال تقديم الدعم المالي و القانوني لبروز عناوين مستقلة و لتسهيل تفاوض هذه الصحف من البنوك لتقدم لها قروض مالية، بالإضافة إلى تزويدها بالمقرات لممارسة العمل الإعلامي.

برزت العديد من العناوين سواء منها الحزبية أو المستقلة، حيث أنشأت جرائد تابعة للقطاع الخاص يسيرها مجموعة من الصحفيين، استفادت من التسهيلات التي منحها أيضا صندوق ترقية الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية المحدثة، بموجب المنشور الصادر عن رئيس الحكومة " مولود حمروش " في 19 مارس 1990، و هذا المنشور كان نقطة بداية للصحافة المستقلة لأنه منح الفرصة للصحفيين إما العمل في الصحف الحزبية أو تشكيل الصحف المستقلة.

و كلفت هذه اللجنة بتسيير المرحلة الانتقالية قبل إنشاء المجلس الأعلى للإعلام، و قد عكفت تلك اللجنة بدراسة المقترحات الجماعية للصحفيين، كما في جدول أعمال الاجتماع الأول، دراسة ظروف المرحلة الانتقالية و وضع كراس الأعباء لإنشاء العناوين الجديدة، و كذلك تنظيم الإقبال على وسائل الطبع، و من مهامها كذلك إبداء مواقفها أو رفضها لطلب اعتماد الصحف المستقلة في ظرف لا يتعدى شهرين من تاريخ وضع ملف اعتماد الصحيفة. [1]

كل هذه الإجراءات كان لها أثر في تغيير مجال النشر الإعلامي في الجزائر بصفة جذرية، حيث تمكنت لجنة المتابعة من الحصول على مقر للجرائد المستقلة، و المتمثلة في دار الصحافة بأول ماي بعد أقل من سنة من صدور قانون 1990، و لهذا تنوعت العناوين و تعددت الصحف من صباحية و مسائية و أسبوعية،

[1]: نور الدين تواتي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

سياسية و ثقافية و رياضية، إضافة إلى الصحف الهزلية و الجهوية هذا من جهة، و من جهة أخرى تبين أن النظام أو السلطة قد احتفظت بأربعة يوميات كانت تمتلكها قبل 1988 و هي: المجاهد و الشعب و النصر و الجمهورية، علما أن هذه اليوميات تمتلك مطابع مجهزة بأحدث التجهيزات، حيث أصبحت هذه المطابع الأربعة هي التي تقوم بعملية الطبع للدوريات الأخرى.

هذا الانفتاح النشري و الصحفي أدى إلى ظهور ثلاثة أنواع من الدوريات و هي:

1- الصحافة العمومية: و هي التي تنتمي إلى القطاع العام أي التي تتصرف فيها الدولة.

2- الصحافة المستقلة: لم يعرف هذا النوع في الجزائر من قبل و قد جاء ظهور بعد سلسلة التحولات و التغيرات التي نص عليها القانون، و يسمى هذا النوع بالصحافة المستقلة، لأنها قانونيا و ظاهريا لا تمارس نضالا أو تحيزا لأي حزب، أو نزعة سياسية معينة، فهي مستقلة عن الدولة.

3- الصحافة الحزبية: تعتبر من عائلة صحف الرأي، كما تعرف بالصحف الملتزمة و مهمتها الأولى الدفاع عن حزب معين أو مذهب معين، نشاطها يتمثل في تزويد الناس والرأي العام بكل ما يتعلق ببرامجها أو مشاريعها، و هدفها الرئيسي هو جلب أكبر عدد من الناس و الإشاعة بأفكار حزبها.

ميدانيا كانت صحيفة Le soir d'Algérie أول يومية مستقلة ظهرت في ماي 1990.[1]

كما عرفت الفترة التي سبقت ظهور اليومية عدة محاولات لإصدار صحف لكنها كانت محتشمة و اقتصرت على إصدار نشريات شهرية و نصف شهرية، حيث عادت " ألجيري ريبيبليكان" إلى الظهور في سبتمبر 1989، لتصبح يومية في نوفمبر، أما " لو جان أنديبوندون " فقد نشرت أول عدد لها في 1990/03/28،

[1]: نفس المرجع السابق، ص 32.

و كانت أسبوعية. و عرفت سنة 1990 ظهور صحيفة " الخبر" في 01 نوفمبر، و تزامن ظهورها مع جريدة السلام.

و تميزت تلك الفترة بإصدار عدد كبير من الصحف و النشريات الخاصة بينما حولت الصحف العمومية إلى شركات مساهمة ذات مسؤولية محدودة، فيما تم تحريض أكبر عدد من المهنيين على اختيار طريق الصحافة الخاصة.

و تلا ظهور جريدة " Le soir d'Algérie "كأول صحيفة خاصة بالفرنسية، و كذا يومية " الوطن "الناطقة أيضا بالفرنسية في 1990/10/06.[1]

المبحث الثاني: الإطار القانوني للصحافة الخاصة في الجزائر

بعد دخول الجزائر في عهد التعددية السياسية التي أحدثها دستور 1989، بدأت تبرز معالم التعددية الإعلامية، حيث بدأت الصحافة المكتوبة تعرف تغيرا جذريا يتمثل في البداية في تدعيم الصحافة المكتوبة لهذه التعددية من خلال إصدارها لقوانين تسمح للصحفيين بتشكيل صحف مستقلة.

و قد اهتم المشرع الجزائري بوضع إطار قانوني للصحافة الخاصة في الجزائر من خلال ما تطرقت إليه مختلف قوانين الإعلام، و حرص على تنظيم الممارسة الإعلامية في تشريعات الإعلام المتعاقبة بداية من قانون الإعلام رقم 90-07 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 بتاريخ 14 أفريل 1990، إلى غاية صدور القانون العضوي رقم 12-05 المعمول به حاليا، في إطار الإصلاحات السياسية التي شملت ميادين كثيرة من بينها قطاع الإعلام و هو القانون الذي تناول ضمان الممارسة الإعلامية بمختلف صورها التقليدية و الحديثة.

[1]: نفس المرجع السابق، ص39.

و في هذا المبحث سنتطرق إلى هذه القوانين التي اهتمت بتنظيم الممارسة الإعلامية بدءا من قانون الإعلام 1990 إلى غاية صدور القانون العضوي رقم 12-05.

المطلب الأول: قانون الإعلام سنة 1990

جاء هذا القانون الجديد بعد أكثر من سنة من ظهور الإصلاحات و دستور 23 فيفري 1989، و تم ترسيخ فكرة قانون جديد للإعلام لكي يعبر عن متطلبات و طموح رجال الفكر و الإعلام و خاصة الصحفيين و قد تم نشره بالجريدة الرسمية يوم 04 أفريل 1990 و بذلك تبدأ مرحلة متميزة في تاريخ النشر و الإعلام في الجزائر.[1]

يتضمن القانون على 106 مادة موزعة على تسعة أبواب نلخصها كما يلي:

الباب الأول: يتضمن أحكام عامة تحدد مبادئ ممارسة الحق في الإعلام في 9 مواد

الباب الثاني: يحتوي على فصلين:

الفصل الأول: يحدد مفهوم القطاع العام و أهدافه في أربعة مواد.

الفصل الثاني: يتعلق بإصدار النشريات الدورية ضمن أربعة عشر مادة.

الباب الثالث: خاص بممارسة مهنة الصحفي في ثلاثة عشر مادة.

الباب الرابع: يحدد المسؤولية و حق الرد و التصحيح في ثلاثة عشر مادة.

الباب الخامس: النشر و التوزيع و البيع في ستة مواد.[2]

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 41.

[2]: قاون رقم 90-07 مؤرخ في 8 رمضان 1440 الموافق لـ 3 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام.

الباب السادس: المجلس الأعلى للإعلام دوره و كيفية.

الباب السابع: ضم أحكاما جزائية في ثلاثة و عشرون مادة.

الباب الثامن: أحكام ختامية في مادتين.

الباب التاسع: أحكام انتقالية في خمس مواد.

هذا القانون في بابه الأول يحدد قواعد و مبادئ ممارسة حق الإعلام و الذي يتجسد حسب المادة (2): الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة و موضوعية على الوقائع و الآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني و الدولي و حق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير و الرأي و التعبير طبقا للمواد 35، 36، 39 و 40 من الدستور.

و جاء في المادة رقم 03 و 04 أنه يمارس الحق في الإعلام تجربة مع احترام الكرامة الشخصية الإنسانية و مقتضيات السياسة الخارجية و الدفاع الوطني. خصوصا من خلال عناوين الإعلام و أجهزته في القطاع العام، و العناوين و الأجهزة التي تمتلكها الجمعيات ذات الطابع السياسي و أخيرا العناوين التي ينشئها الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الخاضعون للقانون الجزائري.

أما الباب الثاني المتعلق بتنظيم المهنة فيما يخص أجهزة القطاع العام يتعين عليها أن تضمن المساواة في إمكانية التعبير عن تيارات الرأي و التفكير بما فيها الصحف و الإذاعة و التلفزيون، كما تقوم ببث الثقافات الشعبية و التكفل باستعمال كل اللهجات الشعبية للتبليغ و ترسيخ الوحدة الوطنية و القيم العربية الإسلامية في المجتمع الجزائري، كما جاء في المادة 13.[1]

[1]: نور الدين تواتي، مرجع سبق ذكره، 42.

و يشتمل هذا التصريح – كما جاء في المادة 19 – ما يلي: هدف النشرية، عنوان النشرية و وقت صدورها، مكان النشرية، اسم المدير و لقبه و عنوانه، الغرض التجاري للطابع و عنوانه، المقاس و السعر، اللغة أو لغات النشرية غير العربية عند الاقتضاء، اسم المالك و عنوانه، رأسمال الشركة أو المؤسسة، نسخة من القانون الأساسي للشركة و المؤسسة.

كما يشترط على مدير النشرية حسب المادة 22 ما يلي: أن يكون جزائري الجنسية، أن يكون راشدا و يتمتع بحقوقه المدنية، أن يكون متمتعا بحقوقه الوطنية، أن يكون مؤهلا مهنيا وفقا للاختصاصات، أن لا يكون قد سبق له سلوك مضاد للوطن، أن لا يكون قد حكم عليه بحكم مخل بالشرف.

و الباب الثالث لهذا القانون خاص بممارسة الصحفي يحدد في المادة 28 بأن الصحفي المحترف هو كل شخص يتفرغ للبحث عن الأخبار و جمعها و انتقائها و استغلالها و تقديمها خلال نشاطه الصحفي الذي يتخذ مهنته مصدرا رئيسيا لدخله.[1]

فيما خصصت مهمة تسليم بطاقة الصحفي المحترف إلى المجلس الأعلى للإعلام، و ضمن القانون حرية الوصول إلى مصادر المعلومات و ذلك بالاطلاع على الوثائق الصادرة عن الإدارة العمومية (المادة 35) و يمنع على الصحفي نشر أخبار تتضمن المساس أو التهديد بأمن الدولة و الوحدة الوطنية و سمعة التحقيق و البحث القضائي أو تكشف سرا من أسرار الدفاع الوطني، أو سرا اقتصاديا أو استراتيجيا او دبلوماسيا، أو تمس بحقوق المواطن و حرياته الدستورية (المادة 36)، و يتعين على الصحفي المحترف حسب المادة 40 أن يحترم صرامة أخلاق و آداب المهنة و لذا يجب عليه أن يحترم حقوق المواطن الدستورية و حرياتهم الفردية مع الحرص على تقديم إعلام كامل و موضوعي و ضرورة تصحيح أي خبر تبين أنه غير صحيح.و فيما يتعلق

[1]: نفس المرجع السابق، ص 43.

بحق التصحيح و حق الرد فإن المادة 41 من الباب الرابع تنص على أن المدير و كاتب المقال يتحملان مسؤولية أي مقال ينشر في دورية أو أي خبر يبث بواسطة الوسائل السمعية البصرية.

كما يتحمل مسؤولية المخالفات المرتكبة بما فيها المكتوبة و المنطوقة أو المصورة، المديرون و الناشرون في الأجهزة و الطابعون أو الموزعون أو الباثون و البائعون و ملصقوا الإعلانات الحائطية (المادة 42).

و في حالة إدانة مرتكبي المخالفة حسب ما تنص عليه (المادة 43) مدير النشرية و ناشرها باعتبارهما متواطئين، و يمكن أن يتابع بالتهمة نفسها في جميع الأحوال المتداولة المنصوص عليه في (المادة 42).

و في الباب الخامس الذي خصص للنشر و التوزيع و البيع بالتجوال فالمادة 54-55 تنص على أن يخضع بيع النشريات الدورية و الوطنية كانت أو الأجنبية خاضعة لتصريح مسبق، و يجب أن يشمل التصريح هذا على اسم المصرح و لقبه، مهنته، عنوانه، مسكنه، عمره، تاريخ الميلاد، و يسلم له في الحين دون مصاريف وصلا هو بمثابة الاعتماد.

و مهام المجلس الأعلى للإعلام حسب ما هو محدد في الباب السادس توضحها المادة 59 على النحو التالي: يحدث المجلس الأعلى للإعلام و هو سلطة إدارية مستقلة ضابطة يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تتمثل مهمتها في السهر على احترام أحكام هذا القانون: كما يتولى المجلس مهمة تسليم الرخص، يعد دفاتر الشروط المتعلقة باستعمال التوترات الإذاعية الكهربائية و التلفزية (المادة 61).[1]

و الباب التاسع من هذا القانون المتعلقة بالأحكام الجزائية فيعاقب كل من أساء أو تعرض للدين الإسلامي أو باقي الديانات السماوية كان بالكتابة أو الصوت و الصورة أو الدعم أو أية وسيلة مباشرة أو غير مباشرة

[1]: قاون رقم 90-07 مؤرخ في 8 رمضان 1440 الموافق لـ 3 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام، ص ص 12-14.

بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات و بغرامة مالية تتراوح ما بين 10.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين.

و في حالة نشر أخبار خاطئة أو مغرضة من شأنها أن تمس أمن الدولة و الوحدة الوطنية يعاقب حسب (المادة 86) بالسجن من خمس سنوات إلى عشر سنوات و من جهة أخرى تنص المادة 94 على منع استعمال جهاز تسجيل أو جهاز إذاعي أو آلة تصوير تلفزيونية أو سينمائية أو عادية عقب افتتاح الجلسة القضائية ما لم تأذن بذلك الجهة القضائية و يعاقب على مخالفة ذلك بغرامة مالية ما بين 5000 دج إلى 50.000 دج كل من ينشر أو يذيع مداولات المجالس القضائية و المحاكم.[1]

المطلب الثاني: التعليمة الرئاسية رقم 17 سنة 1997 و نتائجها

التعليمة الرئاسية رقم 17 صدرت من قبل رئيس الدولة السابق السيد "اليامين زروال" بتاريخ 13 نوفمبر 1997، تم تحضير هذه التعليمة من قبل لجنة تم إنشاؤها بتاريخ 11 سبتمبر 1997، و كان الغرض منها هو جمع الاقتراحات و الآراء و جملة المناقشات التي تمت من قبل رجال الإعلام الذين اجتمعوا في جلسات مغلقة لتقديم تقرير يتضمن ملاحظاتهم و تلخيص نقاشهم حول نص الإعلان عنها في شكلها النهائي بتاريخ 13 نوفمبر 1997.

تتضمن هذه التعليمة محاور رئيسية هي:

- أهمية الاتصال في ظل العصرنة
- مكانة و موقع الجزائر أمام التطور التكنولوجي للاتصال

[1]: نفس المرجع السابق، ص 18.

- شروط و ظروف الاستجابة لمعالم و مقاييس الديمقراطية
- السياسة الإعلامية الواجب اتباعها بالنظر إلى التحولات السريعة التي تعرفها الجزائر.

تبين هذه التعليمة بأن بروز ما يسمى " بعالم الاتصال" هو علامة من العلامات الأساسية للعصرنة، باعتبار أن الثورة الاتصالية التي حلت محل الثورة الصناعية، بل هي استمرارية لها قد ساهمت بشكل كبير في جعل الاتصال يحتل مكانا استراتيجيا في النظام الديمقراطي الذي يقوم أساسا على المشاركة و الحرية، حيث يتميز هذا النظام الأخير بوجود قنوات اتصالية و إعلامية يشارك فيها المواطن من خلالها دون شروط أو قيد، و تكون لهذه المشاركة تأثيرا أكيدا على مستوى المرسل و المستقبل.

كما أن التعليمة بدأت في تهيئة الجزائر في الدخول إلى الثورة الاتصالية لأنها سريعة التأثير بكل ما يدور حولها من تحولات تكنولوجية على مستوى البلدان المتقدمة القريبة من الفضاء الجزائري، و قد ركزت التعليمة على نقطتين هامتين و أساسيتين و هما الحق في الإعلام و حرية التعبير و الرأي من جهة، و مبدأ الخدمة العمومية من جهة أخرى.[1]

أما موضوع الخدمة العمومية، فيقتضي التعليمة إثر صدورها إلى مسؤولي مؤسسات الجمهورية بإعادة الاعتبار لمهمة الخدمة العمومية حرصا على إرساء دولة القانون، و بناء نظام مطابق لطموحات المواطنين في تجسيد عدالة اجتماعية يمتثل لقوانينها كل أفراد المجتمع بفرص متساوية، و لعل أنجح السبل لظهور خدمة عمومية حقيقية هو العمل على التكفل بالشؤون العمومية، خدمة المواطن و وحدة إنشاء فضاء للتفكير و التقييم و المراقبة القانونية لما يتصل بعلاقة المواطن بالإدارات و المؤسسات العمومية، إلى وضع حد لأساليب اتخاذ القرارات التقديرية و تشجيع الشفافية، و من أهم النتائج التي حققتها هذه التعليمة هي انعقاد الجلسات

[1]: نور الدين تواتي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

الوطنية للاتصال يوم 29-30 ديسمبر 1997 بقصر الأمم، التي جمعت رجال الإعلام و القانون و بعض المثقفين و الكثير من المختصين في ميدان الإعلام و الاتصال لأجل تحديد القواعد الإعلامية و المبادئ لممارسة المهنة و كذا حدودها، دعا فيها وزير الثقافة في كلمة الافتتاح التي ألقاها إلى ضرورة إدماج المنظومة الإعلامية في كل التحولات الوطنية و الدولية، كما اتضح أن الأمور قد وصلت إلى حد يتطلب إعادة النظر في كل السياسات الثقافية و الإعلامية التي كانت متبعة إلى ذلك الحين.[1]

المطلب الثالث: تعديل قانون العقوبات 2001

في خضم المحاولات الرامية إلى وضع قانون جديد للإعلام صدر قانون العقوبات المعدل و هو القانون رقم 01-90 المؤرخ في 26 جوان 2001، و ذلك بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان بغرفتيه.

و من بين أهم التعديلات المحدثة على القانون المادتين (144 مكرر) و(144 مكرر 1)، حيث تضمنت الأولى عقوبة بالحبس من ثلاثة أشهر إلى اثني عشر شهرا و بغرامة من 50.000 دج إلى 250.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط لكل من أساء إلى رئيس الجمهورية بعبارات تتضمن إهانة أو سبا أو قذفا سواء كان ذلك عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح أو بأية آلية لبث الصوت أو الصورة أو بأية وسيلة إلكترونية أو معلوماتية أو إعلامية أخرى. و تطبق نفس الإجراءات في حالة ارتكاب نفس الجرائم ضد البرلمان أو إحدى غرفتيه أو ضد المجالس القضائية أو المحاكم أو ضد الجيش الوطني الشعبي أو أية هيئة نظامية أو عمومية أخرى، و ذلك حسب ما تنص عليه المادة (146).[2]

---

[1]: نور الدين تواتي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2]: أحلام باي: معوقات حرية الصحافة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 82.

أما المادة الثانية أي (144 مكرر1) فتنص على أنه في حالة ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة (144 مكرر) بواسطة نشرية يومية أو أسبوعية أو شهرية أو غيرها فإن المتابعة الجزائية تتخذ ضد مرتكب الإساءة و ضد المسؤولين عن النشرية و عن تحريرها و كذلك ضد النشرية نفسها، و تكون العقوبة بالحبس من ثلاثة أشهر إلى اثني عشر شهرا و بغرامة من 50.000 دج إلى 250.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين و تعاقب النشرية بغرامة من 500.000 دج إلى 2.500.000 دج، كما نصت كلتا المادتين على أنه في حالة العودة تضاعف عقوبات الحبس و الغرامة.

نتيجة لذلك لاقى هذا القانون انتقادات كثيرة في الوسط الإعلامي و الحزبي، حيث دعت السيدة " لويزة حنون " –رئيس حزب العمال– إلى إلغاء المواد التي تجرم الصحفي و تقوده إلى السجن، في إشارة إلى المادتين (144 مكرر 1) و (87) اللتين تتناولان عقوبات ردعية تبيح قيادة الصحفي على السجن، كما دعا السيد " أبو جرة سلطاني " –رئيس حركة مجتمع السلم –إلى إلغاء نفس المادتين منددا " بتشديد الخناق على الصحفي في بلادنا و تطبيق أقصى العقوبات في حقه، لدرجة أصبح فيها مساويا للمجرم".

أما رأي الإعلاميين فقد رأى السيد " علي جري " –الرئيس و المدير العام لصحيفة الخبر–بقوله: " المتابعة القضائية تتخذ ضد مسؤول النشر و رئيس التحرير و كذا النشرية نفسها، و هذا من شأنه أن يخلق ظروف انفجار داخلي، بالإضافة إلى لجوء الصحفي إلى رقابة ذاتية، و تحويل مسؤول النشر إلى " دركي " يراقب كل كبيرة و صغيرة و يضيف قائلا: " تصف الأسرة الصحفية هذا القانون بالخطير ليس على حرية الممارسة الإعلامية فقط لكن على الديمقراطية و التعددية و الحريات بصفة خاصة".[1]

[1]: أنفس المرجع السابق، ص 83.

و حسب البعض فإن هذا القانون قد جاء لكبح جماح الصحافيين بالدرجة الأولى و خنق تعاليقهم اللاذعة باتجاه رئيس الجمهورية و باقي المسؤولين السياسيين في الدولة و هو ما اعتبروه تراجعا واضحا للحرية الممنوحة للصحافة.

إذن، بالإضافة إلى قانون الإعلام و ما حمله من سلبيات، يأتي تعديل قانون العقوبات ليثقل كاهل الصحافي بأعباء جديدة و يزج به في دوامة الرقابة الذاتية و الخارجية. [1]

المطلب الرابع: القانون العضوي لسنة 2012

– واقع ممارسة القانون الإعلامي 2012 في سنته الأولى

إن واقع ممارسة المهنة الإعلامية في الجزائر بالنظر إلى قانون الإعلام الجديد في سنته الأولى من الصدور لا تزال تخضع للقانون القديم في بعض جوانبها، بينما تسير بالاجتهادات في عديد المجالات و على رأسها مجال السمعي البصري الذي عرف ولادة قنوات فضائية قبل تنصيب المجلس الأعلى للسمعي البصري المخول بصلاحيات تنظيم هذا النشاط، فلم نشاهد في العالم قناة تصدر في بلد بقانون أجنبي إلا في بلادنا، و هذه الأمور من شأنها فرز فوضى كبيرة يصعب التحكم فيها لاحقا، و كل هذا بسبب البيروقراطية، و بالمقابل نجد أن في القنوات الرسمية لا تزال أخبار الاحتجاجات، الإضرابات و غيرها ممنوعة بها، و هذا اعتداء على حرية التعبير و حق المواطن في الإعلام على حد سواء.[2]

و ما يمكن أن نستخلصه هو أن مستقبل المهنة الإعلامية في الجزائر لا يزال مبهما في الوقت الذي لا يزال فيه الصحفي مستغلا و القضاء ينظر إليه كمجرم، بالرغم من إلغاء عقوبة السجن و الإبقاء على الغرامات

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 84.

[2]: حمداوي جابر مليكة، تومي الخنساء: حرية الإعلام بين قانون الإعلام 90/07 و قانون الإعلام الجديد 12/05، الملتقى الوطني الأول حول الإعلام و الديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ورقلة، 2012، ص 35.

المضخمة، و كذلك الحال بالنسبة لمصالح الأمن، و هذا وضع لا نحسد عليه، و عليه يمكن القول أن ممارسة المهنة الإعلامية في الجزائر متذبذبة و غير مستقرة، و لكي تكون لها مكانة و قيمة، مقارنة بالمهن الأخرى لابد أن تكون مقترنة بمدى التطبيق الصحيح للقوانين و عدم الخلط بين السياسة و الإعلام.

و كوحصلة لما تم التطرق إليه يمكن القول أن هذا القانون تبقى تحكمه الكثير من التناقضات، فبين العمومي و الخاص و مختلف الوكالات الخاصة التي تنشط فيه توجد العديد من النقاط الغامضة و التي تحتاج للضبط و التنظيم على رأسها: قانون للإشهار و آخر للسمعي البصري، إضافة إلى التأجيل غير مبرر لإصدار قانون ممارسة المهنة الصحفية بمشاركة قوية للصحفيين، كما أجمع البعض على أن قانون الإعلام الجديد لم يضف أي شيء بل قيَد العمل الإعلامي أكثر، و أنه جاء عكس تطلعات رجال الإعلام و قيَد عملهم بشكل أكبر[1] .

- **أحكام عامة خاصة بالقانون لعضوي لسنة 2012**

الباب الأول: أحكام عامة

المادة 1: يهدف هذا القانون العضوي إلى تحديد المبادئ و القواعد التي تحكم ممارسة الحق في الإعلام و حرية الصحافة.

المادة 2: يمارس نشاط الإعلام بحرية في إطار أحكام هذا القانون العضةي و التشريع و التنظيم المعمول بهما، و في ظل احترام:[2]

[1]: نفس المرجع السابق، ص 36.

[2] : الجمهورية الجزائرية اليمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الإعلام لسنة 2012، ص 02.

الدستور و قوانين الجمهورية، الدين الإسلامي و باقي الأديان، الهوية الوطنية و القيم الثقافية للمجتمع، السيادة الوطنية و الوحدة الوطنية، متطلبات أمن الدولة و الدفاع الوطني، متطلبات النظام العام، المصالح الاقتصادية للبلاد، مهام و التزامات الخدمة العمومية، حق المواطن في إعلام كامل و موضوعي، سرية التحقيق اقضائي، الطابع التعددي للآراء و الأفكار، كرامة الإنسان و الحريات الفردية و الجماعية.

المادة 3: في هذه المادة تم وضع مفهوم أنشطة الإعلام الممارسة عبر وسائل سمعية و بصرية و سمعية بصرية، و جاءت كما يلي: " يقصد بأنشطة الإعلام في مفهوم هذا القانون كل نشر أو بث لوقائع أحداث أو رسائل أو آراء أو أفكار أو معارف، عبر أية وسيلة مكوبة أو مسموعة أو متلفزة أو إلكترونية، و تكون موجهة للجمهور أو لفئة منه".

المادة 4: أوضح مفهوم أنشطة الإعلام على وجه الخصوص تكون ضمن: وسائل إعلامية تابعة للقطاع العمومي أو تنشئها هيئات أو تملكها أحزاب، المهم أن يكون المعني بهذه الوسيلة و أنشطتها خاضع للقانون الجزائري و يمتلك رأسمال يسمح له بممارسة هذا النشاط الإعلامي.

هذا إن دل على شيء فإنما يدل على ضرورة تمتع المعني بشروط منها الجنسية الجزائرية و أحكام أخرى سيتم توضيحها في المواد التالية.

المادة 5: أوضحت هذه المادة في الباب الأول ضمن أحكام عامة أن الهدف من ممارسة الإعلام و أنشطته المتنوعة تساهم في الإستجابة لحاجات الجماهير في مجال الإعلام و الثقافة و التربية و الترفيه. [1]

إضافة لترقية النظام الجمهوري و الديمقراطية و حقوق الإنسان و التسامح و نبذ العنف و العنصرية، و هذه النقطة لم تكن ضمن المادة 5 من قانون الإعلام 1990، فالتركيز على مثل هذه النقطة فإنما هو

[1]: نفس المرجع السابق، ص 03.

ترجمة فعلية لما مارس ضد حقوق الإنسان و العنف الممارس بشكل مباشر على الدول العربية داخليا و خارجيا. كما أبرز ضرورة ترقية روح المواطنة و ثقافة الحوار خاصة أننا في بعض الأحيان نفتقد لهذه الأداة و الوسيلة المهمة في التواصل و الاتصال بالآخرين مع الحفاظ على الثقافة الوطنية الجزائرية في ظل التنوع اللغوي و الثقافي في المجتمع. كما لم ينسى هذا القانون المعدل ضمن مساهمة أنشطة الإعلام في الجوار بين الثقافات العالمية القائم على الرقي و العدل و السلم.

الباب الثاني: نشاط الإعلام عن طريق الصحافة المكتوبة

المواد 6 – 7 – 8 – 9 : يوضحون عمل النشريات و أنواعها و وقت نشرها بطريقة منتظمة، فيه دوريات عامة و فيه دوريات خاصة موجهة لفئة معينة من الجماهير كل هذا أمور تنظيمية، غير أنه خلط بين تنظيم المهنة الإعلامية التي هي من اختصاص المنظمات المهنية من جهة، و بين المؤسسات الإعلامية التابعة للقطاع العمومي و بينها و بين حقوق النشر من جهة ثانية. كما وضحت بأن كل الملاحق الموجودة في الدورية جزء منها و لا يمكن أن يباع منفردا.

المواد 10 – 11 – 12 توضح هذه المواد كل نشرية دورية و جهوية يجب أن تكون 50 بالمئة منها لمضامين المنطقة الجغرافية.[1]

كل الإصدارات تكون بحرية و هذه النقطة تعبر عن مدى تحقيق الحرية و الديمقراطية في هذا القانون الجديد و تخضع كل دورية لإجراءات التسجيل و المراقبة عن طريق إيداع تصريح، و هذا التصريح يحتوي على: عنوان النشرية، توقيتها، موضوعها، مكانها، لغتها، اسم و لقب و عنوان و مؤهل مديرها، الطبعة القانونية لها،

[1]: نفس المرجع السابق، ص ص 03-04.

أسماء و عناوين المالك أو الملاك و مكونات رأسمالها، مما يعني أن حق النشر ليس حقا للفرد الطبيعي و إنما للشخص المعنوي وحده.

المواد 13 – 14: بعد وضع التصريح الموضح في المادة 12 تمنح السلطة اعتماد في 60 يوم مباشرة لمؤسسته الناشرة و تبدأ بصدور الدوريات.

جرت العادة أن تترك هذه المهنة التنظيمية لسلطة مختصة تشارك فيها جميع الأطراف (سلطة، مهنيون، جمهور أو ممثلين منتخبين)، يمكن إدراج المسؤولية و حق التصحيح و الرد في القواعد العامة في النشر، إلى جانب التوزيع و البيع.

أما إذا كان الاعتماد مرفوضا يبلغ صاحب الطلب بالرفض المبرر قبل الآجال المحددة و يسمح له بالطعن، كل هذا أمور توعوية بقيمة العمل الصحفي و إعطائه فرصة حتى لقبول أو الطعن بالقرار.

المواد 18 – 19 –20: تطرقت هذه المواد الخاصة بالنشريات أن : كل تغيير في النشرية سواء في المالك أو أي أمر آخر تبلغ الجهات كل هذا يدعو للتنظيم من الناحية الشكلية بتوضيح الجهات الرسمية المسؤولة و القائمة على المؤسسة الإعلامية.

المادة 21 – 22 – 23 – 24: بالنسبة للمنشور يسلم الناشر نسخة لمسؤول الطبع على الأقل للإطلاع على كل المعلومات المنشورة و طريقة نشرها و لو كان هذا المنشور مملوك لشركة أجنبية يخضع عنوانه إلى ترخيص من الوزارة.[1]

[1]: نفس المرجع السابق، ص 04.

و بطبيعة الحال حددت المادة 23 الشروط اللازمة التي يجب أن تتوفر في المدير المسؤول عن أي دورية يكون حائزا على شهادة جامعية و يمتلك خبرة 10 سنوات على الأقل في الميدان العام و 5 سنوات على الأقل في ميدان التخصص.

إذا كانت هذه الدورية خاصة بالأطفال أو الشباب يستعين المدير بالجهات المتخصصة، كل هذا يساعد على نشر مادة تنفع الفئات المجتمعية على اختلافها.

المادة 25 – 26 – 27: توضح نفس المعلومات التي وردت في المواد سابقة الذكر حول مدير النشرية و معلومات الهدف منها، و لا يمكن طبعها إلا إذا تم الالتزام بأحكام المادة 26.

المادة 28 – 29 – 30: تخصيص (1/3) من النشرية للإشهار و الاستطلاعات الإشهارية و التصريح بمصدر أموال النشرية كلها أمور أمنية و تنظيمية تحرص الوزارة من خلالها على العمل الشفاف، كما تستفيد النشرية بدعم من الهيئة المانحة و توضح كل دورية سنويا حصيلة الحسابات المصادق عليها، و إذا لم تنشر هذه الحصيلة السنوية في المنشور الدوري يمنح 30 يوم للنشر و إذا لم يتم ذلك تتوقف النشرية على الصدور من طرف السلطة. حيث جاء في المادة 30 ما يلي: " يجب أن تنشر النشريات الدورية سنويا عبر صفحاتها حصيلة الحسابات مصدقا عليها عن السنة الفارطة.

و في حالة عدم القيام بذلك، توجه سلطة الضبط الصحافة المكتوبة إعذارا إلى النشرية الدورية لنشر حصيلة حساباتها في أجل 30 يوما.[1]

[1]: نفس المرجع السابق، ص 04.

و في حالة عدم نشر الحصيلة في الأجل المذكور أعلام، يمكن سلطة الضبط الصحافة المكتوبة أن تقرر وقف صدور النشرية إلى غاية تسوية وضعيتها.[1]

هذه الأفكار و أخرى نلخصها من خلال إبراز مجموعة من الآراء، الرأي الأول للوزير "ناصر مهل" و كيفية تحليله للقانون الجديد بجامعة منتوري بقسنطينة في 21 فبراير 2012 و البروفيسور"إبراهيم إبراهيمي" لـ "الجزائر نيوز" و وزير الإعلام الأسبق " عبد العزيز رحابي"،الوزير مهل ناصر صرّح أن القانون الجديد المتعلق بالإعلام تضمن إشارات للسماح لقانون السمعي البصري المرتقب بتفادي " غزو قوى المال".

كما أشار السيد مهل على هامش محاضرة حول قانون الإعلام نشطها بكلية العلوم الاجتماعية و الانسانية لجامعة منتوري بقسنطينة أن سلطة الضبط التي كرسها قانون الإعلام الجديد تشكل ضمانا من شأنه حماية المجال السمعي البصري ضد جميع أشكال المناورات و الانزلاقات.

و أوضح وزير الاتصال أن مشروع قانون السمعي البصري سيوضح الأمور و يفرض ضمانات من شأنها أن تسمح لمجال السمعي البصري بأن يكون في منأى عن كل المناورات التي قد يكون مصدرها رؤوس الأموال على الخصوص.

و أشار الوزير إلى فتح مجال السمعي البصري الذي ظل مغلقا منذ عديد السنوات في الجزائر، و يشكل حاليا مطلبا ديمقراطيا يستدعي الاستجابة له موضحا أن الحرية تفرض بالضرورة المسؤولية.[2]

و أضاف السيد مهل أن الجزائريين من سماتهم حفظ الدروس جيدا و لا يقبلون الوقوع في الفخ مرة ثانية، مما يستدعي الإسراع في فتح مجال السمعي البصري قصد تمكين الجزائريين من الرد على الإدعاءات المغرضة

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 05.

[2]: حمداوي جابر مليكة، تومي الخنساء: مرجع سبق ذكره، ص 13.

و الاستفزازات الأجنبية، مضيفا كذلك أنه بفضل قانون السمعي البصري ستكون هناك قوانين خاصة بالإشهار و أخرى حول سبر الآراء التي تم الإعلان عنها.

و أكد في هذا السياق أن سوق الإشهار على سبيل المثال التي تحصي حوالي 3 آلاف مؤسسة في مجال الاتصال في فوضى تامة لابد من ضبطها.

و فيما يتعلق بتحسين الظروف الاجتماعية المهنية للصحفيين أوضح الوزير أن المصادقة على سلم الأجور الجديد مرتقبة في أقرب الآجال مضيفا أن المجهودات المبذولة إلى حد الآن من أجل إعادة الاعتبار لصحفيي القطاع العمومي لابد أن تكون مؤشرا مرجعيا لعناوين الصحافة الخاصة للاستلهام منها.

و أكد السيد مهل أن القانون الجديد المتعلق بالإعلام الذي اعتبره بعض الملاحظين و المعلقين خانقا للحريات تم إعداده بتشاور وثيق مع مهني وسائل الإعلام، كما تمت مراجعته من طرف الأستاذ " ميلود براهيمي " أول رئيس للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، و هو الشخصية الحقوقية التي لا يمكن أن تنساق ضد الحرية أو ضد ضميرها.

و أوضح السيد مهل أن قانون الإعلام يضمن كذلك تأطيرا حسنا للصحافة من خلال حماية حقوق الصحافيين من الناحيتين الاجتماعية و المهنية و يدعم حق الرد و يلغي العقوبة بالسجن.

و بعد أن اعتبر أنه لا يوجدد قانون في العالم بمقدوره أن يحظى بالإجماع المطلق أكد وزير الاتصال أن قانون الإعلام مستوحى من احتياجات المجتمع و يعزز الخدمة العمومية و يدعم حرية التعبير.[1]

و أعلن الوزير أن الإعانة ستمنح لاحقا للصحافة الجوارية و كذا الصحافة المتخصصة، و أشار أن الصحافة الجزائرية لم تنتظر القانون الجديد المتعلق بالإعلام لكي تمارس حقها في حرية التعبير مبرزا أن الضعف الملاحظ

[1]: نفس المرجع السابق، ص 14.

في مجال وسائل الإعلام على غرار العجز المسجل في الجانب المهني و الذي تنجم عنه انحرافات سيستدرك من خلال التجربة و الاحتكام إلى الضمير.

و اعتبر الوزير كذلك أن تحسين نوعية التعليم العالي يشكل حتمية أخرى إذا ما حاولنا الرفع من مستوى وسائل الإعلام.

أما الأستاذ إبراهيم إبراهيمي فيرى أن الحديث عن انفتاح السمعي البصري في الجزائر سابق لأوانه، طالما أن القنوات المنشئة لحد الآن تعتبر أجنبية، و أكد المسؤول أن قانون الإعلام الجديد تجاهل الحديث عن الحق في الاتصال، و هو خطأ يصعب تصحيحه في السنوات القادمة. فقد اعتبر الأستاذ إبراهيمي أن قانون الإعلام الجديد المصادق عليه في 12 جانفي 2012 يجب أن يتماشى مع تطور التكنولوجيات الحديثة.

كما سجل المتحدث ملاحظة مفادها أن هناك إرادة لفتح مجال السمعي البصري، إلا أن هناك تناقضا على مستوى المبادئ، فمن جهة هناك فتح للمجال، و من جهة أخرى لم نرق في تفكيرنا من الحق في الإعلام إلى الحق في الاتصال، و هو ما يعيب هذا القانون الذي جاء لينظم قطاع الصحافة، و من جهة أخرى ألغى القانون العقوبات على الصحفيين و هو ما يميز النص الجديد.[1]

[1]: نفس المرجع السابق، ص 16.

المبحث الثالث: الصحافة المكتوبة الخاصة و تغطية القضايا السياسية

طبيعة العلاقة القائمة بين النظام السياسي في الدولة و مختلف القوى التي يمثلها أفراد المجتمع أحد أهم المعايير في تقويم مستوى الاستقرار السياسي، و قدرة النظام السياسي ذاته على تحقيق أهداف المجتمع.

و يقوم التنظيم السياسي في أغلب المجتمعات على أساس وجود العلاقة التي تحدد سعة الاتصال بين الفرد و الدولة من جهة، و السطة السياسية من جهة أخرى، على أساس المصلحة المتبادلة بين كلا الطرفين.

إلى جانب أهمية الإعلام كوسيلة فاعلة في إقناع الجمهور و حملهم على اعتناق سياسات الدولة، و كسب تأييد الرأي العام تجاهها، فقد ربط تطور الوعي القومي و السياسي بأفراد المجتمع الذين يكونون الرأي العام. و هذا الرأي لا يحقق أهدافه إلا إذا كان حرا و كانت وسائل الإعلام حرة أيضا. و عندما يتحقق أهدافه إلا إذا كان حرا و كانت وسائل الإعلام حرة أيضا. و عندما يتحقق ذلك يمكن للسلطة أن تتعرف على اتجاهات المجتمع و وجهات نظره حول مختلف القضايا، و الإشكاليات التي تواجه من خلال وسائل الإعلام الحرة، التي تقوم بدور محوري في تنوير جمهورها و توجيهه، و إقامة جسور التخاطب و تبادل المعلومات بين صناع القرار السياسي و الجمهور، من أجل إيجاد الحلول و رفع مستوى أداء أجهزة السلطة و أفراد المجتمع على جميع الأصعدة.

و تعد وسائل الإعلام مصدرا مهما من مصادر التنشئة السياسية، فهي تنمي الثقافة السياسية المتعلقة بالقضايا أو المؤسسات و الأنظمة السياسية في المجتمعات أو رجال السياسة.

و حتى تنجح وسائل الإعلام في تحقيق أهدافها، يتطلب منها بذل الجهود، و إجراء الدراسات اللازمة للوصول إلى نتائج سليمة و معلومات دقيقة، تساعد في بناء علاقة تكاملية بين الدولة و أفراد مجتمعها.

و لا بد من الإشارة إلى أن مفهوم الإعلام و حريته و دوره يختلف من نظام سياسي إلى آخر. و فيما يأتي سنتعرف على علاقة الصحافة المكتوبة الخاصة بالسلطة السياسية في الجزائر، و أهم المتغيرات المؤثرة على التغطية الإخبارية للقضايا السياسية.

المطلب الأول: الدور السياسي للصحافة المكتوبة

لقد تجاوزت الصحافة المكتوبة كغيرها من وسائل الإعلام الجماهيرية في أيامنا هذه بما أتيح لها من إمكانيات تقنية متطورة و بما اكتسبته من أهمية في حياة الناس، و ما تعارف عليه باحثو الاتصال من وظائف تقليدية لتلك الوسائل، حيث حدد "هارولد لازويل" مثلا في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين ثلاث وظائف للإعلام هي: القيام بمراقبة البيئة المحيطة، و العمل على ترابط أجزاء المجتمع و وحدته في مواجهة البيئة و الاهتمام بنقل التراث الثقافي عبر الأجيال المختلفة، و توالت على تلك الوظائف الإضافات اللاحقة التي أسهم بها باحثون آخروت مثل "رايت" الذي أضاف وظيفة التسلية أو الترفيه، و "ديفيتو" الذي أورد وظائف أخرى كالتعزيز و المساندة و التعليم، و "شرام" الذي رأى الوسيلة الإعلامية يمكن اعتبارها مروجا للسلع و الخدمات التجارية مشيرا بذلك إلى الوظيفة الإعلامية.

و يمكننا ذكر أهم الأدوار و الوظائف السياسية للصحافة المكتوبة فيما يلي:[1]

1- الوظيفة الإخبارية و مراقبة البيئة الخارجية:

تعد الوظيفة الإخبارية من أكثر الوظائف السياسية تأثيرا في المجتمع و النظام السياسي على حد سواء، فهي الوظيفة الأولى التي من أجلها بدأت محاولات الاتصال الجماهيري باستخدام النشر و البث على نطاق واسع، فهي تشبع في الإنسان حاجته الفطرية في معرفة ما يحدث حوله من أحداث سياسية. و تهدف إلى

[1]: سعد بن سعود بن محمد آل سعود، مرجع سبق ذكره، ص 61.

نشر الأخبار و المعلومات السياسية الداخلية و الخارجية، بالإضافة إلى البيانات و المؤتمرات و الصور و الوثائق و الرسائل و التحليلات، من أجل فهم الظروف المجتمعية و القومية و الدولية و التصرف تجاهها عن علم و معرفة.

و الأخبار تعد متحدثاً رسمياً باسم الحكومة في أي دولة من الدول، و ناقلاً للمعلومات السياسية و ما يتصل بالسياسات العامة للدولة و المصالح القومية العليا، فهي إلى جانب وظيفتها في إعلام الجمهور عن سياسات الدولة، و إعطاء قراراتها الشرعية، تهدف إلى صنع قبول شعبي للحفاظ على قوة الدولة أو تعزيزها. و تؤدي وظيفة الإخبار دوراً سياسياً مهماً في تكوين الرأي العام المستنير و تطويره، عن طريق الإمداد بالمعرفة العامة و تنمية المجتمعات من خلال الأخبار الصادقة و المعلومات الدقيقة الكاملة، و الآراء الجديدة الهادفة.

و بسبب تعود الفرد في المجتمع الحديث على التعرض لكم هائل من الأخبار و المعلومات، أصبحت وسائل الاتصال ذات أهمية كبيرة في تحقيق هذه الوظيفة المتطورة و المتزايدة لديه.

و كثير من الحكومات تستغل حاجة شعوبها إلى الأخبار و المعلومات الجديدة، فتنتقي من بينها ما يتفق مع سياساتها و أهدافها، و تقدم المعالجة الإخبارية في نفس الإطار الذي يخدم تلك السياسة و يحقق هذه الأهداف، و هو ما ينأى بالإعلام عن دائرة التأثير الطبيعي التلقائي إلى دائرة التأثير المقصود.

و تقوم هذه الوظيفة بخدمة السياسيين من خلال التركيز على أخبارهم و نشاطاتهم، كما أن تراكم الأخبار و المعلومات حول إحدى الشخصيات السياسية العامة أو المنظمات الرسمية أو الشعبية يساهم في تكوين الصورة الذهنية عنها لدى الجمهور.[1]

[1]: نفس المرجع السابق، ص 63.

2- التنشئة السياسية:

هي عملية تنموية يتم من خلالها اكتساب المعرفة و تكوين المواقف و القيم و تشكيل الثقافة السياسية و المحافظة عليها أو تغييرها بواسطة وسائل الاتصال السياسي.

و تقوم وسائل الاتصال السياسي من بينها الصحافة المكتوبة بدور مهم في التنشئة السياسية للأفراد و تشكيل وعيهم السياسي، من خلال متباعتها اليومية و تفسيراتها الدورية للأحداث و المعطيات، تقديمها للمعلومات عن العالم السياسي و الحقائق النوعية أو القيم السياسية العامة، و غياب طرح عميق و متنوع يؤدي بالضرورة إلى التقوقع و التخلف، و هو الأمر الذي فهمته العديد من الدول المتقدمة و باتت تراهن عليه، ما ينعكس بالتالي على الفكر السياسي السائد و يشكل إطار نظري شامل لماضي و حاضر و مستقبل التوجه السياسي، فالفكر السياسي يتسم بفهم عميق للواقع، يترجم في فلسفة سياسية معينة.[1]

3- التسويق السياسي:

التسويق السياسي هو علم التأثير في السلوك العام الجماهيري في المواقف التنافسية، يتم من خلاله استخدام مبادئ و طرق و نظريات التسويق التجاري في الحملات السياسية بواسطة مؤسسات أو أشخاص متخصصين. و هذه الطرق تشتمل على التحليل و التطوير و التنفيذ و إدارة الحملات الاستراتيجية التي يقوم بها المرشحون أو الأحزاب السياسية أو المسؤولون في السلطة التي تحاول قيادة الرأي العام أو نشر أفكارها الخاصة أو الفوز في الانتخابات، أو تمرير بعض القرارات و القوانين التي تهم مصالحهم أو احتياجات فئة من المجتمع.[2]

---

[1]: فضيل دليو:الاتصال السياسي في الجزائر، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث و الترجمة، سلسلة أعمال الملتقيات، الجزائر، 2010، ص ص 160-161.

[2]: سعود بن سعود بن محمد آل سعود، مرجع سبق ذكره، ص 65.

و توظف الأنظمة السياسية وسائل الاتصال للعرض و الترويج لسياساتها و أفكارها، و تكوين صورة ذهنية إيجابية عن الحكومة لدى أفراد المجتمع، فوسائل الاتصال مهمة للنخبة لتحقيق السيطرة و التحكم في الجمهور، ليس في وقت الانتخابات فقط، و إنما في جميع الأوقات، نظرا لما توفره من سهولة في عملية الوصول إلى جمهور الناخبين، و لكونها قناة اتصال بين الحاكم و المحكوم، خصوصا أن نمو وسائل الاتصال جعل منها مصدرا رئيسيا للمعلومات السياسية، إضافة إلى أن الشخصيات السياسية تعي أن ما تغطيه الوسائل و ما يقدم على الشاشة يحدد أجندة الحملة الانتخابية للسياسيين.[1]

4- صناعة الرأي العام:

الرأي العام هو مجموع الاتجاهات التي تسيطر على الجماعة إزاء مشكلة ما و تعبر عن رأي الأغلبية، و الرأي العام هو تعبير عن آراء أحكام، رغبات، و اتجاهات عامة المجتمع.[2]

و من المعروف أن الرأي العام يتشكل حول القضايا الخلافية، و الخلاف يحصل إذا وجد تعارض في وجهات النظر، التوجهات و المواقف، كما أن الخاصية الثانية التي تشكل الرأي العام هي طرح هذه القضايا للنقاش عبر وسائل الإعلام، و عليه نجد أن أكبر الدول الديمقراطية تتشكل من قوتين متخالفتين يتنافسان باستمرار، و تعمل القوانين في بعض الدول على تكريس حقوق متساوية للطرفين في الظهور عبر وسائل الإعلام العمومية،و هذا هو العمل السياسي، كون المنافسة تؤدي دائما إلى التطوير و العمل أكثر، و كون تكافؤ الفرص في الوصول إلى المواطنين يعطي نفس الحظوظ للجهات المتنافسة في إيصال معلوماتها و الإقناع بتوجهاتها، ما يسمح في النهاية للفرد باستيعاب المعطيات و فهمها، و بالتالي تشكيل موقف أو رأي تجاهها، بإمكانه مناقشته مع غيره و الإقناع أو الاقتناع به أو بغيره، و من ثمة يتشكل رأي عام حول القضايا المطروحة،

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 66.

[2]: محمد نصر مهنا: في النظرية العامة للمعرفة الإعلامية و العولمة الإعلامية و المعلوماتية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 197.

رأي عام واعي باختياراته و بنتائجها، و هو ما سيسمح في النهاية من مساعدة الجهات المسؤولة على اتخاذ القرار الصائب ذا مرجعية شعبية.[1]

إن تأثير الصحافة المكتوبة على الرأي العام ينتج عن طبيعة هذه الوسيلة شكلا و مضمونا، فالصحافة تؤثر على الرأي العام عن طريق الخبر و التعليق أو العمود، و عن طريق الإعلام و الصور و الرسوم الكاريكاتيرية.

فقد أصبحت الصحافة أداة سهلة لتكييف الرأي العام خصوصا و أن معظم الناس تتهيأ لهم فرص متساوية لكي يتعلمو، و معنى هذا أن الصحافة أصبحت مدرسة الشعب و تستطيع من دون شك أن تسدي خدمات جليلة إذا ما أحسن توجيه القوة الخطيرة التي في قبضتها، لهذا فإن الحكومات تفرض رقابة شديدة على الصحافة ذلك لمدى خطورتها، و نجد أنه كلما زاد إشراف الدولة على الصحافة ازدادت السيطرة البيروقراطية على الرأي العام.

و قد اتفق العلماء على ضرورة توفر بعض الشروط في الصحافة المكتوبة ليمكنها من تأدية دورها في التأثير على الرأي العام، و هي:

- أن تعرف الصحافة وظيفتها و دورها الفعال في تكوين الرأي العام المستنير، فلا تجعل الكسب المادي يطغى على تأدية واجبها اتجاه الرأي العام.
- أن تبتعد عن ترويج الإشاعات، و أن تعمل على نشر الأخبار الصحيحة و أن تتحرى الحقيقة.[2]

[1]: فضيل دليو:الاتصال السياسي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[2]: باديس مجاني ، غالية غضبان ، مرجع سبق ذكره، ص 98.

- أن تبتعد عن الأمور التافهة و أن تهتم بالمسائل و القضايا المهمة، و تستعرض آراء المتخصصين و تتيح لأفراد الشعب أن يناقشوا ما يهمهم من مشكلات و تتعرف على وجهة نظرهم عن طريق الإستفتاءات حتى يمكن في النهاية للرأي العام أن يكوَن رأيا ناضجا و مستنيرا.
- أن يحافظ على الروح القومية السائدة في الوطن، لا تنشر ما يسيء إلى هذه الروح، و يجب دائما أن تبتعد الصحافة عن أثر النفوذ الأجنبي مهما كان.

5- تحفيز الأفراد على المشاركة السياسية:

تقوم الصحافة بتحفيز الأفراد على المشاركة السياسية من خلال الدعوة المستمرة إلى التصويت و الترشح و التوعية الإيديولوجية و القضاء على اللامبالاة لدى الأفراد، و ذلك بحث الأفراد على المشاركة في الرأي العام و تكوين وجهة النظر الشخصية القائمة على الحوار السليم و الجدل و النقاش المثمر و هذا يعني اعتياد الفرد على الإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، و أنه ليس مجرد رقم في صفوف الجماهير، فلا يقبل أن يجعل من ذاته مجرد جهاز استقبال لكل شيء صادر من قبل السلطة دون تفكير و تمحيص، و وسيلة الصحافة في ذلك هي شد الإنتباه بشتى وسائل الجذب الصحفي في أسلوب و شكل العملية التحريرية من إخراج و تبويب و وسائل إبراز كالعناوين و استخدام الألوان و غيرها، كذلك الاهتمام بالجذب من خلال المضمون الإخباري و الإعلامي.[1]

6- إدارة الصراعات السياسية:

تساهم وسائل الاتصال في مواجهة الصراعات من خلال زياة حجم المعلومات حول القضايا و الأحداث الهامة التي تتطلب المعرفة، كقوة دافعة لاتخاذ موقف صائب تجاهها. و كلما زاد حجم المعلومات الصحيحة

[1]: نفس المرجع السابق، ص 99.

بين أفراد المجتمع كان من الصعب نشوء الخلافات المتبادلة بينهم و الناتجة عن المعلومات الجزئية أو المشوهة، كما تساهم وسائل الاتصال في حل الصراعات داخل المجتمع من خلال تغطية معلومات كافة وجهات النظر، بدلا من معرفة جانب واحد من الحقيقة قد يسبب جانبا من الصراع، فالمعلومات الكاملة و الدقيقة يمكن أن تحول دون تطور الأمور إلى الأسوء.

7- التأريخ السياسي للأمة:

تأخذ الصحافة المكتوبة على عاتقها مهمة التأريخ السياسي من خلال تسجيل وقائع الحياة الاجتماعية و التاريخية و الاقتصادية، التي تتوالى على الأمم و الشعوب باعتبارها مصدرا من مصادر التأريخ، حيث يمكن الرجوع إليه في الوقت المناسب ليكون عون للجماهير على تكوين رأي عام واع و صائب اتجاه قضية ما و اتجاه الأحداث السياسية على الصعيدين الداخلي و الخارجي. و هكذا يمكن للصحافة أن تساهم في تشكيل وعي الأفراد من خلال رصد وقائع الحياة و الاحتفاظ بها كرصيد للمواقف و الأحداث الطارئة و كتراث تاريخي للأجيال. [1]

كما تقوم الصحافة بوظيفة الرقابة على الحكومة من جهة و من جهة أخرى تقوم بوظيفة دعم مشروعية النظام السياسي القائم، و يمكننا التفصيل في هذا الشأن في المطلب الموالي الذي يربط لنا العلاقة بين الصحافة المكتوبة و السلطة السياسية.[2]

---

[1] : سعد بن سعود بن محمد آل سعود ، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2]: فاروق أبو زيد: مدخل إلى علم الصحافة، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص 75.

المطلب الثاني: علاقة الصحافة المكتوبة الخاصة بالسلطة السياسية في الجزائر

تحتل وسائل الإعلام و ما باتت تشكله من قوة تأثيرية كبيرة في المجتمعات و الأنظمة السياسية حيزا هاما من النقاش الدائر حول عملية التغيير السياسي في الوطن العربي، خاصة فيما يتعلق بدور هذه الوسائل في دعم أو عرقلة هذه العملية.

و تعد العلاقة بين النظام السياسي و الإعلام في أي مجتمع علاقة متينة إلى الدرجة التي يصعب معها تخيل أحدهما دون الآخر، و مهما كانت طبيعة النظام السياسي و شكله و فلسفته، فإن كل النظم السياسية تحتاج إلى وسائل إعلام لتأكيد شرعيتها و قبولها لدى الرأي العام، و لتمكينها من مواجهة مختلف الأزمات و المشاكل الداخلية و الخارجية.

و بات من المعروف أن وسائل الإعلام المختلفة تتمثل رافعة من روافع بناء و تثبيت الدولة أو النظام السياسي، إضافة لدورها الأصلي القديم المناط بها، باعتبارها وسيلة اتصال بين الجمهور و النظام،إلا أنها قادرة أيضا على أداء أدوار أخرى أكبر من هذا الدور التقليدي.[1]

كما يمكن وصف العلاقة بين النظام السياسي و الإعلام بأنها علاقة تأثير متبادل، حيث يؤثر النظام السياسي في وسائل الإعلام من خلال آليات متعددة، كما تؤثر وسائل الإعلام في النظام السياسي من خلال آليات متعددة. و يختلف حجم التأثير الذي يتبادله الطرفان و ذلك وفق طبيعة العلاقة بينهما من مجتمع إلى آخر، و وفق درجة الديمقراطية التي يتمتع بها المجتمع، و درجة الحرية السياسية التي ينعم بها الإعلام في معالجة قضايا المجتمع، و درجة استجابة النظام السياسي لملاحظات الإعلام على الأداء التنفيذي في واقع الحياة.

---

[1]: خولة ضامن الحمايدة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 68.

إن أثر الصحافة في صنع القرار السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة النظام السياسي القائم، فهو دور يقوى في الدول الديمقراطية التي تتحول فيها الصحافة إلى : سلطة رابعة " و يضعف في الدول الإشتراكية التي تكون فيها الصحافة أداة توجيهية، و منه يمكن القول أن الصحافة تمثل مجموعة من المصادر الأساسية بالنسبة لصناع القرار.[1]

و يمكن توضيح العلاقة بين النظام السياسي و الإعلام في الثنائية الآتية:

أولا: تأثير النظام السياسي في الإعلام

تستطيع النظم السياسية أن تؤثر في الإعلام من خلال عدة آليات يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- سن التشريعات و القوانين المنظمة للعمل الإعلامي.
- متابعة أداء وسائل الإعلام.
- إصدار تراخيص الصحف الجديدة.
- تحديد قواعد النشر في موضوعات و قضايا معينة.
- سحب المعلومات عن وسائل الإعلام في أوقات معينة.
- الدعم المالي لوسائل الإعلام.
- اختيار القيادات الإعلامية.
- تقدير الإعلاميين على المستوى المعنوي و الأدبي.
- توفير تكنولوجيا الاتصال اللازمة لدعم العمل الإعلامي.[2]

---

[1]: باديس مجاني ، غالية غضبان ، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2]: عادل عبد الغفار: الإعلام و المشاركة السياسية للمرأة، رؤية تحليلية و استشرافية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2009، ص ص 116-117.

- توفير البيئة الفنية اللازمة لدعم العمل الإعلامي.
- مشاركة كبار الإعلاميين و الكتاب في دوائر صنع القرار.
- توبير فرص الاحتكاك بالخبرات الأجنبية في مجال الإعلام.
- مناخ الحرية الذي تتمتع بها وسائل الإعلام في معالجة قضايا المجتمع.[1]

كما تعمل وسائل الاتصال، كأداة من أدوات الشرعية الاجتماعية، على منح الوضع الشرعي للأشخاص و المنظمات، و تعيد تأكيد مستويات القيم المطلقة و المعتقدات الاجتماعية، و هي بهذا تدعم الوضع السياسي و الاجتماعي القائم، كما تعمل على تقوية العاطفة تجاه النظام السياسي، التي بدورها تضمن شرعية الحكومات، و تعد مصدرا من مصادر دعمها. و وظيفتها السياسية تتمثل في مساعدة النظام الاجتماعي القائم على كيانه، من خلال تلقين الجماهير و توعيتها و إقناعها بجدوى النظام السياسي عن طريق تحقيق الإجماع أو الاتفاق بين أفراده حول شعارات و أهداف واحدة، و وسيلتها في ذلك هي الإقناع الذي يتحدد في السيطرة على هذه الجماهير و توعيتها بجدوى النظام السياسي القائم حتى تضمن قيامها بالأدوار المطلوبة.[2]

و هذه الوسائل تعرض المواضيع من خلال زواياها الخاصة، و تبثها للجمهور، و هي في الوقت نفسه تتيح الفرصة للمسؤولين للظهور مباشرة على الجمهور لتوضيح و تبيين وجهات نظرهم في المواضيع المطروحة، فعن طريق الوسائل يبقى المجتمع الذي يتعرض لأحداث أو أخطار معينة على الاطلاع بالمعلومات الأساسية

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص ص 118-119.

[2]: سعد بن سعود بن محمد آل سعود ، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المهمة و التعليمات المتعلقة بها، كذلك تساعد هذه الوسائل الحكومة في تنظيم و توجيه الانطباعات المترتبة على هذه الأحداث لدى الجمهور، و طرح الحلول الممكنة.[1]

و قد أكدت البحوث العلمية أن الصور و الانطباعات الي تبثها وسائل الإعلام من خلال نشاطها الاتصالي، المتمثل في نشر المعلومات و الأخبار و الصور و التحليلات و الشروح، تحدث تأثيرات على آراء أفراد المجتمع و سلوكياتهم و مواقفهم.

و يمكن التعرف من خلال مضمون هذه الوسائل على توجهات الرأي العام و رؤيته حول مختلف القضايا و الموضوعات، مما يرشد السلطة السياسية و يسهم في إنجاح سياساتها. و يقلل من فرص تعرضها للسخط و الانتقاد من قبل الرأي العام، فالحكومات لا تستطيع أن تصل إلى الجماهير إلا من خلال هذه الوسائل، التي لها قوة كبرى في التأثير على الرأي العام، كما أن ثقة الجمهور في وسائل الإعلام تفوق عادة ثقته في الحكومات.

و هذا ما يسمى بالتلاعب، فإنه تم من خلال استخدام الصحافة المكتوبة لأساليب الدعاية و الخداع متجاوزة النقاء المهني و الأخلاقي للصحافة، فقد يلجأ رجل السياسة إلى إرجاء الكشف عن المعلومات أو تشويهها بدافع تجنب الإحراج السياسي أو البقاء في السلطة.[2]

و من خلال وسائل الإعلام يقوم السياسيون بمجموعة من الوظائف عبر وسائل الإعلام، يمكن أن نصنفها في:

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 70.

[2]: فضيل دليو: الاتصال السياسي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 73.

1- نشر المعلومات:

إن أكثر وظائف اللغة السياسية وضوحا هي وظيفة نشر المعلومات عن الأوضاع أو الشخصيات السياسية، فالسياسيون يزودون دائما المتهمين بالسياسة و الجمهور بتقارير و معلومات رسمية أو غير رسمية عن أنشطتهم، و المتاعب التي يواجهونها جراء تلك الأنشطة، و عادة يتم التطرق إلى ذلك من خلال مقابلة شخصية أو صحفية، أو مؤتمر صحفي و غيرها من الأشكال الاتصالية. و نقل مثل هذه المعلومات إلى أفراد الجمهور أمر في غاية الأهمية، خصوصا أن الجمهور لا يستطيع الوصول إلى السياسيين بطريقة مباشرة، و بالتالي فإنه يبني معرفته و تصوراته عن الساسة بواسطة ما يسمعه أو يراه منهم شخصيا، بل يستخدم تلك المعرفة في تشكيل وجهات نظره و مشاركته السياسية، لذا فإن الصور المتكونة من الكلمات هي التي تحرك عجلة السياسة، كما أن الرسائل عادة تحوي –إضافة إلى المعلومات الظاهرية التي تنقلها الكلمات –معاني ضمنية ذات أهمية و دلالة بالنسبة للمتلقي. و الصور اللفظية أيضا تعد مادة خصبة للتأويلات و فهم معانٍ غير مقصودة، كما أن الرسائل قد تعكس نماذج و أنماطاَ و تقول الكثير من الأشياء، فالخطاب السياسي يحمل معان رمزية للكلمات، و قد تكون الكلمات عبارة عن رموز بحتة، كما أن طريقة الحديث تتضمن معاني قوية أيضاً.[1]

2- ترتيب الأولويات:

و يعني ترتيب الأولويات التفاعل مع ما يختاره السياسيون من موضوعات النقاش، فهذه الموضوعات المختارة لديها فرصة جيدة لتكون في مركز اهتمام الجمهور، و يساعدها في ذلك تغطيتها تغطية إعلامية

[1]: سعد بن سعود بن محمد آل سعود ، مرجع سبق ذكره، ص 83.

مناسبة من قبل وسائل الإعلام، و يتعلق ذلك بأهمية و شخصية المتحدث، فهناك أمور هامة جداً تبقى في الظل إلى أن تأتي شخصية سياسية تخرجها للضوء بالحديث عنها.

إن أهمية الشخص و التغطية الإعلامية تجعلان للموضوعات أو الحالات أو الأشخاص شيئاً من الأهمية. و بالمقابل فإن الأوضاع أو الحالات أو الأشخاص الذين يتم تجاهلهم من قبل السياسيين أو وسائل الإعلام، من المتوقع جداً ألا يكونوا جزءاً من أولويات الجمهور، كما أن اختيار الموضوعات يتم بطريقة متعمدة و مقصودة بناءً على الأولويات السياسية و الاجماعية للقادة السياسيين و القائمين على وسائل الإعلام.

3- التفسير و الربط:

بالإضافة إلى قدرة السياسيين في جذب الانتباه إلى الأشخاص أو القضايا أو الأحداث، فإن السياسيين يمكنهم أن يفسروا المشهد السياسي، من خلال توضيح أهمية الأحداث و تحديد أسبابها و علاقتها بالأحداث الأخرى، و يصدروا أحكاماً على بعض الأوضاع. كما أن بإمكانهم السيطرة على الكلمات و التعبيرات و القضايا التي تتغير معانيها تبعاً لمواقفهم، و يقومون باستخدامها و توظيفها في خطاباتهم.[1]

حيث تأتي أهمية المعاني اللفظية في السياسة من حقيقة أنها تصبح أسساً للمعتقدات و السلوك السياسي، فالمعاني و الدوافع و القيم هي مصطلحات عقلية مجازية لا يوجد لها نموذج في الواقع، و حتى إن كانت هناك أحداث و وقائع قابلة للمشاهدة و التحقق من صحتها، إلا أنه من غير السهل على الناس اختبارها لعدم توافر الوقت أو الخبرة أو الفرصة لإجراء مثل تلك الاختبارات و التحاليل لتكوين تقييم أو حكم خاص بهم، و بالتالي فهم يتقبلون التفسيرات و المعاني التي تأتيهم عن طريق السياسيين دون نقاش أو تردد. و لأن المعاني اللفظية تصبح قاعدة للسلوك و التفاعل من قبل الجمهور. فإن هناك أفراداً أو جماعات تستفيد من هذه

[1]: نفس المرجع السابق، ص 84.

الظاهرة، و غالبا تكون هذه الجماعات من النخبة السياسية التي تتيح لهم مراكزهم السيطرة على المعاني و من ثم على التوجهات و الآراء، و بواسطة هذه السيطرة يستطيع السياسيون جعل المشاكل الاجتماعية الأساسية غير مهمة و المشاكل الاجتماعية الثانوية مهمة.

و تبقى السيطرة على التوقعات بالكلمات تكتيكاً سياسياً معروفاً، خصوصاً في أوقات الانتخابات. و لكن يبقى لوسائل الاتصال الدور الفاعل في هذا الأمر، فلو أن تصريح أحد السياسيين لم تتم تغطيته و تفسيره جيداً بواسطة هذه الوسائل فلن يلقى التفاعل و القبول المنشود لدى الجمهور، و ذلك لأن الجمهور اعتاد على الاعتماد على ما يراه من وسائل الإعلام في حكمه على الأمور.[1]

ثانيا: تأثير الإعلام في النظام السياسي

التواصل السياسي ظاهرة إنسانية و اجتماعية و ثقافية قديمة قدم التجمعات البشرية، و قد اعتبر التواصل السياسي كل تواصل هادف حو السياسة يتضمن:

- كل أشكال التواصل التي قوم بها الفاعلون السياسيون لتحقيق أهداف معينة.
- التواصل الموجه إلى السياسيين من غير المشتغلين بالسياسة، كالناخبين و كتّاب الأعمدة الصحفية و غيرهم.
- التواصل الذي يناول الساسة و أنشطتهم بما تتضمنها التقارير الإخبارية و الافتتاحيات و الأشكال الأخرى من تناول وسائل الإعلام للسياسة.[2]

[1]: نفس المرجع السابق، ص 85.

[2] : Brian McNair ,An introduction to political communication , Ed Routeledge, London, 2003, P 04.

يؤثر الإعلام في النظم السياسية من خلال عدة آليات يمكن اختصارها في النقاط الآتية:

- التنشئة السياسية للمواطنين من خلال تعريف الجمهور بحقوقه و واجباته السياسية كما كفلها الدستور و القانون من خلال المضامين الإعلامية المختلفة.
- التعبئة السياسية للمواطنين و لا سيما في الظروف التي تستدعي مساندة التوجهات السياسية الرسمية في إدارة الأزمات المحلية و الإقليمية و الدولية المختلفة.
- تعد وسائل الإعلام بمثابة قنوات اتصالية فعالة ذات اتجاهين (هابط- صاعد) بين النخبة الحاكمة و الرأي العام، حيث تعكس تصورات نخبة الحكم لمجريات الحياة على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي للرأي العام، كما تعكس في الوقت ذاته اتجاهات الرأي العام بشأن معالجة النظام السياسي للقضايا المختلفة.
- تسهم وسائل الإعلام في ترتيب أولويات أجندة قضايا العمل الوطني من خلال إدراكها لاحتياجات و رغبات المواطنين، و كذلك إدراكها لتوجهات النظام السياسي خلال مراحل زمنية مختلفة.
- إمداد المواطنين بالمعلومات و المعارف حول المستجدات على الساحة السياسية المحلية و الإقليمية و الدولية، و التعبير على وجهة نظر النظام السياسي تجاه هذه الأحداث و التطورات، و التعليق عليها، و إبداء الرأي بشأنها.[1]
- تعزيز مبادئ الديمقراطية من خلال إتاحة الفرصة للنخبة الفكرية و الثقافية لإبداء رأيها بشأن الأحداث الجارية، و متابعة الأداء الحكومي، و إبداء الملاحظات حول بعض الممارسات السياسية، و تصحيح المسار الديمقراطي، و تقديم بدائل حلول للموضوعات السياسية و الاقتصادية المختلفة، و الدفاع عن

[1]: عادل عبد الغفار: مرجع سبق ذكره، ص 116.

حرية الرأي و التعبير، و التعبير عن الفئات المهمشة، و الدفاع عن حقوق الإنسان المختلفة، و الاستمرار في تقييم أداء السلطات الثلاث الأساسية بالدولة. إضافة إلى إعطاء الأحزاب الفرصة الأساسية للتعبير عن نفسها من خلال الصحف الحزبية.

- تساهم وسائل الإعلام في إضفاء الشرعية على النظم السياسية من خلال مساندة الأهداف التي تعتنقها و البرامج و الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها، و التقريب بين أهداف القيادة و الجماهير. و يمكن أن تقوم وسائل الإعلام بدور يناقض الدور السابق، حيث تسهم في تفويض شرعية النظم السياسية من خلال الانتقاد الدائم لسياساتها و توجاتها، و كذلك تقليل أهمية الأنشطة و البرامج التنفيذية التي تقوم بإنجازها.
- تؤدي وسائل الإعلام دورا هاما في تشكيل اتجاهات الرأي العام إزاء القضايا المختلفة الشائكة على المستوى المحلي و الدولي بما يساند النظم و يحافظ على شرعيتها، أو العكس من ذلك، فقد تتبنى وسائل الإعلام اتجاها مغايرا لذلك الذي تتبناه نظم الحكم، و يترتب على ذلك تفويض شرعيتها في أوساط الرأي العام.
- تستخدم النظم السياسية وسائل الإعلام في التعرف على نبض الرأي العام تجاه السياسات المستقبلية التي تعتزم النظم السياسية تبنيها.
- تسهم وسائل الإعلام في تحويل اهتمامات الرأي العام بشأن قضايا محددة تفرض نفسها على الساحة السياسية من خلال إثارة قضايا أخرى أكثر أهمية، أو إثارة شائعات تحتوي على بعض الأخبار الصحيحة بهدف تجاوز قضايا معينة لتحقيق الاستقرار في المجتمع.[1]
- متابعة الأداء الحكومي في كافة المجالات السياسية و الاقتصادية و الأمنية و الاجتماعية و الثقافية، و متابعة درجة تنفيذه لاحتياجات المواطنين على كافة المستويات.

[1]: نفس المرجع السابق، ص ص 116 -117.

- المشاركة في صنع القرار من خلال ما تطرحه من رؤى و أفكار و أطروحات تفصيلية من جانب كبار الكتاب الذين يدلون بآرائهم في وسائل الإعلام المختلفة.
- تستخدم وسائل الإعلام كقناة اتصالية و دعائية وقت الانتخابات، لتوضيح برامج الأحزاب و المرشحين، و إبراز الأوجه السلبية و الإيجابية في العملية الانتخابية.
- تحفز وسائل الإعلام المواطنين على المشاركة السياسية في مجالاتها و مستوياتها المختلفة.[1]

كما تقوم وسائل الإعلام بوظيفة الرقابة على الحكومة، إذ يوصف دور الاتصال بأنه مثل دور الحارس ضد إساءات استخدام السلطة الرسمية، كمراقب لمصالح المجتمع و صيانته من الفساد و المخالفات، فوسائل الاتصال تعمل كرقيب على السلطة من خلال مراقبة المؤسسات و القضايا و الأحداث و الآراء، و تسليط الضوء على بعضها و تقويم أداء الحكومة و ترويج مبدأ الحق في المعرفة.[2]

فالعلاقة بين الاتصال و السياسة في مختلف دول العالم – بصرف النظر عن طبيعة و شكل النظام السياسي و النظام السياسي و النظام الاتصالي الذي يمارس– هي علاقة جوهرية لدرجة يصعب تصور أحدهما دون الآخر أو قيامه بوظائفه بمعزل عنه.

و تعول الحكومات على اختلاف أنظمتها السياسية على وسائل الاتصال في تحقيق أهدافها و في مقدمتها الأهداف السياسية، فالاتصال السياسي عنصر مهم في أداء السلطة و القائمين عليها، و من يستحوذ على السلطة يسعى جاهدا إلى السيطرة على وسائل الاتصال و استخدامها لكسب التأييد و الدعم لسياستها و قراراتها، و التعرف على الاتجاهات السائدة في المجتمع المحلي.[3]

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص ص 118، 119.

[2] :سعد بن سعود بن محمد آل سعود ، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[3] : محمد حمدان المصالحة: الاتصال السياسي –مقترب نظري تطبيقي–، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص13.

فالعلاقة بين العمليتين (العملية الاتصالية و العملية السياسية) علاقة جوهرية على نحو مميز فلو كان عالم السياسة يقوم على القوة أو مستند إلى الشرعية أو مبني على المشاركة فلا بد من وجود وسائل الاتصال لنقل رسائله إلى الجمهور المستهدف و التعبير عن قيمه و ممارساته.

و بصفة عامة فإن من يملك وسائل الاتصال في النظم السياسية المعاصرة يؤثر و يوجه إذ لم يسيطر مباشرة على السلطة حيث أن الإمكانات التكنولوجية وفرت قدرات هائلة لصناعة الفكر و توجيه الكلمة و تدفق المعلومات و انسياب الآراء. و تؤدي الآثار المترتبة على عملية التنمية من ارتفاع مستويات التعليم و التحضر و التصنيع و المكانة إلى زيادة أعداد الراغبين في المشاركة في العملية السياسية و ارتفاع مستوى تطلعات الجماهير.

و يفترض لنجاح تلبية المطالب المتزايدة بالمشاركة و توسيع نطاقها عدة متطلبات منها:

1- نشر ثقافة سياسية تؤكد قيمة المشاركة و جدواها بالنسبة لكل من المواطن و النظام السياسي من خلال أدوات التنشئة و بالأخص أدوات الاتصال الجماهيري و التعليم.

2- توافر القنوات التي تسمح بالمشاركة.

3- إحساس المواطن بفاعلية قنوات المشاركة و قبول القوى السياسية المختلفة استخدامها.[1]

و هناك عدة مستويات للعلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيري و النظام السياسي هي مستوى الفرد، فعلى هذا المستوى فإن أهم تأثير لوسائل الاتصال هو تشكيل تصوره بما يسهم في قبول أو رفض النظام السياسي و إمكانية مساءلة أعضاء النخبة الحاكمة، و على مستوى الجماعة فإن العلاقة ترتبط بقضايا الثقافة السياسية و تأييد النظام السياسي و هي تقوم بهذه المهمة بفعالية تفوق غيرها من الأدوات لتغلغلها في الحياة

[2]: مكي ثروت: الإعلام والسياسة، عالم الكتب، القاهرة، 2005، ص 232.

اليومية للمواطن و مرونتها و قدرتها على الاستجابة لأي تغييرات في النظام السياسي. أما على مستوى النظام السياسي ككل فيؤثر نظام الاتصال على أدائه لوظائفه المختلفة مثل التنشئة السياسية و التجنيد السياسي و التعبير عن المصالح و تجمعها.

و تختلف العلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيري و المشاركة السياسية باختلاف البيئة الاقتصادية و السياسية و الثقافية، ففي النظم الليبرالية تعبر وسائل الاتصال الجماهيري عن آراء متنافسة و تطرح البدائل و تسمح بالتدفق السريع للمعلومات بما يمكن للفرد من اتخاذ قراره، كما تقوم بمراقبة السلطة. أما في النظم الشمولية فالدولة تسيطر على وسائل الاتصال الجماهيري و تعمل على دمجها في أجهزة الدولة حيث يكون الهدف هو الدعاية و الاقناع بشرعية النظام القائم. و الواقع أن وسائل الاتصال الجماهيري تعكس البناء الذي تعمل فيه و تؤثر فيه و يؤثر عليها و لذا فإنها تكتسب أهمية خاصة في الدول النامية التي تعد ظروفها في مجملها معوقا للمشاركة و لا تتوفر فيها الحد الأدنى من متطلبات المشاركة.[1]

و ينظر للعلاقة ما بين الاتصال و السياسة من زاويتين:

- إن وسائل الاتصال أداة رقابية و توجيهية مؤثرة في سياسات و قرارات المؤسسة السياسية.
- إن السلطة السياسية تمارس الرقابة و التأثير على وسائل الاتصال لتصبح ضمن أدواتها في تحقيق أهدافها السياسية.[2]

[1]: نفس المرجع السابق، ص 234.

[2]: سعد بن سعود بن محمد آل سعود، مرجع سبق ذكره، ص 23.

و من جانب آخر فإن طبيعة التأثير و مداه بين وسائل الاتصال و السلطة السياسية تختلف من مجتمع لآخر و من نظام سياسي لآخر فهي وسائل محايدة في بلاد الديمقراطية لتنظيم الصراع السياسي، أما في بلاد الاستبداد تحتكر الدولة و النظام تلك الوسائل لتفرض الرأي الواحد.[1]

و عن علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة في الجزائر، فقد لقيت سلوكات و معاملات السلطة تجاه الصحافة المكتوبة الخاصة أو المستقلة ردود فعل عنيفة و منددة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي و أجمعت الانتقادات على ضرورة توقف السلطة عن مضايقة الصحافة و خنق حرية التعبير، و من بين الردود نجد ما قام به البرلمان الأوروبي في 1999 الذي قدم توصيات بخصوص وضعية حرية التعبير في الجزائر بعد المضايقات التي تعرضت لها خاصة الصحافة المكتوبة بعد نشرها لقضايا الفساد، كما أبدى البرلمان الأوروبي انشغاله بشأن رفض المطابع العمومية سحب يوميات الخبر، الوطن، لوماتان، لاتريبيون، لسوار دال جيري، بحجة عدم دفع المستحقات، و أشارت نفس الهيئة إبقاء السلطة احتكار شراء الورق، المطابع، و الاشهار و استعمالها لإحكام المراقبة و خنق حرية التعبير متى شاءت بالرغم من مساهمة الصحافة الخاصة في محاربة التطرف و الإرهاب و دفعها لثمن باهظ حيث تم اغتيال العشرات من الصحفيين و العاملين في القطاع، و تعتبر ما قامت به السلطات الجزائرية غير مقبول بالنظر إلى ما تعهدت به أثناء توقيع إعلان برشلونة في نوفمبر1995 المتعلق بالشراكةو الحوار الأورومتوسطي بين ضفتي المتوسط، و قد عبر البرلمان الأوروبي عن تضامنه مع الصحافة المكتوبة الجزائرية و دعا السلطات الجزائرية إلى ضمان تشجيع ممارسة الحريات العامة الأساسية. و طالبوا بالتوقيف الفوري لمعاقبة الصحف و تعليقها خاصة باقتراب أي انتخابات، و صرحوا بأن الجزائر ملزمة بالشروع في إصلاحات الأزمة بتحرير قطاعات الإشهار، الطبع، و شراء الورق تبعا لسياسة اقتصاد السوق، و تعهد البرلمان الأوروبي بتقديم المساعدة لأي برنامج جزائري من شأنه أن يطور حرية التعبير

[1]: محمد قيراط: الإعلام و المجتمع، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص 314.

و الصحافة في إطار التعاون الجزائري الأوروبي. و قام ذات البرلمان بتأسيس لجنة لمتابعة و تقييم الديمقراطية بالجزائرو خاصة حرية التعبير و الصحافة في إطار المفاوضات الجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، و قد بعث البرلمان الأوروبي بهذ التوصيات إلى السلطات الجزائرية.

و أكد السيد Robert Ménard الأمين العام لمنظمة محققون بلا حدود ليومية ليبرتي أن وضعية حرية التعبير و الصحافة في الجزائر إيجابية مقارنة مع تونس و المغرب، لكن التشريعات الخاصة بالإعلام تظل بعيدة عن تجسيد الحرية المعلنة، و يظهر جليا معاناة الصحافة الخاصة من السلطات التي ترتكب عدة تجاوزات تحت غطاء القوانين، و أضاف المتحدث بأن الجزائر تمتلك صحافة متنوعة بين الرأي و تقديم المعلومات ما تجعل القارئ يختار بين العديد من الآراء عكس تونس و المغرب التي لا زالت بعض المواضيع تشكل طابوهات.

و أكد السيد Aiden White الأمين العام للفدرالية الدولية للصحفين في حديث ليومية ليبرتي حول الوضعية العامة لحرية التعبير و الصحافة أن الصحافة المكتوبة المستقلة الجزائرية تعاني الكثير من الضغوطات و كشف بأنه بعث بإرسالية إلى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ندد فيها باستغلال السلطات العليا في الجزائر العدالة لضرب الصحافة و حرية التعبير و جاء تصريحه هذا بعد صدور حكم يقضي بسجن السيد " محمد بن شيكو " المدير العام ليومية لوماتان المتوقفة عن الصدور منذ جويلية 2004 في 2004/06/14

و كذا مراسل يومية اليوم و الجزائر نيوز من الجلفة السيد " حفناوي غول " الذي صدر في حقه حكم بالسجن في نفس السنة، كما وجه الإرسالية إلى الرأي العام الأوروبي و العالمي أطلعهم فيها بالتهديدات الخطيرة للحريات الأساسية بالجزائر.[1]

[1] : نور الدين تواتي مرجع سبق ذكره، ص 50.

و أظهرت الفدرالية الدولية للصحفيين انشغالا كبيرا بالمساس الخطير بحرية التعبير و الصحافة في الجزائر بعد عقد مجموعة من الصحفيين الجزائريين ندوة صحفية ببروكسل عرضوا فيها مختلف انشغالاتهم.

و أبلغ ناشرو عدد من الصحف المستقلة وزير القطاع –الاتصال ماي 2003 ماي 2004– السيد بوجمعة هيشور في اجتماع جمعهم يوم 4 جويلية 2004 بالمركز الدولي للصحافة تخوفهم بخصوص اتجاه السلطة لمزيد من التضييق على حرية الصحافة.

كما تطرقوا إلى علاقات الصحف بالمطابع و الوكالة الوطنية للإشهار و المعاملة و التمييزية التي تمارس في هذين المجالين و أيضا قضية تسيير صندوق دعم الصحافة و ما إن كانت هناك إرادة سياسية فعليا لحل مشاكل القطاع. و أثار مندوب يومية الخبر انشغال الأسرة الصحفية بتوجه السلطة إلى مزيد من التضييق على الصحافة في الوقت الذي لم تسجل فيه إرادة فعلية من جانب الحكومة لحل مشاكل القطاع.

و أكد نفس المتحدث أن المطابع تتعامل مع الصحف بمعايير سياسية و تمييزية بدليل توقيف سحب –الخبر– و جرائد أخرى بحجة تجارية واهية، و الأمر نفسه مع الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار التي تمنح الإعانات للجرائد الموالية للسلطة و تفرض حصارا على تلك التي تتبنى اتجاه آخر.

و في منتدى حول الحريات الإعلامية المنعقد في دار الصحافة يوم 28 جويلية 2004 و الذي نضمته يومية الخبر ندد المشاركون من إعلاميين و أكاديميين بالضغوط و الممارسات القمعية المسلطة على الصحافة و رفضوا محاولات تكبيل حرية الإعلام من خلال وضع قانون الإعلام و تقنين مدونة أخلاق المهنة تكون على مقاس السلطة و صد طموحات الإعلاميين. [1]

[1]: نفس المرجع السابق، ص 51.

المطلب الثالث: المتغيرات المؤثرة على التغطية الإخبارية للقضايا السياسية

يقصد بمفهوم المتغيرات العوامل المؤثرة –سلبا أو إيجابا – في التغطية الإخبارية و المعالجة الإعلامية لمضمون الرسالة الاتصالية في أية وسيلة من وسائل الإعلام، فالمؤسسات الإعلامية منظمات تتأثر بالبيئة التي تحيط بها بكل أوجهها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و المناخ السائد في أية مؤسسة إعلامية لا شك أنه انعكاس للمناخ العام و الأجواء السائدة في المجتمع بكافة أجهها الفكرية و الثقافية و السياسية، و لذلك تخضع المؤسسات الإعلامية – في أحوال كثيرة – إلى قيود و ضغوط تمارس من قبل مؤسسات أخرى سياسية كالحكومة، و جماعات الضغط، و اجتماعية كالمجتمع، و اقتصادية كالشركات، إذ تدرك الجهات الضاغطة أهمية الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام و تأثيرها في المجتمع، و لذا تعد محاولاتها و أساليبها للسيطرة على المعلومات و أوقات و أشكال نشرها، و قد تختلف درجة السيطرة و شكلها و أسلوبها، إلا أنها تلتقي جميعا على ضرورة وضع القيود على المؤسسات الإعلامية في قيامها بوظائفها الاتصالية خاصة الوظيفة الإخبارية. حيث تتحكم هذه العوامل مجتمعة أو منفردة في هامش الحرية المتاحة للوسيلة لتغطية قضية ما، و كذلك في حجم المعلومات، و في مصادرها. و نظرا لطبيعة الوسائل الإعلامية و تأثيرها في الفرد و الجماعة و المجتمع، فإن المؤسسات الإعلامية تجد أنواعا من القيود و الضغوط التي تؤثر في نشاطها، و قد فند باحثون هذه المتغيرات كما يلي:[1]

[1]: هالة إسماعيل بغدادي: الصحافة التلفزيونية العربية الجزيرة و النيل–دراسة ميدانية مقارنة–، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص 39.

أولا: المتغيرات المتعلقة بإدارة المؤسسة الإعلامية

أ- حق الحكومة في منح الترخيص و سحبه و الإشراف المباشر:

تحتكر الحكومة في جميع الأقطار العربية عبر وزارة الإعلام حق منح الترخيص و سحبه من المؤسسات الإعلامية.

ب- السيطرة الاقتصادية من خلال الإعلان و امتلاك وسائل الإعلام:

تزداد حدة هذه المشكلة مع حاجة الإعلام إلى استثمارات ضخمة، ليس فقط لإنشاء مؤسسات إعلامية و تشغيل الإعلاميين و التقنيين، و لكن أيضا لضمان الاستمرارية في تقديم الخدمات الإعلامية، عادة ما تسعى النخب الحاكمة إلى إحكام سيطرتها على وسائل الاتصال لضمان المساندة لتوجهاتها، و تهميش أية معارضة لها.

ج- القوانين و اللوائح المنظمة للإعلام من بلد عربي إلى آخر، و بينما تكاد تجمع الدول العربية على تشريع قوانين خاصة بالصحافة، و ذلك للسيطرة الحكومية المباشرة على هذه الوسائل الإعلامية الحيوية.

إن القوانين المنظمة للإعلام تؤثر تأثيرا مباشرا في إدارة المؤسسات الإعلامية، و تقدم تلك القوانين أنماطا من التحكم بالإدارة من خلال:

1- وضع شروط متشددة فيما يتعلق بمالك الصحيفة، خاصة فيما يتعلق برئيس التحرير و شروط الترخيص للمحرر أو الكاتب للعمل في الصحيفة.[1]

[1]: نفس المرجع السابق، ص 40.

2- تحديد محظورات النشر، و التي تطالب الصحيفة بالالتزام ببنودها و إلا فإن ذلك سيعرضها للعقوبات، و التي قد يكون من ضمنها التوقيف أو سحب الترخيص و الإغلاق.

د- الضغوط الداخلية للمجتمع: بعد تأثير العوامل الاجتماعية من أكثر العوامل المؤثرة في الإعلاميين، إذ يتراوح بين قيم اجتماعية و أعراف سائدة كالعادات و التقاليد تكمن في أذهان الإعلاميين يلتزمون بها حتى و إن كانوا لا يؤمنون بها، إلا الضغوط الاجتماعية المباشرة المرتبطة بطبيعة النظام الاجتماعي ذاته، من ضمن المعوقات الاجتماعية، و هو ما يشكل عنصرا من عناصر الثقافة الجماهيرية، و من ثم فإن أنماطا من الرسائل الإعلامية قد تكون ذات أهمية في بيئة اجتماعية، و لا تكون كذلك في بيئة أخرى.[1]

كما أن لأي نظام يبنى على قيم و مبادئ يسعى لإقرارها و يعمل على تقبل المواطنين لها، و يرتبط ذلك بالتنشئة الاجتماعية، ففي بعض الأحوال قد لا يقدم القائم بالاتصال تغطية كاملة لأحداث تقع من حوله و ليس هذا الانفعال نتيجة تقصير أو عمل سلبي و كذلك فإن القائم بالاتصال قد يغفل أحيانا عن تقديم بعض الأحداث و الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية و للحفاظ على بعض الفضائل الفردية و المجتمعية، فقد تضحي وسائل الإعلام بالسبق الصحفي و تتسامح بعض الشيء في واجبها الذي يفرض عليها تقديم كل الأخبار التي تهم الجماهير و ذلك رغبة منها في تدعيم قيم المجتمع و تقاليده، كما تعمل على حماية الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع.[2]

هـ- الضغوط الخارجية: علاوة على الضغوط الداخلية التي تمارس من داخل الدولة على إدارات المؤسسات الإعلامية، و في الوطن العربي، و حيث تتداخل العلاقات السياسية و تختلط مراكز القوى السياسية المؤثرة في دولة ما، فإن ضغوطا متنوعة قد تمارس على المؤسسات الإعلامية من قبل دول أخرى سواء أكانت دولا

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 57.

[2]: منال هلال: نظريات الاتصال، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 270.

عربية أو أجنبية، و في الغالب لا يكون هذا الضغط مباشرا، و هذا يعني أن الصحافي الإعلامي يظل تحت هاجس أن ما يكتبه من نقد لأية سياسة خارجية يندرج تحت تعكير صفو العلاقات بين الدول.

و- جماعات الضغط المحلية: تأخذ جماعات الضغط المحلية أشكالا متعددة، مثل المنتديات الفكرية، أو التنظيمات السياسية، كالأحزاب أو الجماعات المعارضة أو الجماعات الدينية، حيث تمارس ضغوطها من خلال استخدام وسائل الإعلام المنافسة و تطرح وجهات نظرها، أو من خلال ملكيتها لوسائل الإعلام.

ي- ضغوط من داخل المؤسسة الإعلامية ذاتها أو بيئة العمل: تكمن الضغوط الداخلية التي تمارس من داخل المؤسسة الإعلامية في عنصرين رئيسيين هما: بنية المؤسسة، و طبيعة العمل الإعلامي، و لهما تأثيرهما في طبيعة أداء العمل و على نوعية الرسائل الإعلامية.

فبنية المؤسسة تؤثر تركيبتها على أدائها وعلى تفاعل أعضائها داخلها و خارجها إذ يؤثر كادرها البشري و كفاءته و طبيعة تجانسه على قيام المنظمة بدورها المخطط له. و يؤثر الشكل التنظيمي و تحديد المسؤوليات في نمط الإدارة، و كلما تحددت المسؤوليات كان التنظيم في المؤسسة مراعيا انسياب العمل، كلما كانت نتائج الإدارة أفضل.

أما طبيعة العمل الإعلامي فيمكننا الإشارة إلى عنصرين هامين هما دور المغربل الإعلامي Gate Keeper في المؤسسات الإعلامية الشخص الذي تمر بين يديه المعلومات و يقرر ما يجب نشره و ما يجب أن يستبعد، و يقرر كيف تنشر، و له دور آخر و هو يسمى ترتيب الأولويات (وضع الأجندة) Agenda Setting و هو يعني أن الصحافة تحدد للناس ما سيتحدثون عنه.[1]

[1]: هالة إسماعيل بغدادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 57- 58.

أما العنصر الثاني فهو الاعتبارات المهنية التي تؤثر في القرارات الإدارية من الناحيتين الإدارية و التنظيمية و إدارة التحرير، و يمكن تقسيم هذه الاعتبارات إلى عدة عناصر تتمثل في المساحة و الوقت و التوقيت و خدمات وكالة الأنباء، و الإمكانيات التقنية، و هي ما اصطلح بعض الباحثين على تسميته بضغوط غرفة الأخبار.[1]

ثانيا: المتغيرات المتعلقة بالوسيلة الإعلامية

أ- القائم بالاتصال:

يلعب القائم بالاتصال دورا استراتيجيا في العملية الاتصالية، إذ أنه يشكل الرسالة الإعلامية و يصنعها وفق معايير و مقاييس و ضغوط مؤسساتية، إلا أنه في آخر المطاف يكون هو المرسل و هو المسؤول عما يصل للجمهور.

فالقائم بالاتصال عن طريق انتقائه و حذفه للأخبار يصور الواقع الاجتماعي و الثقافي الذي يعيش فيه للمجتمع بأسره، فالقائم بالاتصال يلعب دورا رئيسيا في عرض و تقديم الأخبار و المعلومات المختلفة للجماهير، و من هنا يصبح المشرف على صناعة الرسالة الإعلامية في مكانة استراتيجية تؤهله لتكوين الرأي العام و لتوجيهه وفق ما يقدم إليه من خلال مخرجات وسائل الإعلام.[2] و يشير مفهوم القائم بالاتصال إلى كل من يعمل في بناء أو تشكيل الرسالة الإعلامية مهما اختلفت الأدوار.

و للقائم بالاتصال الذي يقدم الانتاج الإعلامي أهمية كبيرة و دورا فعالا و مباشرا في إنتاج الرسالة الإعلامية لا تقل بأي حال من الأحوال عن الرسالة أو الوسيلة في فهم التنبؤ بتأثير الاتصال.[3]

---

[1] :نفس المرجع السابق، ص ص 59 -63.

[2]: محمد قيراط: قضايا إعلامية معاصرة، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 24.

[3] : محمد عبد الحميد: نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير، عالم الكتب، القاهرة، 1997، ص 25.

يعرف محمد عبد الحميد القائم بالاتصال على أنه الشخص الذي يبدأ عملية الاتصال بإرسال الفكرة أو الرأي أو المعلومات من خلال الرسالة التي يقوم بإعدادها، و قد يكون هذا الشخص هو مصدر الفكرة أو الرأي أو المعلومات، و قد لا يكون مصدرها، و قد يكون المصدر فردا آخر كما يظهر واضحا في حركة عملية الاتصال من خلال المؤسسات الإعلامية التي يقوم أفرادها بالاتصال بالمصدر للحصول على المعلومات أو الأخبار حتى يقوم بصياغتها أو إعدادها للنشر أو الإذاعة و إرسالها مرة أخرى إلى جمهور المتلقين، و هو يرى أن هذا المفهوم ممتد إلى كل من يعمل في بناء أو تشكيل الرسالة الإعلامية مهما اختلفت الأدوار و المواقع.

فدور القائم بالاتصال لم يعد منحصرا في رفض أو قبول معلومة ما أو فكرة ما أو رأي، و إنما باتت تحركه عدة دوائر رقابية يجري من خلالها اتخاذ القرارات بدءا من تحرير الرسالة مرورا بتشكيلها و نشرها أو بثها، أو استبعاد كامل الرسالة أو أجزاء منها.[1]

ب- السياسة التحريرية:

يتعرض القائم بالاتصال إلى عدد من الضغوط المهنية التي تؤثر في عمله و تؤدي به إلى ضرورة توافق المضمون الإعلامي مع سياسة المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إلها.

و السياسة التحررية هي مجموعة من المبادئ و القواعد و الخطوط العريضة التي تتحكم في الأسلوب أو الطريقة التي يقدم بها المضمون الصحافي، و في الغالب تكون غير مكتوبة، بل مفهومة ضمنا من جانب أفراد الجهاز التحريري، و تظر في سلوكهم و ممارستهم للعمل اليومي، و هي تخضع لقدر من المرونة تختلف درجتها من جهة لأخرى.[2]

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 25.

[2]: نائلة خليل: السياسات التحريرية في الصحافة الفلسطينية، سلسلة أبحاث و سياسات الإعلام، مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت، 2018، ص 06.

و يظهر تأثير السياسة التحريرية عند تغطية حدث ما في التركيز على زوايا محددة منه دون سواها، و تحديد أماكن و شخصيات معينة ينقل عنهم و لهم و تضعهم في دائرة الضوء. و تطبيق معايير محددة و أطر بعينها في معالجة الحدث، فضلا عن عمليات التشكيل و الحذف و الإضافة و الاستبعاد و الشرح و التفسير و التحليل و صياغة المبررات المنطقية و المقنعة للأحداث بما يتلاءم مع هذه السياسة بما يشير في النهاية إلى التحيز.[1]

- **نمط الملكية**: لا يمكن فصل صورة ملكية وسائل الإعلام و طبيعة تمويل الوسائل، فتقسيمات الملكية قائمة في أساسها على طبيعة التمويل، فملكية وسائل الإعلام الفردية تعتمد على التمويل الفردي و ملكية الهيئات تعتمد على التمويل الحكومي، و الملكية المختلطة تعتمد على التمويل المشترك بين أطرافها، و هكذا تقرر كل صورة من صور الملكية طبيعة التمويل، و يعد التمويل الخاص و الملكية الخاصة لوسائل الإعلام من بين أنماط هذه الملكية حيث، سمحت بعض النظم العربية بوجود هذه المبادرات الخاصة بتحرير الإعلام من الملكية الحكومية، و لكن يبقى توجيه نقد للسلطة الحاكمة محظور تماما، و يتضمن عقوبات شتى للمخالفين، في حين حرمت دول أخرى الملكية الخاصة لأي من وسائل الإعلام لتضع بذلك المؤسسة الإعلامية في نطاق الملكية العامة للدولة، و في الحالتين لا يتمتع الإعلام العربي بأي استقلالية حقيقية.[2]

ثالثا: المتغيرات المتعلقة ببيئة العمل خارجيا و داخليا

أ- الجمهور: يرى باحثون أن للجمهور دورا في التأثير على عمليات الاصطفاء أو الانتقاء للمعلومات

---

[1] :نفس المرجع السابق،، ص 06.

[2]: هالة إسماعيل بغدادي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

و الآراء، فقد توصلت الأبحاث العلمية إلى نتائج مختلفة و أحيانا متناقضة حول طبيعة الجمهور المتلقي بمختلف فئاته، فقد توارى مفهوم المتلقي السلبي أو الجمهور السلبي الذي يعرض نفسه بشكل سهل و عشوائي للرسائل الإعلامية وفق المضمون الذي حدده المرسل، و برز في المقابل مفهومان جديدان عن الجمهور أولهما مفهوم الجمهور المراوغ أو العنيد، و الثاني الجمهور النقدي و الفاعل الإيجابي، و هو إلى حد ما جمهور نوعي يبرمج تعرضه و يخطط له و يقف على أرضية فكرية و معرفية صلبة، و يقف موقفا نقديا إزاء ما يتعرض له، و من المؤكد أن الوصول إلى هذا الجمهور و إقناعه و التأثير عليه عملية تزداد صعوبة، و هذا ما يضع الرسالة الإعلامية و منتجيها مهاما جديدة، فالإعلام غائي أي له غاية ، فنحن نتصل لنؤثر و نحقق أهدافا محددة، و من أبرز فئات الجمهور المؤثرة في صنع السياسات الحكومية فئة النخبة أو الصفوة التي تضطلع بدور قادة الرأي في المجتمع، و التي تحرك أحيانا مجريات الأمور و تقود حركة التطور و التنمية و التقدم لاسيما النخب السياسية التي تعتبر الأكثر ديناميكية و تحركا في مجتمعاتها.

ب–الضغوطات السياسية الخارجية: تمتد المتغيرات المؤثرة على التغطية الإخبارية لتشمل الضغوطات

السياسية الخارجية، التي تعمل بها المؤسسة الإعلامية من خلال علاقة دولة البث بدول و منظمات أخرى و الظروف الناجمة عن مواقف و علاقات دولة البث بدول و حكومات أخرى أو رضا دول ما عن الطريقة التي تعرض بها أخبارها، أو بالأحرى التغطية الإعلامية أو الإخبارية لقضايا دول أخرى و شؤون حكومات أخرى و التي ربما تصل إلى اتخاذ مواقف سياسية اتجاه الوسيلة أو حتى دولة البث.[1]

ج– الضغوطات السياسية الداخلية: و نعني بهذه الضغوطات البيئة السياسية الداخلية التي تعمل بها

[1]: نفس المرجع السابق، ص ص 84- 85.

الوسيلة الإعلامية، بمعنى آخر علاقة الإعلام بالسياسة الحكومية و السياسيين، و هي العلاقة التي بدورها تتحكم في هامش الحرية الممنوحة للوسيلة و إعلامييها لمناقشة قضايا قد تعتبر حساسة أو حرجة أو يخشى أن تحرج الحكومة أو تؤثر في الرأي العام أو تؤثر سلبا على علاقة الدولة التي تبث منها المحطة أو الوسيلة الإعلامية بغيرها من الدول الصديقة و المنظمات الدولية، بمعنى آخر قد تمس مصالحها العليا، و يكفي للدلالة على أهمية العلاقة بين الإعلام و النظم السياسية أن أي محاولة لتغيير نظام الحكم في دولة ما بالقوة تبدأ بالسيطرة على وسائل الإعلام، و رغم ذلك فالعلاقة بين النظامين شديدة التعقيد و التشابك.[1]

المبحث الرابع: الصحافة المكتوبة الجزائرية بين أخلاقيات العمل الإعلامي و التموقع السياسي

أصبح من المؤكد اليوم أن الصحافة تلعب دورا مهما في بناء المجتمعات، و هي تستعرض كل ما يجري في الساحة الداخلية و الخارجية، و تصاحب كل عملية ديمقراطية في ظل قيم حرية التعبير عن الرأي و احترام الرأي الآخر، لأجل هذا أصبحت للكلمة في المجتمعات الديمقراطية سطوتها و أصبحت تعتبر شكل من أشكال السلطة في المجتمعات الديمقراطية.

هذه السلطة جعلت الصحافة تستهدف من الداخل (أصحاب المهنة...) و من الخارج (أصحاب النفوذ و السلطة،..)، و تتعرض للضغوطات و الإغراءات، للدفاع عن جماعات أو ايديولوجيات معينة، بعيدا عن الحياد و الموضوعية و الجديّة في الطرح و الالتزام بأخلاقيات المهنة. فعندما تتلاشى أو تنهار تلك المعايير، فإن الخداع سيحل تدريجيا بدل المصداقية و الموضوعية، لأجل هذا دعى الباحثين الإعلاميين إلى دراسة هذه الوضعيات بصفاتها المختلفة مع التركيز على دور القائم بالاتصال في إطار المنظومة الإعلامية، فثار جدل

[1]: نفس المرجع السابق، ص 117.

حول الحدود المهنية لوسائل الإعلام و القائمين عليها خاصة من ناحية المسؤولية الملقاة على عاتق الإعلامي و واجباته اتجاه الجمهور المستهدف و طبيعة علاقته مع النظام السياسي القائم، كل هذه المعطيات تدخل في إطار واحد و هو أخلاقيات العمل الإعلامي، يعني أن فهم حقوق و واجبات الصحفي و علاقته مع الجمهور و النظام السياسي لن تتم إلا إذا تم تحديد المنظومة الأخلاقية التي ينطوي تحتها هذا الأخير. و فيما سيأتي سنحاول الاقتراب من مفهوم أخلاقيات مهنة الإعلام و نستدرج ضوابط السلوك الإعلامي و مبادئه للاقتراب من تجليات أخلاقيات المهنة في الصحافة الجزائرية.

المطلب الأول: تعريف أخلاقيات الإعلام

الأخلاق هي دراسة و تقييم السلوك الإنساني على ضوء القواعد الأخلاقية التي تضع معايير للسلوك، يضعها الإنسان لنفسه أو يعتبرها التزامات و واجبات تتم بداخلها أعماله.[1] و هي مجموعة من المبادئ و القيم و القواعد العامة، لتوجيه السلوك البشري داخل المجتمع، نحو تحقيق ما يُعتقد أنه الخير، و تجنُّب ما يُنظر إليه على أنه يُجسّد الشر. و غاية الأخلاق هي في نهاية المطاف تحسين العلاقات بين البشر، و إعطاء الحياة البشرية معنى يساعد على الحفاظ على قدر من التماسك الاجتماعي، بالرغم من وجود الفوارق و التناقضات داخل المجتمعات البشرية و بينها. و القيم و المثل الأخلاقية العليا وُجدت في جميع المجتمعات البشرية.[2]

[1]: بسام عبد الرحمان مشاقبة: أخلاقيات العمل الإعلامي، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2012، ص 62.

[2]: عبد العزيز الشريف: أخلاقيات الإعلام، دار يافا العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2014، ص 43.

المبادئ الأخلاقية هي نظام من المبادئ التي ترشد و توجّه العمل، في حين أن القانون يحدد ما يمكنك و ما لا يمكنك القيام به في وضع معين، فإن المبادئ الأخلاقية تحدد لك ما يجب أن تفعله و هي مبنية على قيم –شخصية و مهنية و اجتماعية و أخلاقية – يعني ببساطة تطبيق هذه القيم في عملك اليومي.

و يوضح إعلان " تشابولتيبيك "، الذي وافقت عليه الدول الأمريكية في العام 1994 لمواجهة الضغوط التي تتعرض لها حرية التعبير في نصف الكرة الغربي، أن الصحافة المبنية على المبادئ الأخلاقية عنصر أساسي لنجاح وسائل الإعلام على المدى الطويل. و قد جاء في الإعلان: " ترتبط مصداقية الصحافة بالتزامها بالحقيقة، و بالتزامها السعي لتحقيق الدقة و النزاهة و الموضوعية و التمييز الواضح بين الأخبار و الدعاية. و لا يجوز فرض تحقيق هذه الأهداف و احترام القيم الأخلاقية و المهنية. فهذه المسؤولية ملقاة حصرا على عاتق الصحفيين و وسائل الإعلام، و الرأي العام هو الذي يكافئ أو يعاقب في المجتمعات الحرة.[1]

و لكل مهنة مهما كانت أخلاق مهنية تميز مجموعة العاملين فيها، و تقوم هذه الأخلاق المهنية على مجموعة من الضوابط السلوكية و القواعد، التي قد تصوغها أعراف متوارثة أو قوانين وضعية، تعمل هذه الأخلاق المهنية على تنظيم علاقات المهنيين الداخلية و الخارجية، أي في ما بينهم و مع الآخرين، كما تعمل على تحديد الأفعال و العلاقات و السياسات التي ينبغي عدُّها صحيحة أو خاطئة.[2]

و لمهنة الصحافة خصوصية كبيرة تختلف عن باقي المهن الأخرى كونها تخاطب العقول بمختلف مستوياتها، فهي الكلمة المطبوعة الموثقة و المقروءة التي يطلع عليها القراء بمختلف أنواع المقالات و الأعمدة و التحقيقات

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 44.

[2] : محمد عبود مهدي: أخلاقيات العمل الصحفي – المفهوم و الممارسة –، مجلة أهل البيت، العدد الثالث،(د ب ن)، (د س ن)، ص 198.

و الأخبار، فضلا عما تحتويه الجريدة من أبواب ثابتة و غير ثابتة و تقارير و غيرها من الفنون الصحفية المختلفة.[1]

و يمكن أيضا تعريف أخلاقيات الإعلام على أنها " مجموعة المعايير و القيم المرتبطة بمهنة الصحافة، و التي يلتزم بها الصحافيون في عملية استقاء الأنباء و نشرها و التعليق عليها و في طرحهم لآرائهم، و هذه المعايير تقوي إحساس الصحف بمسؤوليته الاجتماعية. و ترتبط مصداقية الصحافة بمدى التزامها بالحقيقة، و بمدى التزامها لتحقيق الدقة و النزاهة و الموضوعية و التمييز الواضح بين الأخبار و الدعاية، و احترام القيم الأخلاقية و المهنية مسؤولية ملقاة على عاتق الصحافيين و وسائل الاتصال.[2]

و يمكن اعتبارها أيضا بأنها " مجموعة القواعد و الأسس التي يضعها العاملون فيها لأنفسهم لتحديد الصحيح الذي يجب أن يفعلوه ضمن مفهوم الرقابة الذاتية و قبل أن يتعرضوا عادة للمسؤولية القانونية".[3]

و ينظر إلى أخلاقيات الإعلام على أنها تلك الأخلاقيات المتعلقة بمهنة الإعلام و هي مجموعة القواعد و الواجبات المسيرة لمهنة الصحافة، أو هي مختلف المبادئ التي يجب أن يلتزم بها الصحافي أثناء أداءه لمهامه، و تتصل هذه المعايير بالكتابة و قواعد الوقائع و علاقة الصحفي بالمصادر و المؤسسات و غيرها. [4]

فالأخلاقيات يصوغها الصحفيين من أنفسهم في إطار النقابات المهنية (التنظيم الذاتي) أو تضعها مؤسسات الميديا. و قد حددت أخلاقيات الإعلام بقواعد السلوك المهني توضح للصحفي ما له و ما عليه و منها ضمان حرية الإعلام و الصحافة، حرية الوصول إلى مصادر المعلومات، الموضوعية، الدقة و الصدق

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 198.

[2]: محدوب بخيت محمد توم، حاتم علي مصطفى العسولي: المعايير المهنية و الأخلاقية للأداء الصحفي " دراسة تطبيقية على صحيفة القدس"، مجلة الأبحاث و الدراسات، المجلد السابع، العدد الثالث، ، جامعة فلسطين، 2017، ص 04.

[3]: عمر التلمساني:المسؤولية المدنية للصحفي، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 53.

[4]: عبد العظيم الجميلي، ثناء العاني: الإعلام الجديد و إشكالية التواصل الرقمي، دار الأم للنشر و التوزيع، 2016، ص 102.

و المسؤولية إزاء الرأي العام و الحفاظ على السلام و النزاهة و الاستقلالية و ضرورة الامتناع عن التشهير و حق الرد و التصحيح و احترام السرية المهنية.[1]

و جاء تعريف أخلاقيات مهنة الصحافة في قاموس الصحافة و الإعلام على أن " أخلاقيات المهنة هي مجموعة القواعد المتعلقة بالسلوك المهني و التي وضعتها مهنة منظمة لكافة أعضائها، حيث تحدد هذه القواعد و تراقب تطبيقها و تسهر على احترامها، و هي أخلاق و آداب جماعية و واجبات مكملة أو معوضة للتشريع و تطبيقاته من قبل القضاة.[2]

فالأخلاق المهنية ليست مرتبطة ببساطة بالممارسة السليمة للمهنة فحسب، بل تنبع أساسا من الأهداف السامية للكلمة، و قد عرفها " جون هوهنبرجJohn Honbreg " على أنها الالتزامات الأساسية التي يجب أن يتحلى بها كل صحفي و المتمثلة أساسا بضرورة العمل من أجل الوصول إلى تغطية منصفة و شاملة و دقيقة، صادقة و واضحة مع مراعاة حماية المصادر و تحقيق الصالح العام، عن طريق احترام القانون و حقوق الحياة الخاصة للأشخاص و تصحيح الأخطاء في حال وجودها.

و الأخلاق المهنية للصحافي وفقا لـ " بروخوف " من المدرسة الإشتراكية هي " تلك المبادئ و المعايير الأخلاقية التي لم ثبت قانونيا بعد، و لكنها مقبولة في الوسائل الصحافية و مدعومة من قبل الرأي العام و المنظمات الشعبية و الحزبية.

و قد عرفها "جون فريدمان" بأنها " مجموعة من المبادئ الأخلاقية، و هي قانون غير مكتوب في كثير من الأحيان، تعمل على توجيه سلوك الفرد".[3]

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 102.

[2]: مصطفى حسن، عبد المجيد بدوي: قاموس الصحافة و الإعلام، المجلس الدولي للغات، 1991، لبنان، ص 17.

[3]: عبد العالي رزاقي: المهنة صحفي محترف ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص 24.

كما يمكن القول أن أخلاقيات المهنة الإعلامية هي تلك الأخلاقيات المتعلقة بمهنة الإعلام و هي مجموعة من القيم المتعلقة بالممارسة اليومية للصحفيين و جملة الحقوق و الواجبات المترابطين للصحفي.[1]

و ينظر إلى أخلاقيات الإعلام على أنها تلك الأخلاقيات المتعلقة بمهنة الإعلام، و هي مجموعة القواعد و الواجبات المسيرة لمهنة الصحافة، أو هي مختلف المبادئ التي يجب أن يلتزم بها الصحافي أثناء أداءه لمهامه، و تتصل هذه المعايير بالكتابة و قواعد الوقائع و علاقة الصحفي بالمصادر و المؤسسات و غيرها. فالأخلاقيات يصوغها الصحفيون في إطار النقابات المهنية (التنظيم الذاتي) أو تضعها مؤسسات الميديا.

و قد حددت أخلاقيات الإعلام بقواعد السلوك المهني توضح للصحفي ما له و ما عليه، و منها ضمان حرية الإعلام و الصحافة، حرية الوصول إلى مصادر المعلومات الموضوعية، الدقة و الصدق و الموضوعية و المسؤولية إزاء الرأي العام، و الحفاظ على السلام و النزاهة و الاستقلالية و ضرورة الامتناع عن التشهير و حق الرد و التصحيح و احترام السرية المهنية.[2]

المطلب الثاني: السلوك الإعلامي و ضوابطه

السلوكيات و التشريعات الإعلامية هي القواعد التي لها صفة الإلزام و المتصلة بالنشاط الإعلامي و الاتصالي، و التي تتولى تنظيم ممارساته و وضع المعايير التي تحكم أنشطته المختلفة، و تنقسم التشريعات الإعلامية بشكل عام إلى تشريعات تتصل بالمضمون، و أخرى تتصل بالمؤسسات الإعلامية من حيث تنظيماتها و إدارتها و تحديد حقوقها و واجباتها و تشريعات تتصل بالمهنة، ثم إن هناك تشريعا الإعلام الدولية.

---

[1] : (د م): أخلاقيات و مبادئ العمل الصحفي و الإعلامي، مرجع سبق ذكره ص 08.

[2]: حنان علال: أخلاقيات المهنة في زمن الإعلام الجديد – دراسة قانونية في الجزائر –، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، المجلد الثاني، العدد الخامس، الجزائر، مارس 2018، ص 04.

و لهذه التشريعات مصادر متعددة تتمثل في الدستور و القانون الجنائي " قانون العقوبات، و القانون المدني، و القانون الدولي، و قوانين الصحافة أو المطبوعات"، كما يدخل تحت ذلك أيضا المواثيق المهنية.

و من المؤكد اليوم أن مجتمع المعلومات و في ظل البث الفضائي من خلال الأقمار الصناعية و استخداماتها الواسعة، قد تجاوز الحدود الجغرافية للدول ذات الثقافات و التوجهات المختلفة، و من خلال الرسائل الإعلامية يمكن التأثير على القيم و الاتجاهات و العادات و المفاهيم و السياسات.[1]

و هذا يتطلب إمكانيات معرفية عالية و يتطلب قبل كل ذلك إشاعة الديمقراطية و توسيع دائرة المشاركة السياسية، و الابتعاد عن تقديس الحكام و المسؤولين، و مهنة الإعلام يجب أن تقوم على مبادئ أخلاقية، و أن تُبنى على المعرفة و الحرية و تقبل النقد و احترام آراء الآخرين، فقد اتجه الصحافيون إلى أساليب ذات طابع أخلاقي للحفاظ على حريتهم، فمهنة الصحافة تختلف عن غيرها من المهن، و كانت أول محاولة فرنسية سنة 1918 م، حيث عملت فرنسا على وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة الصحفية بعد الحرب العالمية الآولى و كانت هناك محاولات أخرى في مختلف أنحاء العالم، ففي سنة 1926 م وُضع " قانون الآداب " الذي سنّ تعديلات عديدة في نقابة الصحافيين في الولايات المتحدة الأمريكية، و تضمن ثلاث فصول هي الآداب، الدقة، الموضوعية، و قواعد التسيير، و في سنة 1936 خلال المؤتمر العالمي لاتحاد الصحافة في مدينة براغ التشيكوسلوفاكية تم التطرق إلى ما يجب على الصحافة فعله و جرى الاهتمام على تحقيق السلم و الأمن العالميين بسبب توتر العلاقات الدولية بعد الحرب، و تم وضع قانون من قبل النقابة الوطنية للصحفيين ببريطانيا عام 1938 م، تضمن القواعد المهنية التي يجب على الصحفي تبنّيها، و هناك محاولات أخرى، كانت لها أهمية، ففي سنة 1939 م ببوردو بفرنسا، و في المؤتمر السابع للاتحاد العالمي للصحفيين انبثق ما يسمى بـ " عهد شرف الصحفي" الذي ركز على ضرورة تحلي الصحفيين بالموضوعية، كما حدّد مسؤولياته

[1]: السيد بخيت: أخلاقيات العمل الصحافي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، 2010، ص35.

إزاء المجتمع المتمثل في القراء، و اتجاه الحكومة و أيضا اتجاه زملائه في المهنة و على غرار ذلك في سنة 1942 م بمدينة المكسيك، في المؤتمر الأول للصحافة القومية الأمريكيين، ثم التأكيد أن الصحافة تتطلب الموضوعية و الصدق و احترام السرية المهنية و كذا مسؤولية اتحاد الصحفيين، و على الصحفي الاعتذار للأشخاص الذين يسيء إليهم بالقذف و السب، و أن يبتعد عن نشر الانحرافات و العنف و حماية الحياة الخاصة للأشخاص.

و يرى " د. السيد بخيت " أن أخلاقيات المهنة الإعلامية هي مجموعة القواعد و الواجبات المشيرة لمهنة الصحافة، أو هي مختلف المبادئ التي يجب أن يلتزم بها الصحافي أثناء أدائه لمهامه، و بعبارة أخرى هي تلك المعايير التي تقود الصحفي إلى القيام بعمل جديد يجد استحسانا عند الجمهور، كما أنها أيضا جملة المبادئ الأخلاقية الواجب على الصحافي الالتزام بها بشكل إرادي في أدائه لمهامه كمعايير سلوكية تقوده إلى إنتاج عمل ينال عليه استحسان الرأي العام، و تختلف قواعد السلوك المهني من بلد لآخر بدرجات متفاوتة ، لكن معظم قواعد السلوك المهني تؤكد مفاهيم هامة توضح للصحافي مهامه و واجباته و حقوقه، و من هذه الحقوق ضمان حرية الإعلام و حرية الوصول إلى مصادر المعلومات، و الحق في المعرفة، لكن على الإعلامي أن يتقيد بالموضوعية و عدم الانحياز و إيصاله المعلومات إلى الجمهور، من دون التأثر بالأمور الذاتية أو بالعواطف و التصورات الشخصية، فعلى الصحافي أن يتجرّد من أهوائه الحزبية و الفكرية، الاجتماعية و السياسية حين يصوغ الخبر أو عندما يحلل موضوعا ما.[1]

كما يحدد " حسن عماد مكاوي " في دراسته، بأن الاستقلالية معيار أخلاقي مهني يتعلق بالسلوك الفردي و استقلالية المهنة، و نزاهة العامل في جمع و نشر الأنباء و المعلومات يجب أن تشمل أيضا كل العاملين في وسائل الإعلام و ضرورة الامتناع عن التشهير و القذف، و انتهاك الحياة الخاصة و الامتناع عن نشر أي

[1]: نفس المرجع السابق، ص 36.

معلومات تسيء إلى كرامة و سمعة الناس، و احترام السرية المهنية كونها هي حماية للصحفيين و لحرية الإعلام.[1]

إذن تقتضي الأخلاقيات الصحافية أن يكون الصحافي مراقبا محللا من أجل المصلحة العامة و الدفاع عن الناس العادين و كشف مكامن الفساد و نصرة المظلوم و تحليل الظواهر السياسية و الاجتماعية التي يعاني منها الناس و لا يملكون القدرة على تشكيل رأي كما يريدون تحليلها و نقدها على قاعدة الدفاع عن مصالحهم كمحكومين لا الدفاع عن الامتيازات و لا يتمتع الصحفيون في المجتمعات الحرة بحمايات قانونية معينة و حسب، و إنما تلقى على عاتقهم مسؤوليات أيضا. في حين يتم تحديد و إيضاح هذه المسؤوليات بشكل لا لبس فيه في بعض الدول، فإنها تكون مفهومة ضمنيا في دول أخرى. و لكنها متماثلة في جميع الحالات تقريبا: تقع على عاتق الصحفيين، لإبقاء المواطنين مطلعين على بواطن الأمور، و مسؤولية توفير المعلومات الدقيقة بطريقة نزيهة منصفة و مستقلة عن أي تدخل غير مشروع. كما تقتضي الأخلاقيات الصحافية أن يكون الصحافي مراقبا محللا من أجل المصلحة العامة و الدفاع عن الناس العاديين و كشف مكامن الفساد و نصرة المظلوم و تحليل الظواهر السياسية و الاجتماعية التي يعاني منها الناس و لا يملكون القدرة على فهمها و تحليلها أو معارضتها. هم يريدون معرفة الوقائع التي تعينهم على تشكيل رأي كما يريدون تحليلها و نقدها على قاعدة الدفاع عن مصالحهم كمحكومين لا الدفاع عن أصحاب الامتيازات.[2]

و قد أصبحت وسائل الإعلام في المجتمعات الديمقراطية حول العالم تؤدي وظيفة إضافية كحراس او حماة يراقبون نشاطات السلطات الثلاثة الشريعية و التنفيذية و القضائية في الدولة. و حافظت وسائل الإعلام على بقاء الديمقراطيات و نجاحها بإعطاء صوت لمن ليس لهم صوت للتعبير عن رأيه و إيصاله للمسؤولين.

---

[1]: حسن عماد مكاوي: أخلاقيات العمل الإعلامي – دراسة مقارنة –، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ص 38.

[2]: عبد العزيز الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 45.

ترتبط أخلاقيات الممارسة الإعلامية في دول عديدة بالتقاليد و الأعراف أكثر من ارتباطها بالقوانين، لذا اهتم العديد من بلدان العالم بإصدار مواثيق شرف إعلامية تحوي المعايير الأخلاقية التي يجب أن يسير على نهجها العام الإعلاميين و الصحفيين لتحقيق أكبر قدر من الأمانة و الصدق في نقل المعلومات، يرجع ظهور مواثيق الشرف على الصعيد الدولي إلى عام 1913 م لتحسين الأداء الإعلامي و توجيهه لصالح جمهور المتلقين، حيث بذلت محاولات عديدة لوضع قواعد سلوك مهني للإعلاميين.

و يمكن تلخيص أهم المبادئ التي لا بد أن يتحلى بها الإعلامي و الصحفي فيما يلي:

1- المسؤولية: و هي الالتزام بالمصداقية و الحياد فيما يكتب لكسب ثقة الرأي العام.

2- حرية الإعلام و الصحافة: و ذلك بالدفاع عنها.[1]

3- الاستقلالية و النزاهة: الاستقلالية عبارة عن معيار أخلاقي مهني متعلق بالسلوك الفردي، و عليه استقلالية المهنة و نزاهة العامل في جمع الأنباء و المعلومات و الآراء على الجمهور، ينبغي من نطاقها على ألا تشمل الصحفيين المحترفين وحدهم، بل لتشمل أيضا العاملين الآخرين المستخدمين في وسائل الإعلام الجماهيري، كما يجب على الصحفي أن لا يقبل أي هدية أو شيئا آخر مهما كانت قيمته، و هذا تجنبا للتأثير و التشكيك في نزاهته و استقلاليته التي تؤثر على العل الإعلامي، و هذا لضمان إعلام شامل صادق، نزيه و مستقل،[2] فالصحافة هي رسالة تنوير و ليست أداة لتلميع الآخرين.[3]

4- المصداقية و الصدق و الدقة في نقل الأخبار: تعد مصدافية الصحفي من الركائز الأساسية في عمله اليومي و المهني، و يعد الصدق من عناصر الخبر الرئيسة، لكن التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال و سهولة

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 46.

[2]: محمد علاوة: أخلاقيات الصحافة و مبادئ العل الإعلامي في الجزائر " قراءة تحليلية لقانون الإعلام 2012 و قانون السمعي البصري 2014، مجلة الباحث، المجلد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2020، ص 289.

[3]: (د م)، أخلاقيات و مبادئ العمل الصحفي و الإعلامي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

عملية النقل، و المحطات التي دخلت على عملية التصوير و النقل، كلها ساعدت في خفوت و تراجع مصداقية الصحفي.

إن هناك نسبة عالية من اناس يعتقدون أن الصحفيين لا ينقلون الحقيقة، لذلك فإن عنصر الثقة بين الجمهور و وسائل الإعلام غير متوفر أو لا يتسم بدرجة كبيرة من المصداقية. و من أسباب تناقص المصداقية بين وسائل الإعلام و الجماهير تتمثل في:

- عدم دقة الصحفيين في نقل الأخبار.
- عدم عدالة الصحفيين في نقل الأخبار.
- عدم احترام خصوصية الحياة الخاصة للناس التي لا يرغبون بنشرها للعامة.
- احتقار أو عدم احترام بعض المناطق المهمشة الفقيرة.
- عدم الشعور بحساسية أو خصوصية بعض القضايا كالعرق و الدين.[1]

5- المحافظة على حقوق الآخرين: هو أن يحافظ رجل الإعلام على حقوق الآخرين و أن لا يتعدّى أو يتجاوز على حرياتهم و يكشف أسرارهم ما لم تكن قضية تعني المجتمع كالجرائم، و أيضا يجب أن يتحرّى كتابة القصة الخبرية بإنصاف، بحيث يذكر أقوال جميع الأطراف و بحيادية تامة.[2]

6- الموضوعية و عدم الانحياز: تعني كلمة الموضوعية أن يتجرد الصحفي من ذاتيته و أن لا يتحيز، و هذا يعتبر أحسن طرق للوصول إلى الحقيقة النهائية، فالموضوعية هي نقيض الذاتية، و تعني التعبير عن الموضوع

[1]: صالح سليمان: أخلاقيات الإعلام و قوانينه، دار الفلاح للنشر و التوزيع، الكويت، 2005، ص 98.

[2] : (د م): أخلاقيات و مبادئ العمل الصحفي و الإعلامي،مرجع سبق ذكره، ص 10.

المراد إيصاله إلى القراء من دون تأثير مباشر لأمور الذات و قضاياها كالأهواء الحزبية، الفكرية، الاجتماعية أو السياسية، و لا بالعواطف و التصورات. [1]

و هي الكتابة بموضوعية و نقل الخبر بكل شفافية بعيدعن التحيز، و الفصل بين الرأي و العاطفة.و تبرز لنا هذه النقطة قضية هامة تتمثل بضرورة تحرر رجل الإعلام في جانب الإعلام من سيطرة الدولة على عمله و هذا ما وصفه "مهنا" عندما تحدث عن الواقع العربي الإعلامي إذ قال " أن مشكلة الإعلام العربي أنه يقدم وجهة نظر واحدة يراها معبرة عن المصلحة العامة و لكن كيف يتابع المواطن سياسة الدولة؟ و كيف يقيمها أن لم يعرف وجهات النظر المختلفة و كيف يؤثر على سياسة الدولة إن كان عاجزا عن التعبير عن تقييمه لها، و في هذا الصدد يضيف " هاتلنج " بقوله " أن الصحفيين يجب أن يتحرروا من أي التزام تجاه أية جهة صاحبة مصلحة إلا التزامهم نحو الجمهور ليعرف الحقيقة ".[2]

المطلب الثالث: الأهداف العامة لأخلاقيات الإعلام

إن دراسة أخلاقيات المهنة له جانب كبير من الأهمية، حيث أن الاهتمام بأخلاقيات العمل الصحفي و ممارسته يكشف الأخطاء و الانحرافات التي يقع فيها الإعلاميون، و فضح هذه الممارسات و الكشف عنها يؤديي إلى توضيح الرؤى المتعلقة بأخلاقيات المهنة، و هذا ما يدفع بالنهوض بالمهنة و ترقيتها و التمسك بأخلاقياتها.

[1]: محمد علاوة: مرجع سبق ذكره، ص 288.

[2]: عمر سليمان ملكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

المشكلة الأساسية تتمثل في مدى وعي و التزام الإعلاميون بأخلاقيات مهنتهم السامية و ما تفرضه عليهم هذه المهنة من الحفاظ على خصوصية الأفراد و الحفاظ على أسرارهم و العمل بحيادية و مهنية و المسؤولية الاجتماعية للصحافة و دورها في خدمة المجتمع.

فأخلاقيات المهنة أساسا تعد بمثابة توجيهات داخلية لقرارات الإعلامي في مختلف المواقف و الموضوعات التي يواجهها في العمل المهني، كما تحدد الإطار العام الذي من خلاله يستطيع رجل الإعلام كحامل إيجابي و فعال للمعلومة، أن يتفاعل مع الظروف المحيطة و طبيعة الأخبار و الحقائق، و محاولة البحث و التأسيس للعلاقة بين الصحفي و المصدر و الصحفي و الجمهور، أي مراعاة حقوق المرسل و المستقبل.[1]

و يتمحور مفهوم الديمقراطية في العالم حول مبدأ الحرية و التعبير و تتعلق قضية الديمقراطية بحق المواطن في المعرفة و المشاركة و هو حق من حقوق الإنسان الذي يتعرض لخطر التحول إلى ضحية من خلال التعامل معه كسلعة إعلامية استهلاكية.

لهذا ينبغي مراعاة قضايا رئيسية، و هي:

- عدم تفرغ وسائل الإعلام لخدمة أهداف سياسية انتقائية.
- ضبط البرامج الخاصة و تحديدا السيزعدماسية و الإشراف عليها، لكي لا ينفذ العمل الصحفي مهام خاصة لجهات معينة، تستفيد منه، من خلال دعم رأس المال أو من قبل رجال السياسة.
- عدم الترويج للدعاية التجارية على حساب الموضوعية.[2]

[1]: Roselyne Koren : Les Enjeux éthiques de l'écriture de presse, L Harmattan, Paris, 2001, p 144.

[2]: مصطفى مراح، مرجع سبق ذكره، ص 163.

- منع التبعية السياسية للوسائل المسموعة، المكتوبة و المرئية كي لا يتمكن المال السياسي من السيطرة على عمل الإعلام.
- تجسيد المراقبة الحكومية الشفافة في قضايا المجتمع و الشأن العام.

و تتمثل الأهداف العامة التي تشمل حق المواطنين في الإعلام فيما يلي:

- مراعاة الجانب الحقوقي الذي يضمن حرية الإعلام و التعبير و إنشاء وسائل الإعلام.
- مراعاة الجانب المهني الذي تفرضه الممارسة اليومية للإعلاميين في بحثهم عن الخبر

الدقيق في صحته و تقصي المعلومات و التحقق من مصادرها، لكي يكونوا أحرارا غير تابعين للسلطة الاقتصادية و لديهم القدرة على ممارسة الحرية دون طردهم من عملهم.[1]

المطلب الرابع: أخلاقيات مهنة الصحافة في ظل القوانين الإعلامية الجزائرية

أولا: أخلاقيات المهنة الإعلامية من خلال القانون العضوي للإعلام 1990

بعد أحداث أكتوبر 1988 التي فتحت المجال للتعددية السياسية و الإعلامية و الفكرية، ظهر قانون 1990 مخالفا تماما لقانون 1982، و جاء القانون بـ 106 مادة موزعة على تسع أبواب و قد وضع قانون الإعلام 1990 نواب اختيروا أغلبهم من الحزب الواحد و لم يشارك فيه الأحزاب السياسية الموجودة آنذاك.[2] و لعل أهم ما جاء فيه هو إلغاء الرقابة الإدارية على الصحف و إصدارها و تعددها، و كذا على

[1]: نفس المرجع السابق، ص 163.

[2]: Brahim Brahimi : La liberté de l'information à travers les deux codes de la press (1982-1990) en Algérie , revue Algérienne de communication, N 6 et 7, 1991, p 71.

إنشاء مجلس أعلى للإعلام لتنظيم العمل الإعلامي، كما تضمن أيضا مواد تتعلق بأخلاقيات المهنة الإعلامية و أهم ما جاء فيه:

المادة 3: " يمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية و مقتضيات السياسة الخارجية و الدفاع الوطني"، و بالتالي فحرية الإعلام لها ضوابط معينة.

أما المادة 26: تنص على أنه "يجب أن لا تشمل الدورية و المتخصصة الوطنية و الأجنبية كيفما كان نوعها على كل ما يخالف الخلق الإسلامي و القيم الوطنية و حقوق الإنسان أو يدعوا إلى العنصرية أو التعصب و الخيانة سواء أكان ذلك رسما أو صورة أو حكاية أو خبرا أو بلاغا، كما يجب ألا تشمل هذه النشريات على أي إشهار أو إعلان من شأنه أن يشجع على العنف و الجنوح.

كما تنص المادة 35: على أن "للصحفيين المحترفين الحق في الوصول إلى مصادر الخبر، و جاءت المادة 36 بالاستثناءات، حيث تنص على " حق الوصول إلى مصادر الخبر لا يجوز للصحافي أن ينشر معلومات من شأنها أن:

- أن تمس أو تهدد الأمن الوطني أو الوحدة الوطنية أو أمن الدولة.
- أن تكشف سرا من أسرار الدفاع الوطني أو سرا اقتصاديا استراتيجيا أو دبلوماسيا.[1]
- أن تمس بحقوق المواطن و حريته الدستورية.
- أن تمس بسمعة التحقيق القضائي.

[1]: الجمورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تشريعي رقم 93- 13 مؤرخ في 10 جمادى الأولى 1414 الموافق لـ 26 أكتوبر 1993، يخص بعض أحكام القانون 90-07 المؤرخ في 3 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام، ص ص 2- 7.

كما نصت "المادة 37" على الحق في السر المهني "السر المهني هو حق للصحافيين الخاضعين لأحكام هذا القانون و واجب عليهم، و لا يمكن أن يتذرع بالسر المهني على السلطة القضائية المختصة في الحالات الآتية:

- مجال سر الدفاع الوطني كما هو محدد في التشريع المعمول به.
- مجال السر الاقتصادي الاستراتيجي.
- الإعلام الذي يمس أمن الدولة مساسا واضحا.
- الإعلام الذي يعني الأطفال أو المراهقين.
- الإعلام الذي يمتد إلى التحقيق و البحث القضائيين.

و جاءت " المادة 40 " مركزة على آداب و أخلاقيات المهنة و تعد مهمة لتركيزها على هذه المسألة.

و تنص " المادة 40" على أنه " يتعين على الصحافي المحترف أن يحترم آداب و أخلاق المهنة أثناء ممارسة مهنته، و ضرورة احترام المبادئ التالية:

- احترام حقوق المواطنين الدستورية و حرياتهم الفردية.
- الحرص الدائم على تقديم إعلام كامل و موضوعي.
- تصحيح أي خبر يتبين أنه غير صحيح.
- التحلي بالنزاهة و الموضوعية و الصدق في التعليق على الوقائع و الأحداث.[1]

[2]: نفس المرجع السابق، ص ص 07- 10.

- الإمتناع عن التنويه المباشر و غير المباشر بالعرقية و عدم التسامح و العنف.

- الامتناع عن الانتحال و الافتراء و القذف و الوشاية.

- الإمتناع عن استغلال السمعة المرتبطة بالمهنة في أغراض شخصية أو مادية.

كما يحق للصحفي أن يرفض أي تعليمة آتية من مصدر آخر غير مسؤولي التحرير.

و تحدثت "المادة 59" عن مجلس أعلى للأحكام، و جات المادة بما يلي: " يحدث مجلس أعلى للأحكام و هو سلطة إدارية مستقلة ضابطة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تتمثل مهمتها في السهر على احترام أحكام هذا القانون.

كما يعد المجلس الأعلى للإعلام سلطة إدارية مستقلة تتمتع بعدة صلاحيات من شأنها الرقي بالمهنة، كما أنه يهتم بمسائل أخلاقيات المهنة، فقد أحدث لجنتان الأولى خاصة بأخلاقيات المهنة و الثانية بالتنظيم المهني، و تهدفان إلى تنظيم الممارسة الإعلامية و تحديد قواعد السلوك المهني و السهر على تطبيقها.[1]

ثانيا: أخلاقيات المهنة الإعلامية من خلال القانون العضوي للإعلام 2012

تضمن هذا القانون العضوي "133 مادة" موزعة على 12 باب، كما أكد و لأول مرة على ضرورة فتح قطاع السمعي البصري الذي ظل محتكرا و مغلقا لسنوات. و وضعت المادة الثانية للقانون الخطوط العريضة للعمل الإعلامي و الإطار العام لها، و حدود الممارسة الإعلامية فأكدت على نشاط الإعلام يمارس بحرية في ظل احترام:

- الدستور و قوانين الجمهورية.

[1]: نفس المرجع السابق، ص 13.

- الدين الإسلامي و باقي الأديان.
- الهوية الوطنية و القيم الثقافية للمجتمع.
- السيادة الوطنية و الوحدة الوطنية.
- متطلبات أمن الدولة و الدفاع الوطني.
- متطلبات النظام العام.
- المصالح الاقتصادية للبلاد.
- مهام و التزامات الخدمة العمومية.
- حق المواطن في إعلام كامل و موضوعي.
- سرية التحقيق القضائي.
- الطابع التعددي للآراء و الأفكار.
- كرامة الإنسان و الحريات الفردية و الجماعية.[1]

و في الباب السادس متعلق بمهنة الصحفي و آداب و أخلاقيات المهنة، يعترف القانون في "المادة 83" بالحق في الوصول للمعلومات و حق المواطن في الإعلام، و ينص على أنه يجب على كل الهيئات و الإدارات

[1] : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الإعلام سنة 2012، مرجع سبق ذكره ص 09.

و المؤسسات أن تزود الصحفي بالأخبار و المعلومات التي يطلبها بما يكفل حق المواطن في الإعلام، و في إطار هذا القانون العضوي و التشريع المعمول به.

و ينص الفصل الثاني من القانون بعنوان آداب و أخلاقيات المهنة في " المادة 92" على أنه "يجب على الصحفي أن يسهر على الاحترام الكامل لآداب و أخلاقيات المهنة خلال ممارسته للنشاط الصحفي".

زيادة على الأحكام الواردة في المادة 2 من هذا القانون، يجب على الصحفي على الخصوص ما يلي:

- احترام شعارات الدولة و رموزها.
- التحلي بالاهتمام الدائم لإعداد خبر كامل موضوعي.
- نقل الوقائع بنزاهة و موضوعية.
- تصحيح كل خبر غير صحيح.
- الامتناع عن تعريض الأشخاص للخطر.
- الامتناع عن المساس بالتاريخ الوطني.
- الامتناع عن تمجيد الاستعمار.
- الامتناع عن الإشادة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالعنصرية و عدم التسامح و العنف.
- الامتناع عن السرقة الأدبية و الوشاية و القذف.[1]

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 21 جمادى الأولى 1435 الموافق لـ 23 مارس 2014، ص 08.

- الامتناع عن استعمال المهنة لأغراض شخصية أو مادية.

- الامتناع عن نشر أو بث صورا أو أقوالا تمس بالخلق العام أو تستفز مشاعر المواطن.

و نصت "المادة 93" على أنه يمنع انتهاك الحياة الخاصة للأشخاص و شرفهم و اعتبارهم. و يمنع انتهاك الحياة الخاصة للشخصيات العمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

و ينص القانون على إنشاء مجلس أعلى لآداب و أخلاقيات المهنة، و يسهر على احترامها و تطبيقها في الممارسة الإعلامية، و تحدد الحقوق و الواجبات المتعلقة بالصحفي و يقر عقوبات على من يخالفها.

فقد نصت "المادة 94" على "ينشأ مجلس أعلى لآداب و أخلاقيات مهنة الصحافة، و ينتخب أعضاؤه من قبل الصحفيين المحترفين".

و جاء في " المادة 96" ما يلي:" يعد المجلس الأعلى لآداب و أخلاقيات مهنة الصحافة أصحابه ميثاق شرف مهنة الصحافة و يصادق عليها".[1]

أما "المادة 97" فتنص على:" يعرض كل خرق لقواعد آداب و أخلاقيات مهنة الصحافة أصحابه إلى عقوبات يأمر بها المجلس الأعلى لآداب و أخلاقيات مهنة الصحفي.

كما تنص "المادة 98" على أنه: "يحدد المجلس الأعلى لآداب و أخلاقيات مهنة الصحافة طبيعة هذه العقوبات و كيفيات الطعن فيها".

[1]: نفس المرجع السابق، ص 14.

كما تؤكد "المادة 99" على أنه: "ينصب المجلس الأعلى لآداب و أخلاقيات مهنة الصحافة في أجل أقصاه سنة ابتداءا من تاريخ صدور هذا القانون العضوي".[1]

و فيما يخص قانون العضوي 2012 يمكن القول أن السياسة التشريعية للقانون العضوي 2012، تعبر عن طبيعة النظام السياسي في الجزائر، كما تعكس إرادة المشرع الجزائري في إعطاء دفع جديد للقطاع استجابة لرجال المهنة، في ظل الظروف الداخلية و الخارجية، و واكبة التطورات التكنولوجية للإعلام و الاتصال.

و قد عمل المشرع على تحقيق التوازن بين المصلحة العامة و بين حرية الإعلام، و هذا بإنشاء هيئات جديدة لتنظيم القطاع، كما أنه فتح باب الاستثمار الوطني دون الأجنبي، منح حق ملكية الوسائط الحديثة للإعلام مع بعض الاستثناءات. كما عمل على تنظيم المؤسسات الإعلامية و علاقات العمل داخلها، و إبرام عقود مع صحافييها حماية لحقوقهم، إضافة إللى منحه إياهم حق المساهمة في رأسمالها و المشاركة في تسييرها لتوفير أحسن الشروط لتأدية عملهم في ظروف أفضل و استقلالية أكبر بعيدا عن الضغوطات المختلفة.[2]

و قام بإنشاء سلطتي الضبط للسهر على تطبيق مواد القانون الخاصة بتسيير و تنظيم الصحافة المكتوبة و السمعي البصري كما هو معمول به في معظم الدول الأوروبية من أجل أداء إعلامي موضوعي و نزيه و مستقل، و ضمان حقوق الصحفي و الجمهور على حد سواء.

في الوقت نفسه وضع المشرع ضوابط للمهنة يضمن احترامها المجلس الأعلى لآداب و أخلاقيات المهنة حفاظا على المصلحة العامة للمجتمع و الأفراد، و حماية النشاط الإعلامي من الانزلاقات، و خاصة بعدما

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 15.

[2]: جميلة قادم: أخلاقيات العمل الإعلامي في التشريع الجزائري "دراسة تحليلية و نقدية للقوانين الإعلامية في ظل التعددية الإعلامية (قانون الإعلام 1990، القانون العضوي 2012)، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 2394.

كشفته تجربة الصحافة المكتوبة منذ 1990. إلا أنه و على الرغم من اجتهاد المشرع في وضع سياسة تشريعية متوازنة تخدم مختلف أطراف العلية الإعلامية قد أخل ببعض جوانبها، و لم برق إلى تحقيق جميع أهدافها، كما أنه لم يأخذ بنقائص قانون الإعلام السابق، من بينها تحديد المفاهيم، رفع التجريم عن الصحفي، إلغاء جميع أوجه وصاية السلطة على الإعلام من الترخيص، الدعم المشروط و الرقابة و غيرها.

و على هذا الأساس، وفق المشرع الجزائري إلى حد كبير في السياسة التشريعية للقانون العضوي لسنة 2012، باحترامه الكثير من مبادئ هذه السياسة في نسج صورة كاملة للأداء الإعلاي، و تحديد أطرافه و رسم العلاقات بينها، مما يعطي دفعا للقطاع و يجعل العمل الإعلامي أكثر فعالية.[1]

ثالثا: أخلاقيات المهنة من خلال قانون السمعي البصري 2014

جاءت أهم المواد التي تناولت أخلاقيات المهنة في قانون السمعي البصري لسنة 2014 فيما يلي:

تنص "المادة 2" على أنه: "يمارس النشاط السمعي البصري بكل حرية في ظل احترام المبادئ المنصوص عليه في أحكام "المادة 2" من القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012 و أحكام هذا القانون و كذا التشريع و التنظيم ساريي المفعول. و استنادا لما سبق فممارسة النشاط السمعي البصري يجب أن تتم مع احترام ما يلي:

- احترام شعارات الدولة و رموزها.
- التحلي بالاهتمام الدائم لإعداد خبر كامل موضوعي.
- نقل الوقائع بنزاهة و موضوعية.

[1]: نفس المرجع السابق، ص 2395.

- تصحيح كل خبر غير صحيح.

- الامتناع عن تعريض الأشخاص للخطر.

- الامتناع عن تمجيد الاستعمار.

- الامتناع عن الإشادة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالعنصرية و عدم التسامح و العنف.

- الامتناع عن السرقة الأدبية و الوشاية و القذف.

- الامتناع عن استعمال المهنة لأغراض شخصية أو مادية.

- الامتناع عن نشر أو بث صورا و أقوال تمس بالخلق العام أو تستفز مشاعر المواطن.

كما حددت "المادة 48" الالتزامات التي يتضمنها دفتر الشروط الذي يتعين على كل القنوات الالتزام بها و ذلك من خلال احترام المبادئ التالية:

- احترام متطلبات الوحدة الوطنية و الأمن و الدفاع الوطنيين.

- احترام المصالح الاقتصادية و الدبلوماسية للبلاد.

- احترام سرية التحقيق القضائي.

- الالتزام بالمرجعية الدينية الوطنية و احترام المرجعيات الدينية الأخرى، و عدم المساس بالمقدسات و الديانات الأخرى.[1]

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 21 جمادى الأولى 1435 الموافق لـ 23 مارس 2014، ص 08.

- احترام مقومات و مبادئ المجتمع.

- احترام القيم الوطنية و رموز الدولة كما هي محددة في الدستور.

- ترقية روح المواطنة و ثقافة الحوار.

- احترام متطلبات الآداب العامة و النظام العام.

- تقديم برامج متنوعة و ذات جودة.

- الامتثال للقواعد المهنية و آداب و أخلاقيات المهنة عند ممارسة النشاط السمعي البصري، مهما كانت طبيعته و وسيلته و كيفية بثه.

- الامتناع عن بث محتويات إعلامية و إشهارية مضللة.

- السهر على احترام حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة.

- التزام الحياد و الموضوعية عن خدمة مآرب و أغراض مجموعات مصلحية سواء كانت سياسية أو عرقية أو اقتصادية أو مالية أو دينية أو إيديولوجية.

- الامتناع عن الإشادة بالعنف أو التمييز العنصري أو الإرهاب أو العنف ضد كل شخص بسبب أصله أو جنسه أو انتمائه لعرق أو جنس أو ديانة معينة.

- عدم المساس بالحياة الخاصة و شرف و سمعة الأشخاص و الشخصيات العامة.[1]

[1]: نفس المرجع السابق، ص 08.

مما سبق يتضح لنا أن للمواطن الجزائري الحق في الإعلام الذي يشمل كل الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية و غيرها، كما أن المطلوب من الصحافة الجزائرية أن تتابع كل النشاطات الحكومية بدقة فتعنى بإبلاغ المواطنين بكل ما يدور في الحكومة و الهيئات الأخرى من أنشطة و فعاليات، و هكذا تصبح وسائل الإعلام جزءا متداخلا في العملية السياسية من خلال مراقبة مراكز السلطة على كل المستويات. و يتعين على المؤسسات الإعلامية الجزائرية نقل هذه الأحداث بما يتفق و أخلاقيات المهنة من نزاهة و حياد و موضوعية.

خلاصة:

مرت الصحافة المكتوبة في الجزائر بعدة تغيرات متأثرة بالنظام السياسي، القانوني، الاجتماعي و حتى الاقتصادي، باحثة في ذلك عن الظروف التي تجعها أكثر وظيفية و منفعة لجماهيرها و مجتمعها.

و لعل أبرز المحطات التي غيرت منحى الصحافة المكتوبة في الجزائر أحداث أكتوبر 1988، الأحداث التي تعتبر نقطة تحول في تاريخ الجزائر، فقد فتحت باب المسيرة للديمقراطية و تبنت الحكومة الجزائرية على إثرها الخيار الليبرالي، و ثم التصويت على دستور جديد الذي يقر التعددية الحزبية كما يضمن حرية التفكير و الرأي و التعبير.

فبعد دخول الجزائر في عهد التعددية السياسية التي أحدثها دستور 1989، بدأت تبرز معالم التعددية الإعلامية، حيث بدأت الصحافة المكتوبة تعرف تغيرا جذريا يتمثل في البداية في تدعيم الصحافة المكتوبة لهذه التعددية من خلال إصدارها لقوانين تسمح للصحفيين بتشكيل صحف مستقلة.

لكن بعدها انكشفت الحقائق و أصبح ظاهرا أن المطبوع في الجزائر يعيش على الهامش، و هو بعيد تماما عن الواقع و هموم المواطنين و تطلعاتهم و اهتماماتهم و آمالهم، و تدفق الخطاب الصحفي حول موضوع حرية الكتابة و التعبير و كثرت الانتقادات عن الأوضاع الثقافية السائدة و عن المؤسسات النشرية و الإعلامية الجزائرية، ذلك لطبيعة العلاقة بين النظام السياسي و الإعلام، و لا بد من الإشارة إلى أن مفهوم الإعلام و حريته و دوره يختلف من نظام سياسي إلى آخر، كما يمكن وصف العلاقة بين النظام السياسي و الإعلام بأنها علاقة تأثير متبادل، و يختلف حجم التأثير الذي يتبادله الطرفان و ذلك وفق طبيعة العلاقة بينهما من مجتمع إلى آخر، و وفق درجة الديمقراطية التي يتمتع بها المجتمع، و درجة الحرية السياسية التي ينعم بها الإعلام في معالجة قضايا المجتمع.

حيث جعلت السلطة الصحافة تستهدف من الداخل (أصحاب المهنة...) و من الخارج (أصحاب النفوذ و السلطة،..)، و تتعرض للضغوطات و الإغراءات، للدفاع عن جماعات أو ايديولوجيات معينة، بعيدا عن الحياد و الموضوعية و الجديّة في الطرح و الالتزام بأخلاقيات المهنة. فثار الجدل حول الحدود المهنية لوسائل الإعلام و القائمين عليها خاصة من ناحية المسؤولية الملقاة على عاتق الإعلامي و واجباته اتجاه الجمهور المستهدف و طبيعة علاقته مع النظام السياسي القائم، كل هذه المعطيات تدخل في إطار واحد و هو أخلاقيات العمل الإعلامي، يعني أن فهم حقوق و واجبات الصحفي و علاقته مع الجمهور و النظام السياسي لن تتم إلا إذا تم تحديد المنظومة الأخلاقية التي ينطوي تحتها هذا الأخير.

الفصل الثالث:

الانتخابات الرئاسية في الجزائر

تمهيد:

تعتبر الانتخابات الرئاسية ظاهرة ديمقراطية و ممارسة سياسية لتأكيد حرية الفرد في اختيار ما يراه مناسبا لتمثيله في السلطة، حيث أصبح مطلب إجراء انتخابات حرة و نزيهة مطلب تسعى إليه المجتمعات لتحقيقه باعتباره معيارا لمدى ديمقراطيتها، و هذا يلقي على عاتق كل دولة أن تضع من الضمانات ما يكفل أن تمارس هذه الانتخابات بحرية و نزاهة، و أن تحترم إرادة الناخبين وصولا إلى نظام سياسي أقرب إلى المثالية قدر الإمكان، و بما يضمن لهذا النظام الاستقرار و الدوام، حيث لم تعد أي حكومة تدعي أنها تستمد سلطتها في الحكم من غير الشعب الذي تحكمه، سواء كان ذلك في الدول الديمقراطية أو الدول غير الديمقراطية.

ففي الدول الديمقراطية تصل الحكومات إلى سدة الحكم استنادًا إلى إرادات شعبية تظهر من خلال انتخابات نزيهة، يتم فيها تداول السلطة بين الأحزاب السياسية بطريقة سلمية، دون ثورات أو انقلابات أو اغتيالات، أما في الدول غير الديمقراطية فإن الأمور تسير على نحو آخر يختلف فيه الظاهر عن الباطن، و رغم نص العديد من المواثيق الدولية على حق كل إنسان في آن واحد يشارك في حكم بلده، و النص على أن إرادة الشعب هي مناط سلطة الحاكمة، و رغم المشاركة الفعلية للأمم المتحدة و المنظمات الدولية في مراقبة الانتخابات، إلا أنه مازالت هناك حاجة ملحّة لمعايير واضحة يمكن بمقتضاها الحكم على ما إذا كانت الانتخابات حرّة و نزيهة أو لا. و لا يقتصر الحديث عن نزاهة الانتخابات على سلامة صناديق الاقتراع فحسب و إنما يلعب الإعلام في العملية الانتخابية دورا مهما. ففي الحديث عن الإعلام و الانتخابات في المنطقة العربية يكتسب أهميته من كون معظم حكومات المنطقة تحتكر القطاع الأكبر من وسائل الإعلام المرئي و المسموع و المقروء، كما أن وسائل الإعلام في معظم البلدان العربية تخضع لقيود قانونية، تحول دون نمو إعلام حر و تعددي، هذا الواقع يقوض من فرص ولوج القوى السياسية المنافسة للأحزاب الحاكمة للإعلام، و من توصيل برامجها للناخبين.

المبحث الأول: مسار الانتخابات الرئاسية في الجزائر خلال فترة الحزب الواحد

تعتبر الانتخابات أداة لتداول السلطة سلميا و تجسيدا لحق المشاركة في الحياة السياسية، و هي الوسيلة الأساسية و الوحيدة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من ناحية و لتحقيق حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب أفراد الشعب من ناحية أخرى.

فالمشاركة السياسية هي العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه و تكون لديه الفرصة لأن يساهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع و تحديد أفضل الوسائل لإنجازها، فهي سلوك سياسي يمارسه المواطنون طواعية للمساهمة في صنع السياسة العامة، و اتخاذ القرارات على كافة المستويات، و اختيار النخب الحاكمة في مختلف المواقع، و مراقبة الأداء الحكومي و التعبير عن الآراء في وسائل الاتصال المختلفة حول القضايا التي تفرض نفسها على أجندة الرأي العام.

و قد مرت الجزائر على مرحلتين في مسارها الانتخابي الانتخابات خلال فترة الحزب الواحد و الانتخابات في ظل التعددية الحزبية، و فيما يلي سنتطرق للحديث عن مسار الانتخابات التي شهدتها الجزائر خلال فترة الحزب الواحد.

المطلب الأول: فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة من 1962 إلى 1965

تشكلت حكومة بن بلة الجديدة في 26 سبتمبر 1962، بعد حذف الشخصيات المناوئة لبن بلة و هيئة الأركان مثل بوصوف، دحلب، بن طوبال، بوبنيدر، علي كافي، و بلعيد عبد السلام باتفاق مع هواري بومدين حول ترشيح الشخصيات الموالية لهم.[1]

[1]: محمد بوضياف: مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2008-2009 ص 80.

غداة الاستقلال و لإعلان الجمهورية كان لزاما على الجزائر أن تشرع في إعادة بناء الدولة و إمدادها بصرح مؤسساتي يتوافق و توجهاتها و يستجيب لتطلعاتها و يلبي موحاتها. و قد قام الرئيس أحمد بن بلة بتشكيل حكومته الجديدة الأولى و تقاسم فيها المناصب الحساسة في الدولة مع قيادة هيئة الأركان التي استأثرت بوزارة الدفاع.

ورثت حكومة بن بلة أوضاعا كارثية، فالبرغم من عدم توفر استراتيجية تنموية واضحة المعالم تأسس لبناء الدولة و المجتمع، حاولت حكومة بن بلة ترتيب البيت الداخلي للجزائر، و القضاء على الميراث الاستعماري و قد اختارت لذلك النهج الاشتراكي، و حاول بن بلة تجاوز الصراعات السياسية و تقوية صلاحياته كرئيس للدولة و الحكومة معا عساه أن يتحكم في الفوضى المحيطة به.[1]

تركز هيكل الدولة عند تأسيسها على زعيم سياسي له شعبيته و رمزيته التاريخية في الداخل و الخارج، مما جعله يحظى بالشرعية التاريخية في الحكم، أما الركيزة الثانية فتمثلت في هيئة الأركان التي يخضع لها جيش الحدود الذي ضمن للسلطة الجديدة هيبتها، و القدرة على إنهاء خصومها داخل البلاد و خارجها.[2]

و قد تم تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي في أفريل 1962 م، بحيث أن جبهة التحرير الوطني التاريخية لم تكن أثناء الثورة المسلحة حزبا سياسيا، بل هي جبهة تضم كل التيارات و الأطياف السياسية و الإيديولوجية التي تشترك كلها في هدف واحد هو تحرير الجزائر من الاستعمار.[3]

و بعد أن تم انتخاب المجلس الوطني يوم 20 سبتمبر 1962 م حددت مهام المجلس في مناقشة القوانين، و كانت أهم مهمة وضعت له هو دستور البلاد.

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 80.

[2]: الطاهر الزبيري: نصف قرن من الكفاح – مذكرات قائد أركان جزائري–، الشروق للإعلام و النشر، ص 98.

[3]: نور الدين زمام: السلطة و الخيارات التنموية للمجتمع الجزائري 1962-1998، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002، ص 89.

و أوضح رئيس الحكومة السيد أحمد بن بلة في خطابه لنيل الثقة على الحكومة الجديدة أمام المجلس الوطني التأسيسي، أن المجلس الوطني التأسيسي هو الجهة المخولة بإعداد مشروع الدستور الجديد للبلاد، بصفته أعلى هيئة تشريعية في البلاد، و بصفة أعضاء منتخبين إنتخابا مباشرا من قبل الشعب الذي منحهم ثقته ليقوموا بمهمة إرساء و تأسيس مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة. و بدلا أن يشرع المجلس التأسيسي في إعداد الدستور، قامت الحكومة و المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني بإعداد الدستور الجديد الذي أثار عدم رضا موافقة السيد فرحات عباس رئيس المجلس الوطني التأسيسي، بحيث اقترح فرحات عباس ذاته مشروعا للدستور، و كان من المفروض أن تتم صياغة دستور إنطلاقا من نقاش حول مختلف هذه المشاريع و الوصول إلى الدستور الأمثل الذي يزرع الاستقرار و يبني الدولة الوطنية التي لا تقصي أي طرف.[1]

و يعتبر أول دستور جزائري وضعته غرفة الجمعية التأسيسية التي انتخبت في 20 سبتمبر 1962 م، بعدما وضعته غرفة الاستفتاء في 1963/09/08 م، و في 1963/09/10 م تم الإعلان عن نتائج الاستفتاء الشعبي، و رغم الخلاف الذي حدث بين حزب جبهة التحرير الوطني و الجمعية التأسيسية، إلا أنه تمت المصادقة على الدستور الذي انتهج مبدأ السلطة السياسية الأحادية بالايديولوجية الاشتراكية، و كذلك مبدأ الأحادية بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني. و يبدو أن الجو كان مهيئا لإقرار الدستور المعد، إذ كان الحزب قد نظم في مختلف أنحاء البلاد عدة تجمعات لعرض مشروع الدستور على الجماهير قبل عرضه على المجلس التأسيسي الذي ناقشه و صادق عليه يوم 28 أوت 1963 م بأغلبية 139 صوتا ضد 23 صوت و إمتناع 08 نواب.

و من خلال قراءة لدستور 1963 م نجد أنه ارتكز على مجموعة من المبادئ الأساسية التي جعلت من عملية الممارسة الديمقراطية عملية شكلية، بل و الأكثر من ذلك أعاقتها و فتحت المجال واسعا للعمل

[1]: رابح لونيسي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 87.

الديكتاتوري من خلال الإبقاء على حزب جبهة التحرير الوطني كحزب وحيد في الجزائر (الأحادية الحزبية)، و تشييد الاشتراكية في الجزائر، و هذا ما جاء في المادتين 23 و 26.

المادة 23: " جبهة التحرير الوطني هي الحزب الواحد في الجزائر".

المادة 26: " جبهة التحرير الوطني تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، و تشيد الاشتراكية في الجزائر".[1]

و في الحالة الجزائرية نجد أن الطرفين (الرئيس و الجيش) يتصرفان بطريقة توحي أن الأخير تابع له، فكان الرئيس بن بلة يسعى لتقليص نفوذ الجيش و عمل على امتلاك الوسائل الحقيقية لتنفيذ مشروعه و حماية نظامه، فقام بتعيين العقيد الطاهر زبيري رئيسا للأركان في الحكم و وزير الدفاع السيد هواري بومدين.

هذه الأحداث المتسارعة أثبتت للمراقبين بأن الرئيس يسعى لإضعاف موقع بومدين بأي وسيلة لأنه على رأس القوة الوحيدة المنظمة و القادرة على التغيير، كذلك قرر الرئيس بن بلة إنشاء مليشات عسكرية تابعة للحزب تعمل على حماية الثورة و مسيرة البناء الإشتراكي. أعلن بومدين رفضه المطلق لهذه الأوامر التي تكشف عن رغبة الرئيس في امتلاك أوراق عسكرية لتقوية منصبه، و قد حسمت هذه القضية قرار بومدين بإزاحة بن بلة من السلطة و تنحيته من الرئاسة في 19 جوان 1965 إثر حركة الجيش التي أطاحت به و نظامه.

إذا كانت فترة بن بلة قد تميزت بالقصر و لم تشهد فيها الجزائر انطلاقة تنبأ بقيام دولة حديثة، و تميزت كذلك بنظام سياسي مهتز و غير متجانس، إلا أنها عرفت بداية التأسيس لتقليد أصبح الناظم للحياة السياسية في الجزائر و جوهر منطقها ألا و هو سيطرة قيادات الجيش على مقاليد الحكم في الجزائر.[2]

---

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، دستور 1963، ص 236.

[2]: محمد بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص 85.

المطلب الثاني: فترة حكم الرئيس هواري بومدين من 1965 إلى 1978

توترت العلاقة بين الرئيس بن بلة و وزير الدفاع هواري بومدين بعدما قام الرئيس بن بلة بتعيين العقيد الطاهر الزبيري قائدا لهيئة الأركان العامة للجيش الوطني الشعبي دون إخطار وزير الدفاع العقيد هواري بومدين، ثم قام الرئيس بن بلة بضم وزارة الداخلية التي كان على رأسها السيد " أحمد مدغري " أحد الأصدقاء الأوفياء لوزير الدفاع هواري بومدين إلى الرئاسة مباشرة، و في جويلية 1964 م أعلن الرئيس بن بلة عن تكوين ميليشيات شعبية مهمتها الحفاظ على مكتسبات الثورة. و رفض وزير الدفاع بومدين هذه الفكرة لأنها تخلق قوة موازية للجيش و تقلص من مهامه و قد تشكل خطرا على استقرار البلاد.

و بعد أن رأى وزير الدفاع هواري بومدين أصدقاءه الأوفياء يسقطون الواحد تلو الآخر و لتفادي حدوث المزيد من الانزلاقات قام العقيد هواري بومدين بانقلاب عسكري أطاح بحكم الرئيس بن بلة و أعلن العقيد هواري بومدين على إنشاء مجلس للثورة يتكون من 26 عضو و هم: العقيد هواري بومدين مدير الديوان بوزارة الدفاع الرائد شابو، قادة النواحي العسكرية الخمس: الشاذلي بن جديد، صالح سوفي، محمد بن أحمد عبد الغني، عبد الله بلهوشات، سعيد عبيد، قائد الدرك الوطني أحمد بن شريف مدير الأمن رئيس الأركان العامة للجيش الوطني الشعبي الطاهر الزبيري، و السادة: عبد العزيز بوتفليقة، أحمد قايد، شريف بلقاسم، علي منجلي، محمدي السعيد، طيبي العربي، محمد الصالح يحياوي، أحمد مدغري، أحمد محساس، بشير بومعزة، بن سالم شريف، بوجنان أحمد، بن حدو، محند و الحاج.[1]

[1]: رابح عدالة: هواري بومدين مسيرة كفاح و تشييد، دار بغدادي، الجزائر، (د س ن)، ص 20.

عمد العقيد بومدين إلى مخاطبة الرأي العام الوطني و إقناعه بشرعية عمله الانقلابي و الذي اعتبره تصحيحا ثوريا و ليس انقلابا، و ذلك من خلال بيان مجلس الثورة يوم 19 جوان 1965م معددا الأخطاء التي وقع فيها الرئيس بن بلة في سنوات حكمه، وهي:

- الحيلولة دون تكوين حزب ثوري طلائعي يضم كل المناضلين من أجل بناء الجزائر المستقلة الجديدة على أساس اشتراكي.

- عدم تكوين الدولة الجزائرية الحديثة و تجميد كل محاولة لإحداث إصلاح جذري في الأجهزة الإدارية بما يعزل العناصر الانتهازية عن مراكز السلطة.

- إبعاد و تصفية العناصر الانتهازية و غير الثورية من مراكز السلطة و الإثراء الشخصي على حساب الشعب.

- بعثرة أموال الدولة و الشعب و استخدامها لأغراض شخصية و مساومات سياسية.

- فشل السياسة الاقتصادية نتيجة لتدخلات بن بلة التعسفية و إخفائه الأخطاء المرتكبة.

- القيام بأعمال استفزازية و تخريبية ضد وحدة القوى الثورية من مناضلين و وحدة الجيش الشعبي بصفة خاصة.

- الإنحراف بخط الثورة الأساسي من القيادة الجماعية إلى التسلط و التحكم الفردي الذي أسقطته الثورة عندما حطمت الزعامة المصالية.[1]

[1]: عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا، البصائر الجديدة، الجزائر، 2014، ص ص 95- 96.

المطلب الثالث: فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد من 1979 إلى 1992

بعد وفاة هواري بومدين في ديسمبر 1978 تولى رئاسة الدولة رئيس مجلس الشعب –البرلمان- رابح بيطاط، ذلك أن الدستور الجزائري نصَ على أنه في حالة وفاة رئيس الدولة يتولى رئيس البرلمان رئاسة الجمهورية لمدة خمسة و أربعين 45 يوما، يتم اختيار رئيس الجمهورية.[1]

في الاجتماع الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني تم انتخاب الشاذلي بن جديد بالإجماع، فأصبح بذلك ثالث رئيس للجزائر بعد أحمد بن بلة و هواري بومدين، بالإضافة إلى أنه أصبح رئيسا فقد كان يتولى وزارة الدفاع و الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني، و هذه المراكز العليا و المناصب الفوقية التي كان يتمتع بها الشاذلي بن جديد لا تعني أنه كان صاحب السطوة و الحل و الربط، لأن أصحاب الحل و الربط الحقيقيين يفضلون الخفاء و يعتبرون الخروج إلى الأضواء بمثابة زوال قوتهم و مصالحهم و هم لا يريدونها أن تنتهيَ.[2]

كان المشهد السياسي بعد صعود الرئيس الجديد يتلخص في رغبة الشاذلي بن جديد أن يحقق نفسه قدرا من الاستقلالية حتى لا يكون أداة مطيعة في يد الجيش الذي زكاه و دفع به للحلبة السياسية ليتقلد منصب الرئيس.[3]

واجه الرئيس بن جديد طيلة السنين التي قضاها على رأس مؤسسة الرئاسة ضغوطا كبيرة و منافسة شديدة من الضباط الذين عينوه رئيسا، لكنه استطاع التحرر منهم و تحجيم أدوارهم، و مع توازي الشخصيات القوية في نظام بومين كان الشاذلي بن جديد يقدم رحاله، كما فتح الباب لوجوه جديدة بدأت تصعد في

---

[1]: أبو زكريا يحي: الجزائر من أحمد بن بلة و إلى عبد العزيز بوتفليقة، ناشري نت،nashiri. net، 2003، ص 35.

[2]: يحي أبو زكريا، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3]: علي بن محمد، جبهة التحرير بعد بومدين حقائق و وثائق، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص 158.

سلم الرتب العسكرية و قلدت مناصب عالية في قيادة الجيش، و من هذه الأسماء نجد محمد مدين المدعو توفيق و الجنرال محمد بتشين و الجنرال حسين بن علام و الجنرال عبد الله بلهوشات و الجنرال مصطفى بلوصيف، هؤلاء جميعا صنعوا المرحلة الثانية في قيادة الجيش، و التي أعقبت المرحلة الأولى التي حكم فيها بومدين و رجاله.[1]

بعد أحداث أكتوبر 1988 م تمت إقالة الجنرال لكحل عياط من على رأس جهاز الأمن العسكري ليخلفه محمد بتشين الذي رقي إلى جنرال ليصبح الرجل القوي داخل الجيش و هذا قبل أن يتولى خالد نزار وزارة الدفاع سنة 1990، من جهة أخرى كان بلهوشات و بلوصيف أكثر المستفيدين من نظام الشاذلي، حيث حصلا على عدة ترقيات كمكفأة لهما على إعادة هيكلة الجيش، و كلف مصطفى بن لوصيف بمنصب رئيس الأركان من سنة 1984 إلى سنة 1986، ليكون أول عسكري يتقلد هذا المنصب بعد أن ألغاه الرئيس هواري بومين من الهيكلة العسكرية، و قد دخل الجنرال بلوصيف في صراع قوي مع الحرس القديم داخل مؤسسة الجيش، كان الثمن إزاحته من المؤسسة ليعوضه الشاذلي بالجنرال عبد الله بلهوشات الذي وصف بأنه القائد الأكثر استقرارا داخل النظام العسكري.

في هذه الأثناء برز الجنرال خالد نزار بعد أن شارك بنجاح مع الجنرال بلهوشات في تسيير حالة الطوارئ التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988 و التي مهدت له تولي قيادة الأركان خلفا لسابقه المتقاعد الجنرال بلهوشات. و في جانفي 1992 قدّم الشاذلي بن جديد استقالته.[2]

[1] : نفس المرجع السابق، ص 158.

[2]: بلقاسم حسن، بهول محمد: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية و لأزمة السياسية، مطبوعات دحلب، الجزائر، ص 42.

المبحث الثاني: مسار الانتخابات الرئاسية الجزائرية في عهد التعددية السياسية

في هذا المبحث سنحاول رسم مسار الانتخابات الرئاسية الجزائرية في عهد التعددية السياسية، انطلاقا من الإطار القانوني المنظم للانتخابات الرئاسية، إلى مختلف الانتخابات الرئاسية التي شهدتها الجزائر في عهد التعددية السياسية وصولا إلى رئاسيات 2014 و التي تمثل العهدة الأخيرة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد ثلاث عهدات سابقة.

المطلب الأول: الإطار القانوني المنظم للانتخابات الرئاسية

شهدت الجزائر العديد من الإصلاحات الخاصة بالقانون الانتخابي، مبادرة من تغيير البنية التشريعية في دستور 1989.

و الملاحظ للتاريخ السياسي الجزائري يلمس مرحلتين مختلفتين أولهما قبل التعددية السياسية في عهد الحزب الواحد الذي انحصر فيه مفهوم الانتخابات في المفهوم الشكلي الضيق، مما جعل الحزب الواحد يمارس السيادة، أما الشعب فعليه الالتزام، حيث تم توظيف الانتخاب كوسيلة لإضفاء الشرعية على سلطة الحزب الواحد و بقائه في الحكم و الحملة الانتخابية كانت عبارة عن دعاية للنظام الحاكم أو عملية تسويقية لإيديولوجية السلطة، كما كان الاقتراع شكليا، و تميزت هذه المرحلة بـ:

- منع تشكيل أي جمعية ذات طابع سياسي (الأحزاب) رغم ذلك وجدت أحزاب تعمل في السر.
- حق الترشيح محتكر من طرف الحزب على كل المستويات الوطنية و المحلية.
- عدم مشاركة الجماهير في اختيار المرشحين.[1]

[1]: باديس مجاني ، غالية غضبان ، مرجع سبق ذكره، ص 59.

- في انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الاختيار هو اختيار الأشخاص و ليس البرامج لأنها واحدة و هي برنامج جبهة التحرير الوطني FLN.

و منه فإن فكرة تمثيل الشعب وضفت من أجل خدمة إيديولوجية السلطة، لذلك فالحملة الانتخابية قبل التعددية كانت عبارة عن مرشح واحد، برنامج واحد، دعاية لصالح السلطة و اقتراع شكلي (الشعب لا يختار بل يصادق).[1]

أما في مرحلة التعددية السياسية و الحزبية فقد تميزت بصدور العديد من القوانين المنطقية للعملية الانتخابية.

- القانون رقم 13/89 الذي طبق النظام المختلط:

تم إصدار هذا القانون في 07 أوت 1989م بناء على نص المادة العاشرة من الدستور، و التي تضمن الاختيار الحر الديمقراطي لممثلي الحزب، تم تعديله في 27 مارس 1990، من خلال القانون رقم 80-81 المؤرخ في 25 أكتوبر 1980، جاء هذا القانون بجملة من التغييرات أهمها: اعتماد نظام الانتخابات عن طريق القائمة: حدد هذا النظام في المواد 61، 62، أسس النظام الانتخابي.[2]

- القانون 06/90 نظام التمثيل النسبي بالقائمة:

بموجب هذا القانون تم اعتماد نظام انتخابي يجمع بين نظام الأغلبية و نظام التمثيل النسبي، نمط الاقتراع هو الاقتراع العام المباشر و السري، فقد غير صيغة الأفضلية المطلقة و تعويضها بصيغة نظام التمثيل النسبي

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 60.

[2]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 13-89 المتضمن الانتخابات المؤرخ في 5 محرم 1410، الموافق لـ 7 أوت 1989، الجريدة الرسمية، ع 32، ص 848.

بالقائمة، و ذلك باعتماد العتبة الانتخابية، حيث تم اعتماد نسبة 7%عوض 10%من الأصوات الصحيحة التي تتحصل عليها كل القائمة لكي يتم انتخابها، و هذا القانون لم يطبق في أرض الواقع.

القانون رقم 01/12:

صدر في جانفي 2012 كمنظم الانتخابات، و قد نص على الاقتراع هو شخصي و سري،[1]و أبرز التغيرات التي أتى بها قانون 01/12:

- استعمال صناديق شفافة.
- حظر استخدام دور العبادة و المؤسسات و الإدارات العمومية من أجل جمع تواقيع دعم المرشحين أو القيام بحملات انتخابية.
- استبدال التوقيع على لائحة الناخبين ببصمات الناخبين.[2]
- قانون الانتخابات سنة 2019:

لقد أصدر المشرع الجزائري القانونين العضويين 19-07 و 19-08 و المتعلقين تواليا بالسلطة المستقلة للانتخابات و القانون المعدل لقانون الانتخابات 16-10 و ذلك بغية تلبية و لو بالحد الأدنى من مطالب الحراك.

و لتحقيق هذه الغاية، أحدثت سلطة وطنية مستقلة للانتخابات، عهدت إليها كل الصلاحيات الخاصة بالعملية الانتخابية و كذا مراقبتها، و بالتالي تحويل المهام التي كانت منوطة بالوزارة المكلفة بالداخلية إلى هذه

---

[1]: الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المتعلق بنظام الانتخابات، المادة 315، الجريدة الرسمية، ع1، 12 جانفي 2012، ص 13، 22.

[2]: عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية-دراسة لنظرية الدولة و الحكومة و الحقوق و الحريات العامة، ط4، منشأة المعارف، مصر، ص 243.

السلطة لتصبح بموجب هذا التعديل الجهة المسؤولة عن جميع العمليات ذات الصلة بالانتخابات بداية من استدعاء الهيئة الانتخابية إلى غاية الإعلان عن النتائج الأولية.

و يتضمن هذا القانون العضوي ست (06) مواد تتعلق بتعديل ثلاثة و أربعين (43) مادة و إدراج مادتين جديدتين و هما على التوالي (13 مكرر) و (207 مكرر).

و تتعلق أهم الأحكام المعنية التعديل في منح الصلاحيات التالية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات:

أولا: القوائم الانتخابية

تعتبر مرحلة التسجيل في القوائم الانتخابية هي واحدة من أهم إجراءات العملية الانتخابية، و التي تنعكس آثارها و طرقة تنظيمها على كافة المراحل اللاحقة، مما جعل المشرع يوليها اهتماما في هذا التعديل لحمايتها من كافة أشكال التلاعب و التزوير التي قد تشوبها، و من التعديلات التي جاءت في القانون ما يلي:

- إحداث بطاقة وطنية تحت مسؤولية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، (المادة 13 مكرر) حيث كانت البطاقة الوطنية سابقا من اختصاص وزارة الداخلية على مستوى البلديات.
- إعداد القوائم الانتخابية و مراجعتها الدورية أو بمناسبة كل استحقاق انتخابي أو استفتائي في كل بلدية من طرف لجنة بلدية لمراجعة القوائم الانتخابية و الي تعمل تحت إشراف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كما جاء في (المادة 15).
- إعداد القوائم الانتخابية و مراجعتها في كل دائرة دبلوماسية أو قنصلية من قبل لجنة لمراجعة القوائم الانتخابية (المادة 16). [1]

[1]: قانون عضوي رقم 19-07 المؤرخ في 2019/09/14 المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الجريدة الرسمية، عدد 55، المؤرخ في 2019/19/15، ص 14.

- إعلان رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن فتح فترة مراجعة القوائم الانتخابية البلدية و اختتامها بكل وسيلة مناسبة (المادة 17) بدلا من رئيس المجلس الشعبي البلدي و رئيس الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية كما كان معمولا به سابقا.

- حفظ القائمة الانتخابية البدية حت مسؤولية السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالأمانة الدائمة للجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية (المادة 23).

- إعداد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بطاقة الناخب التي تكون صالحة لكل الاستشارات الانتخابية، و تسليمها لكل ناخب مسجل في القائمة الانتخابية (المادة 24).

ثانيا: الاقتراع

- توزيع الناخبين بمقرر من المندوب الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، على مكاتب التصويت (المادة 27).

- تعيين أعضاء مكتب التصويت و الأعضاء الإضافيين بمقرر من المندوب الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من بين الناخبين المقيمين في إقليم الولاية، نشر قائمة أعضاء مكاتب التصويت و الأعضاء الإضافيين بمقر المندوبية الولائية و البلدية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات و مقر الولاية و المقاطعة الإدارية و الدوائر و البلديات المعنية، إمكانية تعديل القائمة في حالة اعتراض مقبول، الذي يجب أن يقدم كتابيا للمندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات و يكون معللا قانونا (المادة 30). [1]

[1]: نفس المرجع السابق، ص 15.

- إمكانية رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بطلب من المندوب الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بقرار و بالتنسيق مع الممثليات الدبلوماسية و القنصلية و المندوبيات المعنية تقديم تاريخ افتتاح الاقتراع بمائة و عشرون (120) ساعة (المادة 33).
- السهر على توفير اللوازم و الوثائق الانتخابية (المادة 35).
- تحرير الوكالات الصادرة عن الأشخاص المقيمين بالتراب الوطني بعقد أمام رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية (المادة 57).
- إشراف السلطة الوطنية المستقلة على شغال اللجنة الانتخابية الولائية (المادة 54).[1]

المطلب الثاني: فترة حكم الرئيس محمد بوضياف من جانفي 1992 إلى جوان 1992

قبل الحديث عن هذه المرحلة ينبغي الإشارة إلى التجربة الديمقراطية التي دخلتها الجزائر و أسفرت عن فوز التيار الإسلامي في الدور الأول من أول انتخابات تشريعية تعددية، الأمر الذي لم تقبله فئة النخبة السياسية الحاكمة و كانت النتيجة إيقاف المسار الانتخابي في 12 جانفي 1992.

دفعت الأزمة السياسية التي صاحبت توقيف المسار الانتخابي بالنخبة الحاكمة إلى البحث عن شخصية تاريخية ثورية حيادية لعضوية المجلس الأعلى للدولة، فاختير السيد " محمد بوضياف لرئاسة المجلس.[2]

لقد قرر محمد بوضياف العودة رغم ما كانت تتخبط فيه البلاد من خلاف كاد يؤدي بها لحرب أهلية، الأمر الذي استغربت منه كل الجهات و عبرت عنه بأنه الرجل المناسب في الوقت غير المناسب.

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 17.

[2]: غازي الحيدوسي، الجزائر التحرير الناقص، دار الطبعة للطباعة و النشر، بيروت، 1997، ص 173.

و تعود هذه الأزمة إلى فترة حكم الشاذلي بن جديد و الإصلاحات التي نضمها، و من بينها انتخابات 26 ديسمبر 1991 م، [1] حيث فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدورة التشريعية الأولى و استعدت للدورة الثانية، [2] ثم ألغيت الجمعية الوطنية السابقة و أعلن الشاذلي بن جديد إستقالته في 11 جانفي 1992، ما خلف فراغا دستوريا خطيرا، فتم تشكيل لجنة استشارية أفضت إلى فكرة الرئاسة الجماعية، و هي ما عرف باسم المجلس الأعلى للدولة، و عين محمد بوضياف على رأس المجلس المؤقت لتسيير المرحلة الانتقالية لا تتعدى السنتين، أي حتى إنتهاء عهده عهدة الرئيس، ثم العودة إلى الانتخابات.[3]

عزم الرئيس محمد بوضياف على أن يسود العدل و المساواة في البلاد، كما لابد أن تحظى مؤسسات الدولة باحترام الجميع، و طلب من الشعب أن ينهض مع السلطة نهضة واحدة للقضاء على الفتنة و رفع البلاد، و عبر عن ذلك بمقولته الشهيرة " هذه يدي أمدها للجميع و بدون استثناء من أجل المساعدة و التعاون لبناء الجزائر". و مما جاء في خطته هو العمل على إلغاء الفساد و الرشوة و محاربة أهل الفساد في النظام و إحقاق العدالة الاجتماعية.[1]

بدأ بوضياف يكتشف بعض المتناقضات حيث وجد الوضع معقد للغاية في الجزائر كما أشار، غير المتاعب السياسية و الأمنية التي صادفها محمد بوضياف، فقد وجد وضعا اقتصاديا مزريا و مديونية بلغت 26 مليار دولار ، كما فوجئ بوضياف بكساد الزراعة و المؤسسات الانتاجية العاطلة و البطالة المتفاقمة و اختلاسات بالجملة الأمر الذي جعل مهمة صندوق النقد الدولي في فرض مزيد من الشروط على الجزائر سهلة للغاية.

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 173.

[2]: عبد الحميد إبراهيمي: في أصل المأساة الجزائرية – شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر (1958- 1999)، مركز الدراسات الموحدة العربية، بيروت، 2001، ص 223.

[3]: خالد عمر بن قفة: الرئيس محمد بوضياف على موعد مع الموت، دار الهدى، الجزائر، 1998، ص 135.

[1]: يحي أبو زكريا، مرجع سبق ذكره، ص 65.

و وسط عجز كامل في مواجهة التحديات، و عندما كانت الدماء تراق في العديد من ربوع الوطن، طرح بوضياف مشروع التجمع الوطني الديمقراطي الذي كان ناقصا في أطروحته، و كل ما طرحه محمد بوضياف في هذا السياق هو ضرورة أن يعيش الجزائريون من أجل الجزائر و أن يتحدوا فيما بينهم لتجاوز الأزمات الخانقة التي تعصف بالجزائر. و كان شعار هذا التجمع الجزائر أولا و قبل كل شيء، و قد ظل هذا التجمع يراوح مكانه بسبب عدم إقدام الناس على الانتساب إليه.

و من جهتها الأحزاب الثقيلة التي فازت في الانتخابات التشريعية اعتبرت التجمع الوطني بمثابة العودة إلى الأحادية السياسية، و أنه مناورة جديدة من السلطة لتجميد التعددية السياسية و إلغاء المسار الديمقراطي، أما عبد الحميد مهري الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني فقد اعتبر أن تجمع بوضياف مشروع لم يتضح بعد كامل الوضوح و لم يتبلور بعد بالرغم من بيانات و تصريحات حوله، و اعتبر أن التعددية في الوقت الراهن ضرورية و أنها الضمان الوحيد للانتقال من نظام الحزب الواحد إلى النظام الديمقراطي التعددي.

و في كل خطبة ظل بوضياف يدعو إلى الانضمام إلى تجمعه الذي بقي مجرد فكرة حتى بعد اغتياله، كما كان في خطبه يركز على قوة السلطة الجزائرية و ضرورة استرجاع هيبة الدولة المفقودة.

ليس هذا فحسب، بل إن محمد بوضياف كرر مرارا مصطلح المافيا التي تمسك بمقاليد المال و النفوذ في الجزائر، و كان بوضياف حملها أسباب تردي الأوضاع في مجملها في الجزائر.

و أخذ محمد بوضياف يُصَّعد من هجومه على المافيا المتنفذة في الجزائر بقوله أنها هي التي نخرت الاقتصاد و فقرت الشعب و اختلست ملايير الدولارات، و كان في خطبه طالب الشعب الجزائري بتطهير السلطة من الفيروسات التي نبتت في شرايين الحكم و دوائر القرار.[1]

[1]: نفس المرجع السابق، ص 65.

تولى محمد بوضياف رئاسة المجلس الأعلى للدولة 166 يوما لم يحقق فيها ما كان يسعى إليه، فالوضع الأمني ازداد تدهورا و بات القتل هو السمة الغالبة، و لم يقدر بوضياف أن يطفئ لهب الفتنة الذي امتد إلى محمد بوضياف نفسه الذي لم يسلم من الغدر. [1]

اغتيل في 29 جوان 1992، و تم اختيار " علي كافي " لخلافة " محمد بوضياف " في 02 جويلية 1992. تميزت فترة حكمه بإنشاء المجلس الوطني الانتقالي (CNT) بهدف مساعدة المجلس الأعلى للدولة في ملئ الفراغ الدستوري و استشارة أعضائه في قضايا السياسة و الاقتصاد.[2]

المطلب الثالث: فترة حكم الرئيس علي كافي من جويلية 1992 إلى 1994

إن انتقال علي كافي على رأس السلطة كان طبقا للدستور الذي ينص على تولي رئيس المجلس الشعبي الرئاسة في حالة شغور كرسي الرئاسة لمدة 45 يوما.

بعد اغتيال محمد بوضياف تولى علي كافي المجلس الأعلى للدولة في 02 جويلية 1992[3] ثم كلف وزير الدفاع اللواء اليمين زروال برئاسة الدولة مؤقتا [4] و لقد تم إضافة عضو خامس هو رضا مالك رئيس المجلس الاستشاري الوطني للحفاظ على القيادة الخماسية في ظروف سياسية و أمنية و اقتصادية صعبة نتيجة لسياسة التشدد التي و الحل الأمني منذ توقيف المسار الانتخابي و إعلان حالة الطوارئ التي ساهمت في تصاعد أعمال العنف.[5]

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 66.

[2]: غازي الحيدوسي، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[3]: عبد الرزاق مقري: التحول الديمقراطي في الجزائر، (د ب ن)، (د س ن)، ص 07.

[4] : خالد نزار: مذكرات خالد نزار، دار الشهاب، لجزائر، 1999، ص 232.

[5]: عبد الجاسور ناظم: موسوعة علم السياسة، دار المجدلاوي، عمان، 2004، ص 65.

حيث تم سن مرسوم مكافحة الإرهاب و التخريب و إنشاء المحاكم الخاصة لمواجهة كل أعمال العنف المنتشرة عبر أرض الوطن. تم إنشاء المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في 05 أكتوبر 1993 نفس المجلس الذي أنشئ سنة 1976 لمواجهة الصعوبات بكل أشكالها.

و كذلك تم تعيين وزير جديد للدفاع الوطني اللواء اليمين زروال بعد تخلي خالد نزار عنه عضو المجلس الأعلى للدولة في 10 جويلية 1993 في عهد علي كافي بهدف الحياد، و الاعتماد على أسلوب الحوار في لقاءات ثنائية و متعددة، حيث أعلن علي كافي في خطابه للأمة يوم 14 جانفي 1993 محاولا استدراك غياب بعض التشكيلات السياسية عن المؤسسات السياسية بأن دعاها إلى حوار حول فكرة " فكرة استشارة الشعب حول مشروع وطني جديد و جمهورية ديمقراطية عصرية متفتحة " لأجل ذلك تم إنشاء لجنة الحوار الوطني بتاريخ 13 أكتوبر 1993 من أجل إنجاح الحوار و الحياد و تتكون من ثماني أشخاص منها ثلاث شخصيات عسكرية و خمسة شخصيات مدنية برئاسة يوسف الخطيب أحد قادة الولاية الرابعة التاريخية التي شرعت لقاءات ثنائية مع الأحزاب تحضيرا لندوة الوفاق الوطني التي عقدت سنة 1994 بحضور بعض الشخصيات و الأحزاب و ممثلي عن الإرادة و الجيش الذي تولى مهمة تعيين وزير الدفاع في 31 جانفي 1994 في منصب رئيس الدولة خلفا للقيادة الجماعية.

إنشاء المجلس الاستشاري و الانتقالي الوطني كان يدخل في إطار إنشاء مؤسسات بديلة للمؤسسة التشريعية بهدف إعطاء الشرعية، و قرار إنشاء المجلس الاستشاري يعود إلى حاجة المجلس الأعلى للدولة إلى جهاز مساعد له في المسائل القانونية الاستشارية الذي كان إنشاؤه في 04 فيفري 1994.[1]

[1]: حسن مزرود: الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر 1989- 2010، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 207.

كما انعقدت ندوة الحوار الوطني في جانفي 1994 بغياب القوى الكبرى الداعية للمصالحة الوطنية، و لم تشارك الأحزاب الكبيرة في هذا الاجتماع باستثناء حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية و حركة مجتمع السلم، كما طغى على الاجتماع المنظمات و الجمعيات التي تدور في فلك السلطة كالاتحاد العام للجزائريين بأمينها العام عبد الحق بن حمودة الذي أصبح أكثر تأثيرا. و تم حل المجلس الأعلى للدولة و تعيين وزير الدفاع اليامين زروال رئيس جديد للدولة خلفا لعلي كافي الذي سلم المهام للرئيس الجديد في جلسة بروتوكولية في جانفي 1994.[1]

المطلب الرابع: فترة حكم الرئيس اليامين زروال من 1994 إلى 1999

في أواخر جانفي 1994 تسلم اللواء اليمين زروال رسميا رئاسة الدولة الجزائرية في مرحلة انتقالية لا تتجاوز ثلاث سنوات، تتلخص مهامه في إعادة الأمن و الاستقرار، و أدى اليمين الدستورية في 11 فيفري 1994 صرح " بأن الجيش سيعمل على إخراج البلاد من الأزمة و لكن بواسطة الحوار ".

في هذه الفترة كانت الجزائر تعيش وضعا اقتصاديا خانقا فهي لم تعد قادرة على تسديد ديونها، و كانت جل القطاعات التابعة للقطاع العام مصابة بالشلل.[2] و قد رافق هذا الانهيار الاقتصادي تصعيد أمني خطير الذي شمل كل ولايات القطر الجزائري.[3] و كان قادة الإنقاذ يطالبون زروال بالسماح لهم بعقد اجتماع موسّع يضمّ كافة أعضاء مجلس الشورى في جبهة الإنقاذ الإسلامية، كما طالبوا بأن يسمح لهم الالتقاء بالقادة الميدانيين للجيش الإسلامي للإنقاذ حتى يتمكّنوا من تقييم الوضع و اتخاذ القرار المناسب، و من جهته كان زروال يطالب قادة الإنقاذ بإصدار بيان يدينون فيه العنف الذي تشهده الجزائر.[4] بدا اليمين

---

[1]: رابح لونيسي، مرجع سبق ذكره، ص 356.

[2]: إسماعيل قيرة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[3]: يحي أبو زكريا، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[4]: لحسن بركة: أبعاد الأزمة في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 1997، ص 58.

زروال منذ توليه رئاسة الدولة بمظهر المحاور و الداعي لحل سياسي للأزمة الأمنية التي تتخبط فيها البلاد، وشهدت عدة ولايات جزائرية مسيرات طالبت بالمصالحة و الحوار الوطني، و تعد هذه المسيرات أول شرخ داخل دواليب السلطة لصالح المصالحة الوطنية، لكن فشلت هذه المسيرات بسبب الضغوط التي مورست على المشاركين فيها.[1]

شرع الرئيس اليمين زروال في التفكير في وضع دستور جديد للبلاد مبني على حوار واسع مع كل القوى السياسية و الاجتماعية للبلاد، و حدد يوم 28 نوفمبر 1996 كموعد للاستفتاء عليه، و صوّت الشعب بأكثر من عشرة ملايين من أصل ستة عشر مليون مسجل بنعم بنسبة 80.75 %، و أهم ما نص عليه الدستور صراحة تحديد مدة التداول على السلطة بنص المادة 74 من الدستور و كانت مدة المهمة الرئاسية خمس سنوات، مع إمكانية تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة.[2]

و كذلك أكد دستور 1996 على مبادئ التعددية السياسية الواردة في دستور 1989 إلا أنه كرس الآليات السلطوية لدستور 1976 و عمل على تكريس و تقوية النظام الرئاسي.

بصفة عامة فإن النظر في الإصلاحات كانت من طرف وضع دستور يضفي مظاهر التعددية و التداول على السلطة بتحديدها بعهدتين، و في نفس الوقت جعلها خالية من رهان التداول على السلطة.[3]

و في صيف 1997 عرفت الجزائر مجازر رهيبة راح ضحيتها الآلاف من الجزائريين ،كما تعرضت الجزائر في هذه الفترة لضغوط دولية مطالبة بتحقيقات حول المجازر، التي تعود أسبابها إلى الانتخابات التشريعية في جوان 1997 و فاز فيها التجمع الوطني الديمقراطي، ثم جاء بعده في الترتيب حزب جبهة التحرير و حركة مجتمع السلم.

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 58.

[2]: إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[3]:عبد الناصر جابي: الانتخابات –الدولة و المجتمع– دار القصبة، الجزائر، 1998، ص 218.

و أمام هذا الوضع خاطب الرئيس اليمين زروال الشعب الجزائري يوم 11 سبتمبر 1998 قائلا أنه سيختصر ولايته الرئاسية التي كان يفترض أن تنتهي سنة 2000 و يستقيل دون التعبير عن أسباب الاستقالة، و أعلن أيضا أنه سيجري انتخابات رئاسية مبكرة يوم 16 أفريل 1999، و قد حاول زروال الدفاع عن عهدته بقوله أنه استطاع أن يمهد لانتخابات رئاسية شفافة و نزيهة و يكرس مبدأ التداول على السلطة.

المطلب الخامس: العهدات الرئاسية للرئيس عبد للعزيز بوتفليقة

الفرع الأول: انتخابات 1999 م و مرشح الإجماع

أزيد من 100 ألف قتيل و خسائر مادية قدّرت بملايير الدولارات تلك هي الحصيلة المبدئية للفتنة الجزائرية التي اندلعت بعد إلغاء المسار الإنتخابي و استقالة الشاذلي بن جديد، و الانتخابات الرئاسية المبكرة التي دعا إليها اليامين زروال تندرج ضمن محاولات لحل الأزمة. فبعد استقالة اليمين زروال و تنظيمه لانتخابات رئاسية مسبقة في 16 أفريل 1999 بدأ التسابق إلى كرسي الرئاسة و بدأت المشاورات و المناورات السياسية، حيث ظهر المرشح عبد العزيز بوتفليقة الذي تم إقناعه من طرف السلطة العسكرية، الذين أحسوا بالحاجة إلى وجه سياسي قوي لاستقرار شؤون الحكم و رفع حالة الحرج دوليا، و وقع الاختيار على هذا الأخير الذي تم إقناعه للترشح لرئاسة الجمهورية.

و بمجرد الإعلان عن فتح باب الترشح للرئاسة قدّم أكثر من 28 مرشحا ملفاتهم، و بعد فرزها من قبل المجلس الدستوري أصدر هذا الأخير قراره بشأن من يحق لهم مزاولة الحملة الانتخابية، و كانت القائمة تضم الأسماء الآتية:[1]

[1]: يحي أبو زكريا، مرجع سبق ذكره، ص ص 105- 106.

1- عبد العزيز بوتفليقة

2- أحمد طالب الإبراهيمي

3- مولود حمروش

4- عبد الله جاب الله

5- حسين آيت أحمد

6- مقداد سيفي

7- يوسف الخطيب

إن الإعلان عن قبول المرشحين السبعة ساهم في ظهور تكتلات سياسية بين الأحزاب و المرشحين، و كانت كالآتي:

التكتل الأول:تكتل مرشح الإجماع عبد العزيز بوتفليقة، يضم أربعة أحزاب:

1- جبهة التحرير الوطني

2- التجمع الوطني الديمقراطي

3- حركة مجتمع السلم (حمس)

4- حركة النهضة و منظمات، كالاتحاد العام للعمال الجزائريين و منظمة المجاهدين.

التكتل الثاني: تكتل ستة أحزاب، التي أعلنت عن تدعيم و مساندة المرشح مولود حمروش، و عرفت بمجموعة "القوى الوطنية"، و ما يميزه أنها أحزاب صغيرة و ضمت كل من:[1]

[1]: أحمد طالب الإبراهيمي: المعضلة الجزائرية الأزمة و الحل 1989- 1999، دار الأمة، الجزائر، 1999، ص 225.

1- الحركة الوطنية للشبيبة الجزائرية

2- التجمع الوطني الدستوري

3- التجمع من أجل الوحدة الوطنية

4- الحركة الوطنية للطبيعة و النمو

5- الاتحاد من أجل الديمقراطية و الحريات

التكتل الثالث: تكتل أربعة مرشحين سمي بتكتل " أرضية الاتفاق السياسي و الميثاق الانتخابي" الذين اتفقوا على التنسيق فيما بينهم و تشكيل جبهة ضد تزوير الانتخابات، و لقد ضم أربعة مرشحين هم:

1- حسين آيت أحمد

2- عبد الله جاب الله

3- يوسف الخطيب

4- أحمد طالب الإبراهيمي

و يلاحظ على تلك التكتلات أنها ضمت عدة أحزاب مختلفة و تعد بمثابة تعددية سياسية و حزبية و تحالف بينها، فالتكتل الأول للسلطة و أحزابه للمحافظة على السلطة، أما التكتل الثاني و الثالث بمثابة تحالف للمعارضة للوقوف أمام التزوير و مواجهة مرشح السلطة و التنسيق فيما بينهما للتمكن من الانتشار على المستوى الوطني لمراقبة العملية الانتخابية في الميدان، و داخل اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات برئاسة محمد بجاوي.[1]

[1]: نفس المرجع السابق، ص 225.

ركز كل المرشحين على موضوع المصالحة الوطنية و ضرورة إنقاذ البلاد و إخراج الجزائر من أزمتها، و في الوقت الذي اختار فيه كل مرشح ولاية معينة، فقد اختار عبد العزيز بوتفليقة ولاية قالمة مسقط رأس الرئيس الجزائري هواري بومدين الذي كان بوتفليقة في عهده في أوج تألقه.

و كان لافتا أثناء الحملة الانتخابية وقوف كافة الجمعيات و الأحزاب و المؤسسات القريبة من السلطة إلى جانب عبد العزيز بوتفليقة الأمر الذي أثار حفيظة المرشحين الباقين و الذين اتهموا السلطة بأنها وضعت ثقلها لإنجاح عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، و لاسيما ما عرف بمرشح الإجماع أو مرشح السلطة.

و رغم هذه المخاوف استمرت الحملة الانتخابية ساخنة فاتحة كل ملفات الفتنة الجزائرية و آليات معالجتها، و قد أجمع كل المرشحين على ضرورة طيّ صفحة الماضي و تكريس مشروع المصالحة الوطنية، و وعد أحمد طالب الإبراهيمي بإطلاق سراح قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ و السماح لهم بمعاودة العمل السياسي، و الوعد نفسه تبنّاه المرشح عبد الله جاب الله.

أما المرشح حسين آيت أحمد طالب السلطة الجزائرية باستحضار مراقبين دوليين لمراقبة الانتخابات لقطع الطريق عن التزوير، و كان رد السلطة على حسين أيت أحمد بأنه لا داعي للمراقبين الدوليين مادامت الحكومة قد شكّلت ما يسمى بلجنة مراقبة الانتخابات و عهدت رئاستها إلى القاضي الجزائري الدولي محمد بجاوي أحد أعضاء محكمة لاهاي الدولية.[1]

[1] : يحي أبو زكريا، مرجع سبق ذكره، ص 109.

و كات الطبقة السياسية تتخوف من التلاعب في أصوات الجالية لجزائرية في الخارج و الذي يقدّر عددها بمليوني صوت، حيث بقيت الصناديق الانتخابية ثلاثة أيام في مقار القنصليات الجزائرية في الخارج قبل فرزها، و كذلك الأمر بالنسبة لأصوات الجنود و رجال الأمن و العاملين في هذه الدوائر.

و بعد أن تأكد للمرشحين أحمد طالب الإبراهيمي و مولود حمروش و عبد الله جاب الله و مقداد سيفي و يوسف الخطيب و حسين أيت أحمد أن هناك قرارا من المؤسسة العسكرية بإيصال عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الرئاسة قرروا و بشكل جماعي الانسحاب من الحلبة بحجة أن الانتخابات المبدئية التي جرت في المراكز الانتخابية التي خصصت لأفراد الجيش و القوى الأمنية و كذلك المكاتب المتنقلة في المناطق البعيدة و في السفارات الجزائرية في الخارج قد وقع فيها تزوير فاضح، و أن ممثلي المرشحين منعوا من الإشراف و مراقبة عملية الاقتراع في هذه الأماكن.

و شكّل انسحاب الستة المرشحين صدمة كبيرة على المؤسسة العسكرية و على الرئيس اليامين زروال الذي وعد بإجراء انتخابات حرة و نزيهة و شفافة، و كانت أول ردّة فعل لزروال أنه ألقى خطابا موجّها إلى الشعب الجزائري بثّه التلفزيون الجزائري جاء فيه أن الانتخابات ستتواصل و لا يمكن لأي كان أن يعرقلها أو يؤدي بالبلاد إلى طريق مسدود. و ردّ المرشحون المنسحبون بقولهم أنهم لن يعترفوا بشرعية هذه الانتخابات المزورة لصالح مرشح السلطة عبد العزيز بوتفليقة، و بناء عليه اتهم المنسحبون الرئيس زروال و رئيس الأركان محمد العماري بعدم احترام تعهداتهم بإجراء انتخابات نزيهة.[1]

أما عبد العزيز بوتفليقة فقد تهجّم على المنسحبين و اعتبرهم خارجين عن القانون و خصوصا عندما توالت تصريحات المنسحبين ضدّ عبد العزيز بوتفليقة، فيوسف الخطيب أحد المرشحين المنسحبين كان يعتبر

[1]: نفس المرجع السابق، ص 109.

بوتفليقة مرشح العسكر، و وقف ضدّ اختيار قيادة الجيش بوتفليقة ليكون رئيسا للجزائر عام 1994 م خلف للمجلس الأعلى للدولة.

لكن بمجرد بداية عملية التصويت في المكاتب المنتقلة و الخاصة يوم 12 أفريل، أصدر المرشحون الستة بيانا أشاروا فيه إلى وقوع عمليات تزوير في المكاتب المنتقلة و الخاصة لصالح المرشح عبد العزيز بوتفليقة، بأن طالبوا بضرورة إلغاء نتائج المكاتب، و مقابلة رئيس الجمهورية لتحديد موقفه من سير عملية الانتخابات.[1]

إن انسحابهم دفع رئيس الجمهورية للرد عليهم في خطاب في نفس اليوم بأنه ليس من صلاحية أية مؤسسة أن تتدخل في أي مسار انتخابي جار قصد إلغاء مرحلة منه، و أن المسار الانتخابي قد دخل مرحلة لا رجعة فيها، و أن العملية ستجرى بصفة عادية و أنه لن يسمح بأن تتكبد هذه الإرادة أية عرقلة أو أية محاولة تقود البلاد إلى وضعية انسداد واصفا قرار انسحاب 06 مرشحين بأنه انسحاب سياسي و هو تقصير للواجب و إخلال بالمسؤوليات الواجب تحملها و على عدم صلاحية التبريرات المقدمة مع ثقل القرار المتخذ و خطورته، و دعا المواطنين التصويت بكثافة.[2]

أما بوتفليقة الذي بقي وحده في السباق فقد قرّر أن يواصل و استمر في الثناء على المؤسسة العسكرية، و لطالما كان يردّد بأنه مدين للجيش لأنه أنقذ الدولة و ما بقي من سمعتها و لأنه كان محرك الديمقراطية.[3]

إن عملية الانتخاب لم تتوقف و استمرت في موعدها 15 أفريل 1999 في غياب 06 مرشحين و ممثليهم لتتحول الانتخابات التعددية إلى استفتاء على المرشح عبد العزيز بوتفليقة الذي حصل على 73.79 %من الأصوات بنسبة مشاركة بلغت 60.25 %، و هو ما يعتبر كافيا لتولي السلطة.

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 110.

[2]: مولود ديدان: مباحث في القانون و النظم السياسية في الجزائر، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2005، ص 398.

[3]: يحي أبو زكريا، مرجع سبق ذكره، ص 111.

و أفرزت النتائج التالية:[1]

- عدد الناخبين المصوتين: 10.539.751 من عدد الناخبين المسجلين 17.494.136
- عدد الأصوات الملغاة: 455.574
- عدد الناخبين الممتنعين: 6.954.385
- نسبة المشاركة: 60.25 %.

جدول رقم (01): جدول يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1999

المرشحون	عدد الأصوات المتحصل عليها	نسبة الأصوات المتحصل عليها
1- عبد العزيز بوتفليقة	7.442.139	% 73.79
2- أحمد طالب الإبراهيمي	1.264.094	% 12.53
3- عبد الله جاب الله	398.416	% 03.95
4- حسين آيت أحمد	319.523	% 03.17
5- مولود حمروش	311.908	% 03.09
6- مقداد سيفي	226.371	% 02.24
7- يوسف الخطيب	122.826	% 01.22

المصدر: مولود ديدان:مباحث في القانون و النظم السياسية في الجزائر،دار النجاح للكتاب،الجزائر،2005، ص398

[1]: مولود ديدان، مرجع سبق ذكره، ص 398.

الشكل رقم 01: نسبة الاصوات المتحصل عليها في الانتخابات الرئاسية لسنة 1999

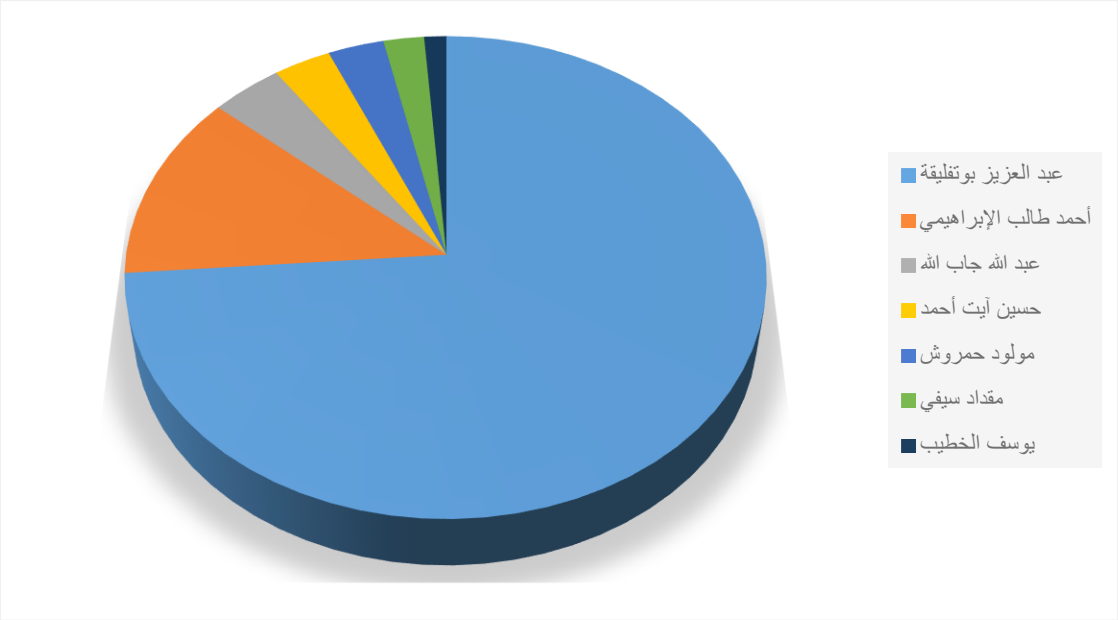

المصدر: مولود ديدان:مباحث في القانون و النظم السياسية في الجزائر،دار النجاح للكتاب،الجزائر،ص398

من خلال الجدول و الشكل البياني أعلاه يلاحظ أن قرار الانسحاب و مقاطعة الانتخابات من المرشحين لم يؤثر على سير الانتخابات و لم يلق صداه.

و بصفة عامة فإن المعارضة لم تقاطع الانتخابات و حاولت تغيير النظام عن طريق الانتخابات الرئاسية و تكتلت لتحقق التداول، لكنها انسحبت بسبب الخروقات و عدم كفاية الضمانات التي قدمتها السلطة و ضعفها.

– **الإقبال على التصويت**: يرجع نسبة المشاركة أن قرار الانسحاب و مقاطعة الانتخابات من المرشحين الستة لم يؤثر على سير الانتخابات و لم يلق صداه.

– كشفت الانتخابات عن ضعف تنظيم و انسجام داخل الأحزاب و غياب التداول البيني من خلال الأزمات التي عرفتها مثل أزمة جبهة التحرير الوطني، و التجمع الوطني الديمقراطي و حركة النهضة بالانقلاب

على قيادتها لمساندة مرشح لا ينتمي إلى صفوفها بما يخرق قوانينها و يعبر عن ضعف برامجها و افتقارها لكوادر حزبية تعتمد عليهم في المواعيد الانتخابية للدفاع عن برامجها و مبادئها.

– فوز عبد العزيز بوتفليقة على بقية المرشحين يرجع إلى دعم و اختيار المؤسسة العسكرية له، لإعطاء غطاء سياسي للهدنة الموقعة بين الجيش الوطني الشعبي و الجيش الإسلامي و تحقيق المصالحة و قانون الوئام المدني لتجاوز أزمة العنف.

– و هناك من أرجع فوز بوتفليقة إلى كفاءة الرجل و قدرته الخطابية الفائقة على اقناع المواطنين و إيمانه بفكرة المصالحة الوطنية و إلى الدعم الذي لقيه من مجموعة من الأحزاب، و بعض المنظمات كالمنظمة الوطنية للمجاهدين و غيرها.

و بصفة عامة فإن المعارضة لم تقاطع الانتخابات الرئاسية و تكتلت لتحقيق التداول، لكنها انسحبت بسبب الخروقات و عدم كفاية الضمانات التي قدمتها السلطة و ضعفها.

الفرع الثاني: العهدة الثانية لبوتفليقة 2004 م

إن تعيين علي بن فليس رئيس للحكومة بعد استقالة أحمد بن بيتور بسبب خلاف مع الرئيس حول الصلاحيات في أوت 2000 م، الذي دعم مرشح الإجماع عبد العزيز بوتفليقة و كان مديرا لحملته الانتخابية التي ساعدته لتولي الأمانة العامة للحزب و بعد عودته إلى السلطة، فتحت المجال لبن فليس لإعلان ترشحه و منافسة بوتفليقة، حيث نظم المؤتمر الثامن للحزب في مارس 2003 م، الذي خرج بقرارات تؤكد استقلالية قرارات الحزب عن مؤسسات الدولة.[1]

إن ترشح علي بن فليس أزعج بوتفليقة لأنه ترشح في مؤتمر استثنائي للحزب لكنه تماطل ليشتد الصراع بينهما على السلطة، جعله يدخل أزمة كبيرة أدت إلى حركة تصحيحية أطاحت بابن فليس و جاءت ببلخادم

[1]: نفس المرجع السابق، ص 391.

و تمت إقالته من رئاسة الحكومة في 5 ماي 2003 م،[1] و تعيين أحمد أويحي مكانه، و على إثرها ظهرت الحركة التصحيحية بدعم من بوتفليقة بقيادة عبد العزيز بلخادم لتطهير الموالين لبن فليس. و ما يلاحظ على المعارضة تحول حلفاء الرئيس إلى خصومه، و الخصوم إلى الحلفاء للبحث عن الامتيازات.

إن إقالة بن فليس و تعيين حكومة أحمد أويحي يدخل في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية و إنشاء لجنة سياسية وطنية لمراقبة الانتخابات برئاسة سعيد بو الشعير و دعوة مراقبين دوليين لإعطاء مصداقية و التأكيد من شفافية الاقتراع لأن السلطة بحاجة لذلك لتغطية بعض تجاوزاتها و عدم احترامها لدولة القانون (القضاء).[2]

تنافس في الانتخابات الرئاسية المنظمة يوم 08 أفريل 2004 ستة مرشحين، في حين قضى المجلس الدستوري بعدم شرعية كل من أحمد طالب الإبراهيمي، و سيد أحمد غزالي و موسى تواتي، و لم يقدم حسين آيت أحمد ترشحه. [3] فقد اكتفوا بقبول ستة مرشحين عن أحزاب مختلفة لكنها لا تملك الحجم و القوة لمواجهة مرشح السلطة لإعطائها الطابع التعددي و تبرير شرعية الاستمرارية و خلافة نفسها و هم: [4]

1- عبد العزيز بوتفليقة (مرشح التحالف، السلطة)

2- علي بن فليس (مرشح جبهة التحرير الوطني)

3- عبد الله جاب الله (مرشح حركة الإصلاح الوطني)

4- سعيد سعدي (مرشح التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية)

5- لويزة حنون (مرشحة عن حزبها حزب العمال)

6- علي فوزي رباعين (مرشح عن حزبه عهد 54)

---

[1]: عبد الرزاق مقري، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] : مولود ديدان، مرجع سبق ذكره، ص 392.

[3]: مصطفى بلعور: الانتخابات الرئاسية و التشريعية في الجزائر 1999- 2007 استمرارية أم حل، دفاتر السياسة و القانون، أفريل 2011، ص 172.

[4] : مولود ديدان، مرجع سبق ذكره، ص 393.

و قد وضعوا برامج انتخابية ركزت على ضرورة صيانة الديمقراطية و النهوض بالتنمية و مواجهة مرشح السلطة، بينما ركز مرشح السلطة على ضرورة السير نحو تحقيق المصالحة الوطنية لحل المشكلة الأمنية و الاقتصادية.[1]

حظيت الانتخابات الرئاسية باهتمام واسع على الصعيدين الإقليمي و الدولي، حيث حضر 130 مراقبا دوليا و تابعوا عملية الاقتراع و واكبوا التطورات السياسية المصاحبة لها، و يبدو من خلال التعليقات المسايرة للعملية الانتخابية أو تلك التي أعقبت الإعلان عن النتائج النهائية أن التنافس التعددي على الرئاسة لم يكن عرضة لما يشكك في نزاهته، فالمؤسسة العسكرية التي دأبت على التدخل في صنع النتائج و انتقاء الرؤساء المتمتعين بجاهزية الاشتغال تحت سلطتها، التزمت موقفا أقرب من المراقبة من بعيد، منه إلى الحياد المطلق فاسحة المجال للتنافس التعددي، و لربما دشنت بهذا السلوك سبيل التحول إلى مؤسسة محترفة.

إن إعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة بتلك النسبة الكاسحة جاءت أقرب لما يشبه الاستفتاء الشعبي على سنوات حكمه و التي حقق خلالها إنجازات لا يمكن إنكارها سواء على صعيد إعادة الاستقرار نسبيا إلى الجزائر من خلال برنامج الوئام المدني الذي طبقه بعد شهور قليلة من نجاحه في دورته الرئاسية الأولى أو خلال الانجازات الاقتصادية الجزئية التي حققها حيث يمكن القول أنه على الرغم مما تعانيه الجزائر من أزمات فإن الوضع الاقتصادي أفضل بكثير عما كان عليه قبل توليه الحكم، و يتجلى ذلك في زيادة احتياطي الجزائر من العملة الصعبة من 04 مليارات دولار وقتها إلى 30 مليار حسب بيانات 2002. و إن الرئيس بوتفليقة لم يستطع تخفيض نسبة البطالة و التضخم بالصورة المطلوبة خلال فترة رئاسته الأولى.[2]

و قد أسفرت نتائجها على ما يلي:

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 393.

[2]: مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره، ص ص 172- 173.

- عدد المسجلين أكثر من 18 مليون ناخب
- عدد الأصوات المعبر عنها" 10.179.702
- نسبة المشاركة 59.1 %.[1]

جدول رقم (02): جدول يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 08 أفريل 2004:

المرشحون	عدد الأصوات المتحصل عليها	نسبة الأصوات المتحصل عليها
1- عبد العزيز بوتفليقة	8.651.723	% 85.1
2- علي بن فليس	653.951	% 6.5
3- عبد الله جاب الله	511.526	% 5
4- سعيد سعدي	197.111	% 1.9
5- لويزة حنون	101.630	% 1
6- علي فوزي رباعين	63.761	% 0.6

المصدر: مولود ديدان:مباحث في القانون و النظم السياسية في الجزائر،دار النجاح للكتاب،الجزائر،ص394

شكل رقم (02): يمثل الشكل نتائج الانتخابات الرئاسية 08 أفريل 2004

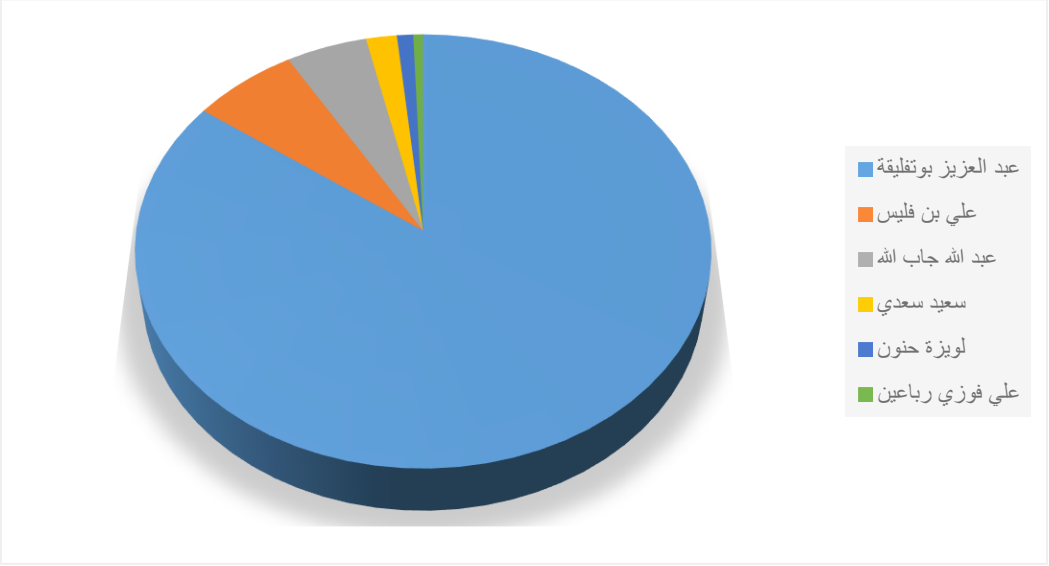

المصدر: مولود ديدان:مباحث في القانون و النظم السياسية في الجزائر،دار النجاح للكتاب،الجزائر،ص394

[1]: مولود ديدان، مرجع سبق ذكره، ص 393.

من خلال الجدول و الشكل المبين أعلاه يتضح ضعف الأحزاب المشاركة أو المقاطعة، فرغم تعددها ينتهي الأمر إلى مرشح السلطة.[1]

الفرع الثالث: العهدة الثالثة لبوتفليقة 2009 م

قبل انتهاء العهدتين طرحت مسألة تعديل الدستور و العهدة الثالثة لضمان استمرارية السلطة الحاكمة حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية الذي وقف و صوت ضد تعديل الدستور و فتح العهدات، و اعتبر أن التعديل يؤدي إلى الطابع الشخصي للنظام، و رفضت القوى الاشتراكية المشاركة في البرلمان و التعديل و فتح العهدات، في حين أيدته حركة (حمس) و التجمع الوطني الديمقراطي و جبهة التحرير الوطني و حزب العمال و بعض النواب الوطنية و المستقلون و حركة الإصلاح الوطني.

و تقدم العديد من المواطنين بطلبات الترشح وصلت حوالي خمسين طلب، لكنهم لم يتمكنوا من تجاوز عقبة جمع 75 ألف توقيع، و في الأخير أعلن بوعلام بسايح رئيس المجلس الدستوري يوم 2 مارس 2009 عن قراره بملفات المرشحين المقبولين للانتخابات الرئاسية 9 أفريل 2009، و يتعلق الأمر بـ:

1- بوتفليقة عبد العزيز (مرشح التحالف الرئاسي)

2- تواتي موسى (الجبهة الوطنية)

3- حنون لويزة (حزب العمال)

4- محمد السعيد (حركة العدل و الوفاء غير المعتمدة)

5- علي فوزي رباعين (حزب عهد 54 مرشح 2004)

6- محمد جهيد يونسي (حركة الإصلاح الوطني)[2]

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 394.

[2]: علي زغدود: نظام الأحزاب السياسية في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 21.

لقد تقدم المرشحون المقبولون ببرامج تدعوا إلى المصالحة و تجاوز الأزمة التي تعيشها الجزائر، و حثوا المواطنين على المشاركة لمواجهة مرشح السلطة، أما مرشح السلطة أعلن في برنامجه الانتخابي الاستمرارية، بينما أعلنت كل من جبهة القوى الاشتراكية، و التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية و حركة النهضة عن مقاطعة الانتخابات الرئاسية و العهدة الثالثة.

كما أنشئت في 7 مارس 2009 م اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات الرئاسية من طرف الرئيس و أسندت رئاستها للسيد محمد تقية وزير عدل سابق بمجموع 29 عضو لتشمل جميع الأحزاب المعتمدة بمعدل ممثل لكل حزب و ممثل عن كل مرشح و الدعوة إلى حضور ملاحظين دوليين بهدف إعطاء المصداقية للعملية و إثبات المشاركة و إبعاد شبهة التزوير.

و قد أفرزت الانتخابات الرئاسية 9 أفريل 2009 م النتائج الآتية:

- عدد الهيئة الناخبة المسجلة: 2003600
- نسبة المشاركة 74.54 %مرتفعة مقارنة بـ 1999 م. [1]

جدول رقم (03): نتائج الانتخابات الرئاسية 09 أفريل 2009 م

ترتيب المرشحين	النسبة المتحصل عليها من الأصوات المعبر عنها
1- عبد العزيز بوتفليقة (مرشح التحالف)	% 90.24
2- لويزة حنون (حزب العمال)	% 4.22
3- موسى تواتي (الجبهة الوطنية الجزائرية)	% 2.31
4- محمد جهيد يونسي (حركة الإصلاح الوطني)	% 1.37
5- علي فوزي رباعين	% 0.93
6- محمد السعيد (حركة الوفاء و العدل)	% 0.92

المصدر: مولود ديدان:مباحث في القانون و النظم السياسية في الجزائر،دار النجاح للكتاب،الجزائر،ص399

[1]: نفس المرجع السابق، ص 22.

الشكل رقم (03): يوضح الشكل نتائج الانتخابات الرئاسية 09 أفريل 2009

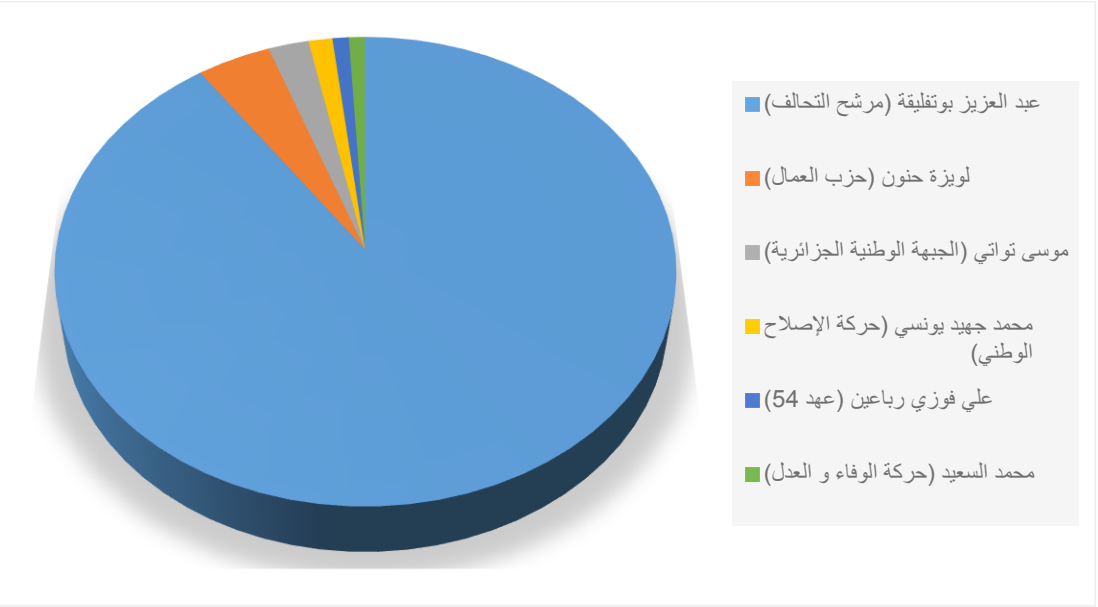

المصدر: مولود ديدان:مباحث في القانون و النظم السياسية في الجزائر،دار النجاح للكتاب،الجزائر،2005، ص399 .

الفرع الرابع: العهدة الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 2014

من يوم أعلنت رئاسة الجمهورية عن ترشح بوتفليقة لمقام الرئاسة كمترشح حر في الاستحقاق للانتخاب المهم، بدت المعالم لمشهد يتكرس بتظافر جمعيات جماهيرية و منظمات و نقابية و وكلاء مهمتهم قيادة حملة الرئيس و نقل فكرة – التوقعات بترشح الرئيس- إلى فكرة – الواقع – الذي سيتم إقراره ميدانيا و إحصائيا بمنطق دستوري، إذ بدا محيط الرئاسة مرتاحا لتجاوب الوكلاء الحزبيين خصوصا ما يعرف بأحزاب الحملة الانتخابية –حزب جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي و حزب تاج المنشق الإسلامي عن حمس و حزب الحركة الشعبية و غيرها من المنظمات التي تسمى بالجماهيرية في الجزائر.[1] و في زمن قياسي استطاع محيط الرئيس أن يجمع ما يتجاوز 4 ملايين توقيع، و هو رقم بعيد إحصائيا عن جميع منافسي

[1] : بوحنية قوي: الانتخابات الرئاسية في الجزائر: العهدة الرابعة لبوتفليقة و تحديات المشهد، مركز الجزيرة للدراسات، (د ب ن)، 13 ماي ،2014، ص 03.

الرئيس المترشح. و لا شك أن هذا الرقم المذهل هو من شكل خارطة الانتخابات الرئاسية بالهندسة الانتخابية اللاحقة ليوم إعلان النتائج يوم 18 أفريل و شكل بالقطع صدمة للمترشحين الآخرين في سباق الرئاسة.

حمل الرئيس في جعبته خطابا حافلا بالإنجاز لسنوات 15 تعزز فيها الاقتصاد الجزائري بخزينة تدفقت دولاراتها للاستثمار في السلم الاجتماعي بشكل تجاوز كل الارتدادات الاحتجاجية، و ببراعة مهيمنة سوّق الرئيس لنفسه صورة الكاريزما الرئاسية على مدار 15 سنة في شكل بدا فيه متصدرا للمشهد دون غيره خصوصا أن البطالة تقلصت و عادت الجزائر من واجهة الدبلوماسية لتتصدر الواجهة الدبلوماسية و السياسة الخارجية في إدارة أزمات إفريقيا خصوصا أزمة مالي، و بدت الجزائر في عهد بوتفليقة و في عهدته الثالثة عصية على الربيع العربي الذي وصفه مدير حملته بأشنع الأوصاف.[1]

و في حملة انتخابية دامت أقل من شهر ابتدأت بتاريخ 23 مارس إلى غاية 13 أفريل قادها وكلاء الرئيس السبعة من ممثلي الأحزاب و النقابات بشكل رددوا فيه أثناء تجمعاتهم الانتخابية عظمة الإنجازات بصورة جعلتهم يتحدثون عن ماض و ليس عن مستقبل، و مع ذلك فالجزائر أو على الأقل المتابعون للشأن السياسي كانوا أكثر التفاتا حول شخص بوتفليقة الذي أكّد مرارا على تقديم نفسه كمترشح حر رغم كونه محسوبا على حزب جبهة التحرير الوطني الذي يعتبر رئيسها الشرفي، و هذا ما صنع الإستثناء في هذه الحملة بحكم غياب المرشح الرئيسي عبد العزيز بوتفليقة و توكيل شخصيات سياسية و حكومية لتنوب عنه في تنشيط حملته الانتخابية.[2]

---

[1] : نفس المرجع السابق، ص 03

[2]: كمال بوقرة، طارق سعيدي: المعالجة الإعلامية للحملة الانتخابية لرئاسيات 2014 في الصحافة المكتوبة الخاصة، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، العدد 08 ج 01، خنشلة، جوان 2017، ص 40.

و في الوقت الذي كانت الحملة يقودها منافسوه الخمسة: لويزة حنون، علي بن فليس و موسى تواتي و علي فوزي رباعين و عبد العزيز بلعيد ، كان محيط الرئيس متحكما جدا في خارطة سياسية يرسم هندستها المستقبلية لمرحلة ما بعد الرئاسة في معركة بدا متأكدا من حسم نتائجها في الدور الأول رغم دعاوى و اتهامات البعض بالتزوير و هو ما تنافى مع تقارير دولية و إفريقية و كذا رد المجلس الدستوري الذي رأى عدم دستورية الطعون و عدم قبولها من الناحية الشكلية.

لقد بلغت نسبة المشاركة ما يعادل 51.70 بالمائة و هو ما اعتبر في نظر المحللين انقساما كبيرا و تصدعا في السلوك الانتخابي السياسي الجزائري و تذمرا من رتابة في العمل السياسي الحزبي و قتامة أيضا في المشهد السياسي الذي لا يمكن إنكاره.

لا يمكن بأية حال إنكار أن الخطاب الشديد و المحموم الذي شنَه وكلاء المترشح الفائز بوتفليقة كان له سبب في حسم نتيجة الانتخابات، فالشعارات التي حُملت أثناء الحملة هي شعارات ذات لون واحد، و هو ما فهمه الناخبون من أن انتخابات بوتفليقة يعني تجاوز سنوات الجمر التي أودت بحياة أكثر من 200 ألف قتيل قبل حكم بوتفليقة، و هو ما يسمى في الذهنية الجزائرية بالعشرية السوداء، و لذلك حمل وكلاء الرئيس شعار السلم كمرادف لاستمرار بوتفليقة في الحكم و عدم المجازفة، و المجازفة هنا هي انتخاب غيره من البدائل، و قد أعرب عن هذا الاتجاه الوزير سلال في جميع حملاته التي جاب فيها البلاد طولا و عرضا بهذه الشعارات، إذ بلغ عدد تجمعات الرئيس ما يقارب 136 تجمعا تميزت بلغط كبير و نقاش ارتبط بعالم من لغة الاحتجاج و التنديد أحيانا من طرف المعارضين و الحاضرين للاجتماعات و لغة التطمين و تقديم الوعود من طرف قادة الحملة التي حملت شعار: تعاهدنا.[1]

[1]: بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

و مع ذلك، يتزايد شعور كبير لدى الجزائريين بأن الرئيس الفائز بوتفليقة يتعامل بالعقلية الأبوية بحيث يجسد وعوده في تشبيب الإدارة و حكامة الحياة السياسية و تحقق الديمقراطية المطمئنة و بناء دستور توافقي تشارك فيه المعارضة و الانفتاح على الجميع.

و يعتبر الجانب الاقتصادي من أهم الألغام التي ينتظر أن يتم تفكيكها في العهدة الرابعة خصوصا أن اقتصاد الجزائر خلال العهدات الثلاث اعتمد بشكل كلي على الريع البترولي، و من مؤرقات الاقتصاد الجزائري إشكاليات التشغيل و السكن و تغول الإدارة على المواطن و تفشي البيروقراطية و الفساد الإداري، إذ لوحظ أن عدد الشكاوي الإدارية تزايد نهاية السنة الفارطة بأكثر من 150 بالمائة، و هو ما تطلَب إعادة النظر في مبادئ الخدمة العمومية و تسهيل تقريب الإدارة من المواطن.

و على سبيل الختم فقد قدَم الناخب الجزائري صكًا استحقاقيًا للرئيس الفائز بوتفليقة، و هو ما جعل الرئيس يوم الإثنين 28 أفريل، و أثناء تأدية اليمين الدستوري، و بعد خطاب القسم، يعترف بالجمائل و الامتنان للشعب و الأحزاب و المنظمات المحلية و الإقليمية في خطاب قصير و لكنه ضمَنه مكتوبا في 11 صفحة حول معالم نظرته للمستقبل السياسي و الدستوري.[1]

سعى الرئيس في أول خطاب مكتوب اكتفى بقراءة جزء منه عقب أداء مراسيم اليمين الدستورية، إلى استمالة المعارضة التي تسعى إلى إيجاد تحالف منيع قادر على مجابهة السلطة لتحقيق الانتقال الديمقراطي السلمي، قائلا بأن لديه إدارة حازمة في تعزيز الوفاق الوطني، و جعل الديمقراطية تقطع أشواطا، بفتح ورشة الإصلاحات السياسية، التي ستفضي إلى مراجعة الدستور مراجعة توافقية، من خلال استدعاء القوى

[1]: نفس المرجع السابق، ص 05.

السياسية و أبرز منظمات المجتمع المدني، و الشخصيات الوطنية للإسهام في هذا العمل " بالغ الأهمية "، في كنف احترام المبادئ الأساسية للدستور، من دون الإضرار بمواقف المشاركين في الاستشارة.[1]

و عن الوعود التي أدلى بها في خطاب تنصيبه لعهدة رابعة، لم يقدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وعودا كثيرة و لم تحمل مشروعا جديدا للجزائريين، فالمصالحة و محاربة الإرهاب و تعديل الدستور و تعزيز التنمية و الثبات على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، خطاب يردده الرئيس منذ 15 سنة.[2]

و يؤكد المحللون أن الوضع السياسي الجزائري سيخضع عمليا لعملية جراحية بمنظار دقيق تأخذ بعين الاعتبار الرهانات الاستعجالية و الرهانات الاستراتيجية كقضايا الشغل و التعديل الدستوري، و تطويق الملفات العالقة التي ترتبط بنوع و طبيعة الاحتجاجات.

في الوقت ذاته تراهن المعارضة على خلق قطب ديمقراطي يساهم في تغيير الخارطة السياسية و خلخلة بناء النظام السياسي الحالي، غير ان أهم معضلة تعترضها لحد الساعة هو عدم وجود أرضية عمل متماسكة و توافقية تجعلها تقف في موقف الندَ السياسي لغريم بقي متماسكا و عصيا على فهم مكنونات و آليات عمله، يضاف إلى ذلك تشظي خطاب المعارضة و غيابها الميداني عن ساحة العمل الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي لأسباب متشابكة.[3]

---

[1]: لطيفة بلحاج: دستور توافقي .. رد الاعتبار للبرلمان و استكمال المصالحة، جريدة الشروق اليومي، العدد 4361، 29 أفريل 2014، ص 04.

[2]: حميد يس: بوتفليقة يستنسخ تعهدات عمرها 15 سنة، جريدة الخبر، العدد 7418، 29 أفريل 2014، ص 02.

[3]: بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

جدول رقم (04): النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية الجزائري وفق بيان المجلس الدستوري الذي تلاه رئيس المجلس الدستوري مراد مدلسي لسنة 2014

الناخبون المسجلون	22.880.678
الناخبون المصوتون	11.600.984
نسبة المشاركة	% 50.70
عدد الأصوات الملغاة	1.132.136
الأصوات المعبر عنها	10.468.848

المصدر: بوحنية قوي: الانتخابات الرئاسية في الجزائر: العهدة الرابعة لبوتفليقة و تحديات المشهد، مركز الجزيرة للدراسات، (د ب ن)، 13ماي 2014، ص08.

أما الأصوات التي تحصل عليها كل مترشح، فإنها جاءت مرتبة ترتيبا تنازليا، كما يأتي:

جدول رقم (05): جدول يوضح الأصوات المتحصل عليها لكل مترشح لرئاسيات 2014

قائمة المترشحين	النتائج
السيد عبد العزيز بوتفليقة –مترشح حر –	8.531.311
السيد علي بن فليس –مترشح حر –	1.288.338
السيد عبد العزيز بلعيد –مترشح جبهة المستقبل –	0.030328
السيدة لويزة حنون –مترشحة حزب العمال –	157.792
السيد علي فوزي رباعين –مترشح حزب عهد 54 –	105.223
السيد موسى تواتي –مترشح الجبهة الوطنية الجزائرية –	58.154

المصدر: بوحنية قوي: الانتخابات الرئاسية في الجزائر: العهدة الرابعة لبوتفليقة و تحديات المشهد، مركز الجزيرة للدراسات، (د ب ن)، 13ماي 2014، ص09.

المبحث الثالث: الصحافة المكتوبة و العملية الانتخابية في الجزائر

إن دور الإعلام في الانتخابات محكوم بمبدأين في قانون حقوق الإنسان: أولا مبدأ الانتخاب الحر و المشاركة السياسية، و ثانيا مبدأ حرية الرأي و التعبير، هذان المبدآن من المبادئ الأساسية في جميع الوثائق و الاتفاقيات الدولية و الإقليمية لحقوق الإنسان، و من واقع مختلف المعايير و الممارسات الدولية و الإقليمية للإعلام و الانتخابات، فإن هناك مجموعة من المحددات الأساسية لدور الإعلام في تغطية الانتخابات بكل حرية ونزاهة.

و تقتصر نزاهة و تنافسية العملية الانتخابية على سلامة صناديق الاقتراع أو إجراءات التصويت فحسب، و لكن يلعب الإعلام دورا مهما في مجمل مراحل العملية الانتخابية، و يحدد نزاهة هذا الدور مستوى تنوع و توازن التغطية الإعلامية للأطراف متنافسة في الانتخابات، و حق الناخبين في الإلمام بأفكار و برامج المرشحين دون تدخل أو احتكار يفسد تنوع و تعددية الرسالة الإعلامية. و فيما يلي سنحاول معرفة مجمل الإجراءات و المحددات الأساسية للإعلام في تغطية العملية الانتخابية.

المطلب الأول: واقع الحملات الانتخابية في الجزائر

تخضع الحملة الانتخابية في الجزائر لمجموعة قوانين تضمن شفافيتها و نزاهتها فهي تفتح قبل واحد و عشرون يوما من تاريخ الاقتراع و تنتهي قبل يومين من ذلك التاريخ، فهي بهذا تدوم 19 يوما، أما في[1] حالة وجود دورتين للانتخابات فإنها تبدأ قبل 12 يوما من تاريخ الاقتراع و تنتهي قبل يومين، و تكون مدتها

[1]: إدريس بوكرا: نظام انتخاب رئيس الجمهورية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 85.

10 أيام. و تتجسد نشاطات الحملة الانتخابية في القيام بتجمعات و تنظيم الإشهار عبر وسائل الإعلام، و توزيع الملحقات السياسية و المناشير.[1]

فالتجمعات يجب تنظيمها في أماكن مغلقة لتسهيل التحاق المواطنين، و تخضع للتصريح المسبق قبل ثلاث أيام من تاريخ التجمع، أما فيما يتعلق بالملصقات فيجب أن تكون في أماكن مسموح بها، و مخصصة لهذا الغرض بداية من التاسعة صباحا إلى غاية الساعة الخامسة ساء، و ما يتعلق بالتغطية الإعلامية للحملة الانتخابية أثار الكثير من الحساسية بالرغم من أن القانون الانتخابي نص على استفادة كل مترشح من مجال عادل، و تكون حصص المرشحين متساوية، إلا أنه لم يوفر ضمانات لتحقيق ذلك، باستثناء اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات التي لها حق التدخل في حال الإخلال بهذا المبدأ.

و هناك جملة من الممنوعات يجب الالتزام و التقيد بها أثناء ممارسة الحملة الانتخابية، و هي:

فيما يتعلق بتمويل الحملة الانتخابية في الجزائر أصبحت الآن تكلف نفقات باهضة و السبب في ذلك يعود إلى أن مدة الحملة الانتخابية عمليا تستغرق زمنا طويلا مما هو منصوص عليه قانونا، و مما لا شك فيه أن للمال دور كبير في سير الانتخابات، و أن تباين المركز المالي للمرشحين قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص، لذلك لجأ المشرع إلى تنظيم تمويل الحملة الانتخابية عن طريق وضع حد أقصى لنفقات المرشح، و أكد على ضرورة الكشف عن كل المساهمات في الحملة الانتخابية.[2]

---

[1]: نفس المرجع السابق، ص 85.

[2]: باديس مجاني ، غالية غضبان ، مرجع سبق ذكره، 2017، ص 56.

نجد أن المادة 203 من قانون الانتخابات تنص على " يتم تمويل الحملات الانتخابية بواسطة موارد صادرة عن مساهمة الأحزاب السياسية، مساعدة محتملة من الدولة، تقدم على أساس الإنصاف، و مداخيل المرشح، تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.[1]

و تطبيقا لذلك نجد أن مصدر موارد الحملة الانتخابية محددة في الحالات الثلاث السابقة فقط، و يحضر على كل مرشح سواء في انتخابات وطنية أو محلية أن يتلقى هبات نقدية أو عيينية أو أية مساهمة أخرى مهما كان شكلها من أية دولة أجنبية أو شخص طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية.

فعملية تمويل الحملات الانتخابية هي وضع اعتمادات مالية رهن إشارة إدارة الحملة الانتخابية، من أجل بناء هياكلها و تسيير شؤونها، و مواجهة ما تتطلبه هذه الحملة من نفقات: استطلاع رأي، إعلانات و ملصقات، تجمعات و ندوات تلفزيونية.[2]

و بخصوص قيمة الحملات الانتخابية، فقد حددتها المادة 205 من نفس القانون تنص على: " لا يمكن أن تتجاوز نفقات حملة المرشح للانتخابات الرئاسية ستين مليون دينار (000.60.000 دج) في الدور الأول، و يرفع هذا المبلغ إلى ثمانين مليون دينار (80.000.000 دج) في الدور الثاني.

و تنص المادة 207 على: " لا تتجاوز نفقات الحملة الانتخابية لكل قائمة في الانتخابات التشريعية حدا أقصاه مليون دينار (000 000 1 دج) عن كل مرشح".[3]

- أما في الواقع فلا يمكن الحصول على تحديد دقيق و حقيقي لمصادر و قيمة الموارد المالية المخصصة للحملات الانتخابية، فهي في كثير من الأحوال تعد من الأسرار، رغم ذلك استطاعت بعض التقارير

---

[1]: الجريدة الرسمية، القانون المتعلق بالانتخاب، المؤرخ في 18 صفر 1433هـ الموافق لـ 12 يناير 2012م، ص 26.

[2]: باديس مجاني ، غالية غضبان ، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[3]: الجريدة الرسمية، القانون المتعلق بالانتخابات 2012، مرجع سبق ذكره، ص26.

رصد العديد من الظواهر السلبية لدور المال في الحملات الانتخابية و ذلك في العديد من الدول و منها الجزائر، و أهمها:

- استخدام المال في التأثير على الناخبين.
- استئجار أصحاب السوابق لممارسة أعمال العنف لإرهاب المرشحين المنافسين.
- الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين من حيث الدعاية الانتخابية، فمرشح السلطة تسخر له الأموال و الإمكانيات المادية و البشرية، أما باقي المرشحين فيعجز بعضهم عن تغطية حتى الجزء القليل من الحملة مكتفيا بالمال المعطى له من طرف الدولة لتغطية الحملة الانتخابية.[1]

المطلب الثاني: أشكال و خصائص الحملات الانتخابية في الجزائر

هناك بشكل عام ثلاثة أنواع للحملة و هي الحملة البيضاء التي تعني النشاط العلني المكشوف عبر وسائل الاتصال بالجماهير كالإذاعة و الصحف و غيرها، و تقابلها الحملة السوداء، و هي عكس الأولى و تكون مستورة و لا تكشف عن مصادرها، و تتوسط هذين النوعين الحملة الرمادية هذا الأخيرة لا تخف مصادرها و لكنها تخفي الهدف المراد تحقيقه.

أما في الجزائر فيمكننا توضيح ثلاث أشكال من الحملات، و هي:[2]

1- الحملة الانتخابية الخاصة بالرئاسيات: و يكون مجال التركيز في الحملة الانتخابية على المميزات و الصفات الشخصية للمرشح و كدى إنجازاته و مواقفه الوطنية، السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية من القضايا العالمية، و يكون الهدف التركيز على حجم التأثير على القطاع الأكبر من جمهور الناخبين، خاصة إذا كان

---

[1]: باديس مجاني ، غالية غضبان ، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2]: عبد الجبار شعيبي: الحملة الانتخابية في الجزائر بين قانونية الممارسة و التطبيق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46 ديسمبر 2016، قسنطينة، 2016، ص 556.

المرشح يتمتع بجاذبية و خصائص استثنائية، كمواقفه في الثورة أو مواقفه من القضايا العالمية و غيرها، و عموما يمكن القول أن الحملة الانتخابية في الرئاسيات الجزائرية تتميز بتركيزها على إعطاء صورة كارزمية لشخص المرشح، و أنه يملك الحلول لكل المشاكل التي تعاني منها الأمة أكثر من تركيزها على الوسائل و الكيفيات المتاحة لدى المرشح و التي يطرحها في برنامجه الانتخابي من أجل حل تلك المشاكل، و هذا عن طريق كثافة التغطية تقابلها محدودية في المدة الزمنية و الاتصال المباشر مع الجمهور الناخب.

2- الحملات الانتخابية الخاصة بالانتخابات النيابية: و يكون التركيز فيها على سير الحملة الانتخابية على الأسس الحزبية و الانتماء الحزبي، و على مدى ما يتمتع به الحزب السياسي من شعبية و جماهيرية.

و يمكن تصنيف هذا الشكل من الحملات الانتخابية إلى صنفين كذلك رغم عدم وجود فروق جوهرية بينهما من حيث السمات و الخصائص، و هما الحملة الانتخابية الخاصة بالتشريعات و الحملة الخاصة بالانتخابات المحلية الولائية و البلدية.

3- الحملات الانتخابية الاستفتائية: و تكون الحملة الانتخابية مركزة على قضية معينة، برزت أهميتها و أصبحت قضية ملحة تستوجب أخذ رأي العامة، و يختلف الاستفتاء عن العملية الانتخابية العادية سواء الرئاسية أو التشريعية، فالناخب غير مطالب بالتقصي عن الأشخاص، و لكن عن المشاريع المعروضة عليه و حتى يتسنى له ذلك يجب أن يطرح عليه النص بشروحات مختلفة.

و بالنسبة للحملة الاستفتائية، فإننا لا نجد في القوانين الانتخابية الجزائرية فرزا بين ما يسمى بالحملة الانتخابية أو التشريعية و الحملة الاستفتائية، كما لا نجد تعريفا خاصا بها لكن عموما يمكنن القول أنها الفترة التي تسبق الاستفتاء، يستطيع الناخب أن يقرر من خلالها التصويت لصالح النص أو ضده.[1]

[1]: نفس المرجع السابق، ص 556.

غير أن الأمر ليس بهذه البساطة خصوصا أن المواطنين يتلقون أثناء الحملة الاستفتائية معلومات نوعا ما موجهة، لذا فإنه لا يجب أن تكون هذه الحملات كالحملة الرئاسية أو التشريعية، إذ يجب أن تكون تعليمية، لكن المتتبع للتجارب الاستفتائية سواء في القانون المقارن أو في النظام السياسي الجزائري، أثبتت تحول الاستفتاءات إلى مسألة ثقة في شخص رئيس الجمهورية، ففي فرنسا كان للاستفتاء الشعبي في عهد الرئيس شارل دوغول خصيصة مزدوجة، إذ كان يتضمن في نفس الوقت الموافقة على نص معين، و كذلك تأكيد لشخص رئيس الجمهورية القائم و استبعاده، و هو ما حدث فعلا في الجزائر، سواء في الاستفتاء المتعلق بالوئام المدني أو الاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية، إذ غالبا ما يستعمل الرؤساء الحملات المتعلقة بالاستفتاءات كوسيلة يبنون من خلالها سياستهم العامة في غير شؤون الدولة مما يجعل الناخب لا يستطيع أن يفرق بين ما يعرض عليه و من يعرض عليه، الأمر الذي يدعو الكثير إلى اعتبار هذه الحملات نوع من التزكية لشخص الحاكم.[1]

المطلب الثالث: دور الصحافة المكتوبة الجزائرية في الحملات الانتخابية

يلعب الإعلام دورا مهما في المجتمع الحديث كوسيلة لنشر المعلومات، و يكتسب هذا الدور أهمية خاصة وقت الانتخابات، نظرا لحقيقة أن وسائل الإعلام عبر أداء أنشطتها بطريقة نزيهة، تسهم في إنجاز انتخابات حرة و ديمقراطية، إذ لا تقتصر نزاهة و تنافسية العملية الانتخابية على سلامة صناديق الاقتراع أو إجراءات التصويت، و لكن يلعب الإعلام دورا مهما في مجمل مراحل العملية الانتخابية، و يحدد نزاهة هذا الدور مستوى تنوع و توازن التغطية الإعلامية للأطراف المتنافسة في الانتخابات، و حق الناخبين في الإلمام بأفكار و برامج المرشحين دون تدخل أو احتكار يفسد تنوع و تعددية الرسالة الإعلامية.

[1]: نفس المرجع السابق، ص 557.

إن الحديث عن الإعلام و الانتخابات في المنطقة العربية يكتسب أهميته من كون معظم حكومات المنطقة تحتكر القطاع الأكبر من وسائل الإعلام المرئي و المسموع و المقروء، كما أن وسائل الإعلام في معظم البلدان العربية تخضع لقيود قانونية، تحول دون نمو إعلام حر و تعددي. هذا الواقع –بلا شك –يقوض من فرص ولوج القوى السياسية المتنافسة للأحزاب الحاكمة للإعلام، و من توصيل برامجها و أفكارها للناخبين.

إن دور الإعلام في الانتخابات محكوم بمبدأين في قانون حقوق الإنسان:

الأول مبدأ الانتخاب الحر و المشاركة السياسية، و الثاني يتمثل في مبدأ حرية الرأي و التعبير، هذان المبدآن من المبادئ الأساسية في جميع الوثائق و الاتفاقيات الدولية و الإقليمية للإعلام و الانتخابات، يأتي في مقدمتها ضمان الحرية و التعددية الإعلامية، و التي تعني حماية الإعلام من تدخل و تعسف السلطة، و كفالة الحق في إصدار و تملك و إدارة المؤسسات الإعلامية المرئية و المسموعة و المقروءة و توافر مقومات استقلال المؤسسات الإعلامية المملوكة ملكية عامة من حيث استقلال الإدارة و السياسات التحريرية، و تمثيل هذه المؤسسات للمجتمع بكل تياراته السياسية و الفكرية و الدينية و العرقية، كما أن الإعلام الخاص هو الآخر مطالب بالالتزام بالمهنية و الموضوعية، و احترام الجمهور في المعرفة، و ذلك من واقع المسؤولية الاجتماعية و الأخلاقية، مع وجود الحد الأدنى من الالتزامات القانونية، خاصة في مجال الإعلام المرئي و المسموع، و تقوم أيضا محددات دور الإعلام في الانتخابات على احترام مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين، و التزام وائل الإعلام بتثقيف و توعية الناخبين بمختلف المراحل و إجراءات العملية الانتخابية،[1] و أن يشكل الإعلام فرصة للحوار العام الديمقراطي في المجتمع، و توافر آليات مستقلة لمراقبة و متابعة الأداء

[1]: (د م)، ترجمة تامر عبد الوهاب و آخرون: حرية الإعلام و نزاهة الانتخابات، سلسلة قضايا حركية (23)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، (د.ب.ن)، (د.س.ن)، ص 17.

الإعلامي أثناء تغطية الانتخابات. و تتوزع المسؤولية في هذا الإطار على اللجان الانتخابية و الأجهزة المشرفة على الإعلام و القضاء و النقابات من خلال تطوير العمل بمواثيق الشرف الصحفي.

و لمتابعة سير العملية الانتخابية في الدول العربية قامت منظمات غير حكومية بمجهودات في ترسيخ تقليد مراقبة أداء وسائل الإعلام في تغطية العمليات الانتخابية.

ففي تقرير الأمم المتحدة الخاص بحرية التعبير سنة 1999 حدد المقرر مجموعة من المبادئ التي يجب احترامها لضمان الشفافية و الحرية و التعددية في تغطية الحملة الانتخابية من قبل وسائل الإعلام، حيث يؤكد التقرير على ضرورة توفر العوامل التالية:

1- تجنب سيطرة أو احتكار وسائل الإعلام من طرف فئة صغيرة، حتى نضمن تنوع الأفكار و الأصوات.

2- يجب على الصحافة الحكومية أن تغطي جميع مظاهر الحياة الوطنية، و أن تضمن توفير آراء مختلفة، كما يجب ألا تتحول الصحافة الحكومية إلى بوق دعاية يخدم مصالح حزب سياسي واحد، أو أن تتحول إلى وسيلة تستعملها الحكومة لإقصاء الأحزاب و المجموعات السياسية الأخرى.

3- يجب توفير أكثر ما يمكن من المعلومات للناخبين قبل انطلاق الحملة الانتخابية، كما يجب أن توفر الدولة الحرية المطلقة لوسائل الإعلام.[1]

4- يجب أن توفر وسائل الإعلام معلومات حول مختلف الأحزاب السياسية و المرشحين و القضايا المطروحة في الحملة الانتخابية، و كذلك حول مختلف إجراءات عملية الاقتراع، كما يجب أن يتسم الإعلام الحكومي

[1]: نفس المرجع السابق، ص 18.

بالتوازن و عدم الانحياز عند تغطية الحملة، و ألا يفرق بين الأحزاب أو المرشحين في توزيع حصص البث و ألا ينحاز لحزب أو مرشح بعينه في نقل الأخبار.

5- يجب ألا يكون هناك رقابة على بث أو نشر البرامج الانتخابية للأحزاب، كما يجب أن تشجع وسائل الإعلام على بث برامج و نشر مقالات متعلقة بالانتخابات، كما يمنع تسليط العقوبات على وسائل الإعلام إذا قامت بنشر تقارير تضم نقدا للحكومة أو سياسة الحزب الحاكم.

6- يحظر مقاضاة وسائل الإعلام إذا نشرت تصريحات مستفزة لعض المرشحين أو ممثلين لأحزاب، كما يجب ضمان حق الرد أو التصحيح، و أن تتولى جهة مستقلة ضبط عملية التعويض.

7- يجب الفصل بصفة واضحة بين نشرات الأخبار و الندوات الصحفية المتعلقة بنشاطات أو مهام أعضاء الحكومة، خاصة عندما يكون هؤلاء مرشحين للانتخابات.

8- يجب توزيع حصص البث المباشر بصفة عادلة و غير منحازة، كما يجب توفير مدة كافية من الوقت للأحزاب و المرشحين لعرض برامجهم، و تمكين الناخبين من معرفة القضايا المطروحة، و مواقف الأحزاب منها و قدرات المرشحين على حلها.

9- توفر البرامج فرصا مهمة للصحفيين و الخبراء و عامة الناس لتوجيه أسئلة لقادة الأحزاب السياسية و المرشحين، و توفر أيضا الفرصة للمرشحين للنقاش فيما بينهم.[1]

10- يجب أن تقوم وسائل الإعلام –الحكومية خاصة –بتوعية الناخبين، و ذلك بتوفير معلومات حول

[1]: نفس المرجع السابق، ص 19.

إجراءات عملية الاقتراع، مثل متى و أين يجب القيام بالعملية الانتخابية، و كيف يقوم المواطن بتسجيل اسمه للاقتراع، و التأكد من أن عملية التسجيل سليمة، و كذلك التأكد من سرعة عملية الاقتراع، و أهمية الانتخاب، و كذلك معلومات حول وظائف الأطراف المعنية بالانتخابات...إلخ.

11- يجب أن تراعي الصحافة السمعية و البصرية و المكتوبة تمثيل جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الأقليات اللغوية، و العرقية و الدينية و النسوة و السكان الأصليون للبلاد الذين تم إقصاؤهم من الحياة السياسية سابقا.[1]

[1]: نفس المرجع السابق، ص 19.

خلاصة:

نستخلص مما سبق أن الانتخابات تعتبر أداة للتداول على السلطة، و هي الوسيلة الأساسية و الوحيدة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من جهة و لتحقيق حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب أفراد الشعب من جهة أخرى.

أما الإعلام فيلعب دورا مهما في المجتمع الحديث كوسيلة لنشر المعلومات، و يكتسب هذا الدور أهمية خاصة وقت الانتخابات، نظرا لحقيقة أن وسائل الإعلام عبر أداء أنشطتها بطريقة نزيهة، تسهم في إنجاز انتخابات حرة و ديمقراطية، إذ لا تقتصر نزاهة و تنافسية العملية الانتخابية على سلامة صناديق الاقتراع أو إجراءات التصويت، و لكن يلعب الإعلام دورا مهما في مجمل مراحل العملية الانتخابية، و يحدد نزاهة هذا الدور مستوى تنوع و توازن التغطية الإعلامية للأطراف المتنافسة في الانتخابات، و حق الناخبين في الإلمام بأفكار و برامج المرشحين دون تدخل أو احتكار يفسد تنوع و تعددية الرسالة الإعلامية.

و الحديث عن الإعلام و الانتخابات في المنطقة العربية يكتسب أهميته من كون معظم حكومات المنطقة تحتكر القطاع الأكبر من وسائل الإعلام المرئي و المسموع و المقروء، كما أن وسائل الإعلام في معظم البلدان العربية تخضع لقيود قانونية، تحول دون نمو إعلام حر و تعددي.

لذلك لا يجب أن تتحول الصحافة الحكومية إلى بوق دعاية يخدم مصالح حزب سياسي واحد، أو أن تتحول إلى وسيلة تستعملها الحكومة لإقصاء الأحزاب و المجموعات السياسية الأخرى و يجب على الدولة أن توفر الحرية المطلقة لوسائل الإعلام في عرض برامج و أفكار المرشحين.

و على وسائل الإعلام أن توفر معلومات حول مختلف الأحزاب السياسية و المرشحين و القضايا المطروحة في الحملة الانتخابية، و كذلك حول مختلف إجراءات عملية الاقتراع، كما يجب أن يتسم الإعلام الحكومي

بالتوازن و عدم الانحياز عند تغطية الحملة، و ألا يفرق بين الأحزاب أو المرشحين في توزيع حصص البث و ألا ينحاز لحزب أو مرشح بعينه في نقل الأخبار.

أما في الجزائر فقد مرت الانتخابات على مرحلتين، إذ نجد الانتخابات خلال فترة الحزب الواحد و الانتخابات في ظل التعددية الحزبية، و في الفصلين المواليين سنتعرف على كيفة تعامل الصحافة الجزائرية الخاصة نحو الانتخابات الرئاسية الجزائرية لسنة 2014.

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية مقارنة لجريدتي الخبر و الشروق اليومي

نحو موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة

للعهدة الرابعة

تمهيد:

نريد من خلال هذا الفصل الاقتراب من مضمون الصحف الجزائرية الخاصة، من خلال جريدتي الخبر و الشروق اليومي، و يعنينا من مضمونهما المضمون المتعلق بموضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة من 23 جانفي 2014 إلى غاية آخر يوم من الحملة الانتخابية يوم 17 أفريل 2014، و تعتبر هذه الفترة نظريا فترة تكثف فيها النشاطات و المقترحات و الرؤى و المواقف و الاتجاهات من قبل عدة أطراف فاعلة و محركة في هذا الشأن.

و يكمن الدور الريادي للصحافة في عرض و تقديم نشاطات أولئك الفاعلين بالكيفية التي تراها مناسبة، و قد بنيت عدة مقتربات لفهم سيرورة هذا التأثير، و لعل دراستنا تعنى بنظريتين تعتمد عليهما للإجابة عن الإشكالية المطروحة، و تتمثل النظريتين –كما جاء سابقا – في نظرية " تحديد الأجندة " أو " ترتيب الأولويات " و نظرية التأطير الإعلامي.

فمن واقع الاعتماد على نظرية ترتيب الأولويات أو تحديد الأجندة يمكننا التعرف على جدول ترتيب المواضيع المتعلقة بقضية ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في كل من جريدتي الخبر و الشروق اليومي حسب أهميتها، فنظرية ترتيب الأولويات تفترض أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات و القضايا التي تقع في المجتمع، و إنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة، و التحكم في طبيعتها و محتواها، فهي تقدم مسوغات للتموضع البنائي للرسائل الإعلامية، و هذا التموضع لا يمكن اعتباره عفويا أو اعتباطيا بل هو نابع و خاضع للخط السياسي و التوجه الإعلامي للوسيلة الإعلامية.

و اعتمدت الدراسة كذلك على نظرية التأطير الإعلامي التي تعتبر عملية مستمرة و متواصلة لإنتاج الأخبار و صناعة الواقع اليومي، فالإطار الإعلامي لقضية ما يعني انتقاء متعمد لبعض جوانب الحدث أو القضية و جعلها أكثر بروزا في النص الاعلامي،و استخدام أسلوب محدد في توصيف المشكلة و تحديد أسبابها، و تقييم أبعادها و طرح حلول مقترحة بشأنها. ومن هنا تبرز أهمية"نظرية الأطر الخبرية "في دراستنا كونها لا تقوم على مجرد تقديم المحتوى الإخباري فقط، فهي تقوم أيضا ببناء معنى لهذا المحتوى، من خلال تأطيره وفق زوايا و جوانب معينة تمكن من إبداء تقويمات و أحكام بشأنه، وهذا ما يزيد من أهمية النظرية و تطبيقاتها في مجال دراستنا. فالتأطير يمثل خطوة مهمة في عملية إنتاج المواد الاخبارية، و تحديد مواقف و اتجاهات الوسيلة الإعلامية.

و لما كان ذلك اعتمدنا على هاتين النظريتن في معالجة المضمون الصحافي الخاص بموضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، للكشف عن التوجهات السياسية لجريدة الخبر و الشروق اليومي و التعرف على موقفهما نحو الموضوع و تحديد مدى التزامهما الحياد و الموضوعية نحو القضية المطروحة بعيدا عن التموقع السياسي.

و للوصول إلى الهدف السابق الذكر فإن المعطيات النظرية ستكون منطلقا للاقتراب من القرار الإعلامي لجريدتي الخبر و الشروق اليومي المرتبط بموضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، و ذلك وفق ما تطرحه من تساؤلات و تحديد الأهداف، و لأن البنية الموضوعية للرسالة الصحفية تتأسس على جدلية العلاقة بين الشكل و المحتوى، فقد قمنا بتوزيع الجانب التحليلي للدراسة على الجانبين:

1- جانب الشكل

2- جانب المضمون

مستخدمين أداة تحليل المضمون التي تتناسب مع هذا التقسيم نظرا للطبيعة البنيوية لهذه الأداة التي تتألف من فئات الشكل، و فئات المضمون، بالإضافة إلى وحدات التحليل.

و نشرع في عملية التحليل انطلاقا من:

المبحث الأول: التحليل الكمي و الكيفي لفئات الشكل المبحث الأول: التحليل الكمي و الكيفي لفئات الشكل

من هذا المنطلق العلمي و العملي فإن " الصحف عبارة عن صفحات أو مواقع على الصفات تتباين في أهميتها، و لا يمكن لصحيفة ما أن تحدد مستوى واحدا من الأهمية كل الصفحات أو المواقع، بالإضافة إلى أنها لا يمكن أن تجد مساحات أو مواقع ذات أهمية واحدة لكل الأخبار أو القضايا المتباينة في الأهمية سواء بتأثير السياسات العامة أو الخاصة بالجريدة على سبيل المثال، و لذلك أصبح لزاما أن تقوم الصحف و وسائل الإعلام بتنظيم عرض المواد الإخبارية و القضايا و الموضوعات في ترتيب يشير إلى أهمية هذه المواد في علاقتها ببعضها، و تتبنى الوسيلة هذا الترتيب بحيث يعبر عن سياستها أو اتجاهها من هذه المواد المنشورة، و هذه العملية يطلق عليها ترتيب أولويات الاهتمام للوسيلة الإعلامية أو باختصار وضع أجندة الوسيلة و تحديدها Agenda Setting تتم بناء على قرارات عديدة تتأثر بالسياسات العامة و السياسات التحريرية و النظم الفنية و الانتاجية و غيرها. و تتمثل هذه النظم الفنية و الإنتاجية في فئات الشكل المعتمدة عليها في هذه الدراسة، و هي الفئة التي تجيب على السؤال: **كيف قيل؟** و تتفرع هذه الفئة إلى الفئات الفرعية الآتية:

1- فئة المساحة

2- فئة موقع النشر

3- فئة الأنواع الإعلامية

4- فئة العناصر التيبوغرافية

المطلب الأول: التحليل الكمي و الكيفي لفئة المساحة

جدول رقم (06): توزيع فئة المساحة على موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي

الجريدة / المساحة	جريدة الخبر		جريدة الشروق اليومي	
	ك	%	سم²	%
مساحة مواضيع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة	99701.25	75.94	22976.75	84.93
المساحة المتعلقة بباقي مواضيع الانتخابات الرئاسية 2014	31575	24.05	4076	15.06
المجموع	131276.25	100	27052.75	100

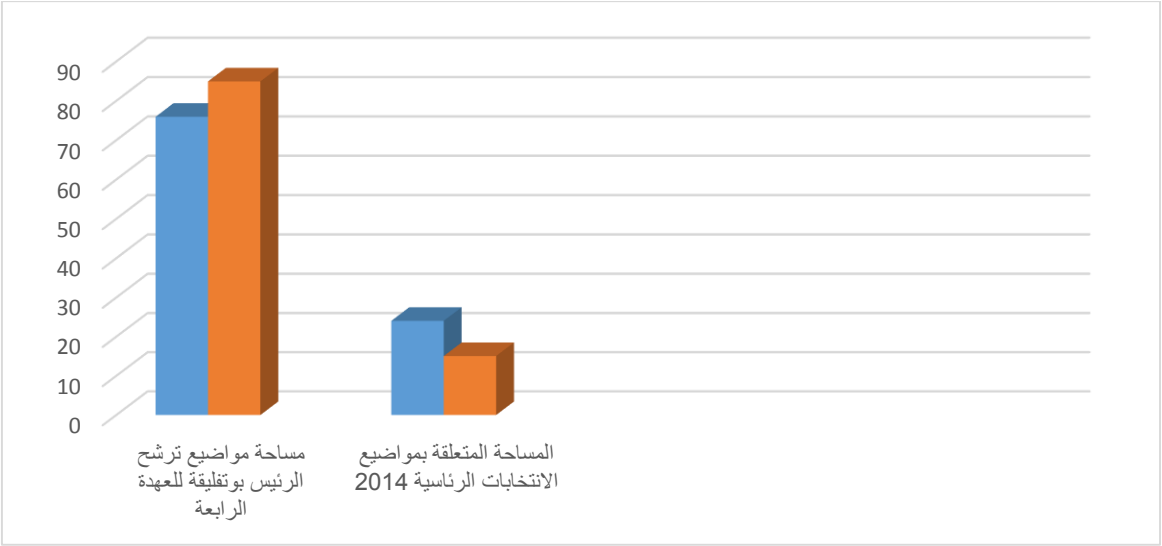

الشكل رقم(04): رسم بياني يوضح توزيع فئة المساحة على موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في الجريدتين

وصلت مساحة المعالجة الصحفية لمواضيع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة إلى 99701.25 سم^{2}ما يعادل نسبة 75.94 %من المساحة الكلية لشؤون الانتخابات الرئاسية 2014، في حين تم تسجيل ما يعادل نسبة 84.93 % بالنسبة لجريدة الشروق اليومي، و نلاحظ من خلال الجدول أن المساحة المتعلقة بباقي مواضيع الانتخابات الرئاسية سجلت بنسبة 24.05 % لجريدة الخبر و بنسبة 15.06 % لجريدة الشروق اليومي.

نستنتج مما سبق أن كلا الجريدتين أولت اهتماما بالغا لموضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة من خلال تخصيص مساحة واسعة لمعالجة هذا الموضوع على حساب باقي المواضيع المتعلقة برئاسيات 2014 بشكل عام، كما أن الجريدتين لم تولي اهتماما بباقي المترشحين، حيث وجهتا أغلب مضامينها للعهدة الرابعة المتعلقة بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة، و هذا دليل على اهتمام الجريدتين بالموضوع،

فقوة هذا الموضوع و مدى أثيره على الرأي العام و على مستقبل الجزائر بشكل عام جعلاه يفرض نفسه على قائمة أولوياتهما.

المطلب الثاني: التحليل الكمي و الكيفي لفئة موقع النشر

فئة الموقع هي الفئة التي تهتم بموقع الموضوع أو الفكرة محل التحليل في المادة المدروسة، فالموقع له أهمية كبيرة في تأثير المحتوى على القارئ، لذلك فإن موقع المادة له دلالة مقصودة لوضعها في موقع دون الآخر، خاصة بعدما تأكد من خلال دراسات على جمهور القراء، أن الصفحة الأولى من الصحيفة مثلا أول جزء يقرأه الفرد من الجريدة، ثم الصفحة الأخيرة و بعدها صفحات الوسط ثم باقي الصفحات.[1]

و هذا ما نحاول الوصول إليه من خلال تحليلنا لموقع المقال من الجريدة للتعرف على مدى اعتماد الجريدتين على الصفحات المهمة في إدراج موضوع الدراسة، و من ثم الكشف عن أهمية الموضوع بالنسبة لهما.

و في دراستنا قمنا بتقسيم موقع النشر إلى قسمين:

- موقع المقال من الجريدة
- موقع المقال من الصفحة

أ- موقع النشر على مستوى الجريدة

و هو موقع نشر المقال على مستوى الجريتين، و يشمل الصفحة الأولى، الصفحة الثانية، الصفحة الثالثة، الصفحات الداخلية و الصفحة الأخيرة.

[1]: يوسف تمار: تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين، طاكسج كوم للدراسات و النشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص 49.

جدول رقم (07): جدول مقارن لتوزيع فئة موقع النشر على مستوى صفحات جريدتي الخبر و الشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة

الجريدة / الموقع	جريدة الخبر		جريدة الشروق اليومي	
	ك	%	ك	%
الصفحة الأولى	81	11.72	89	14.01
الصفحة الأخيرة	83	12.01	66	10.39
الصفحة الثانية	153	22.14	62	09.76
الصفحة الثالثة	165	23.87	179	28.18
الصفحات الداخلية	209	30.24	239	37.63
المجموع	691	100	635	100

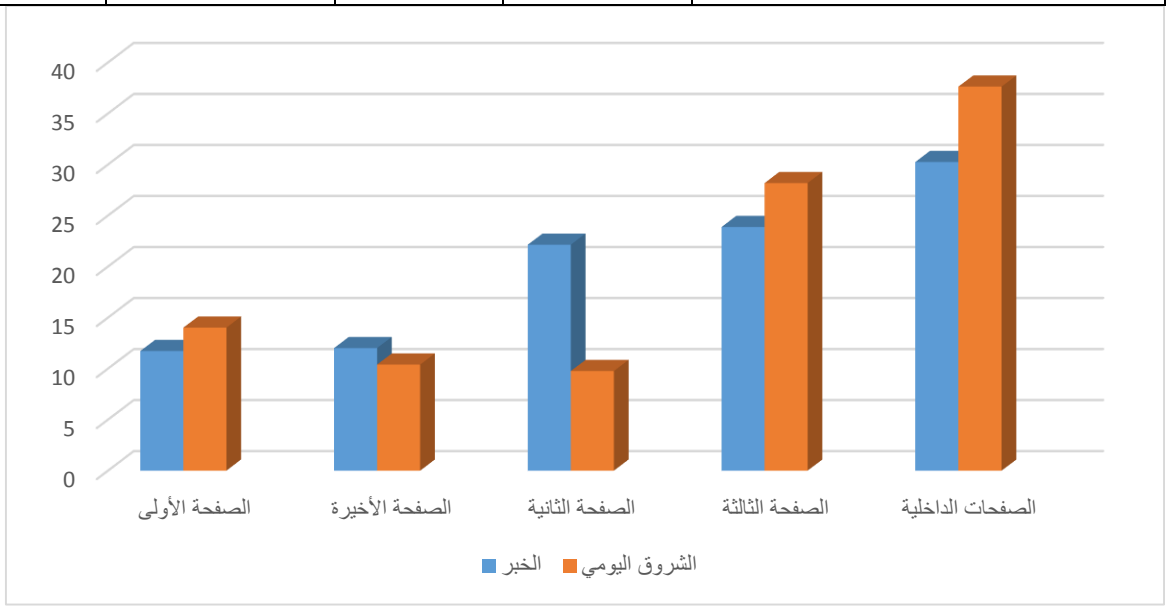

الشكل رقم (05): رسم بياني مقارن لتوزيع فئة موقع النشر على مستوى صفحات جريدتي الخبر و الشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة

نلاحظ من خلال الجدول و الرسم البياني أعلاه أن الصفحة الأولى تحصلت على 81 تكرار بنسبة 11.72 %في جريدة الخبر، بينما تحصلت نفس الصفحة على 89 تكرار بنسبة 14.01 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. و جاءت الصفحة الأخيرة بـ 83 تكرار ما يعادل نسبة 12.01 %في جريدة الخبر، في حين جاءت نفس الصفحة بـ 66 تكرار بنسبة 10.39 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. أما بالنسبة للصفحة الثانية فقد وردت بـ 153 مرة بمعدل 22.14 %في جريدة الخبر و وردت بـ 62 مرة بمعدل 9.76 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. جاءت الصفحة الثالثة بـ 165 تكرار ما يعادل نسبة 23.87 %في جريدة الخبر و بـ 179 مرة بنسبة 28.18 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. أما الصفحات الداخلية فقد وردت 209 مرة بنسبة 30.24 %في جريدة الخبرو بـ 239 مرة بمعدل 37.63 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي.

نستنتج مما سبق اهتمام جريدتي الدراسة بقضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، و خصصتا للموضوع موقعا مهما من خلال إدراجه في صفحات مهمة و محل جذب القارئ كالصفحة الأولى و الصفحة الثالثة و الصفحة الأخيرة، و هذا يدل على حرص الجريدتين لإبراز الموضوع و اعتباره من أولوياتهما.

أ- موقع النشر على مستوى الصفحة

و هو موقع نشر المقال على مستوى الصفحة، و يشمل كل من موقع أعلى اليمين، أعلى اليسار، قلب الصفحة، أسفل اليمين، أسفل اليسار. " و تشير دراسات عديدة إلى أن النصف الأعلى من الصفحة أكثر لفتا للانتباه من النصف الأسفل، و أن الجهة اليسرى أكثر جذبا للإنتباه من الجهة اليمنى".[1]

[1]: يوسف تمار: تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين، مرجع سبق ذكره، ص 49.

و هذا ما نسعى إليه من خلال تحليلنا لموقع المقال من الصفحة للتعرف على موقع النشر و من ثم الكشف عن أهمية موضوع الدراسة بالنسبة للجريدتين.

جدول رقم (08): جدول مقارن لتوزيع فئة موقع النشر* على مستوى الصفحة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة

الجريدة / الموقع	الخبر		الشروق اليومي	
	ك	%	ك	%
أعلى اليمين	85	13.93	84	14.89
أعلى اليسار	159	26.06	129	23.62
قلب الصفحة	120	19.67	89	16.30
أسفل اليمين	130	21.31	113	20.69
أسفل اليسار	115	18.85	131	23.99
صفحة كاملة	01	0.16	00	00
المجموع	610	100	546	100

* تم حساب المواضيع (المقالات) محل التحليل فقط دون حساب الصور الواردة في الصفحات الأولى.

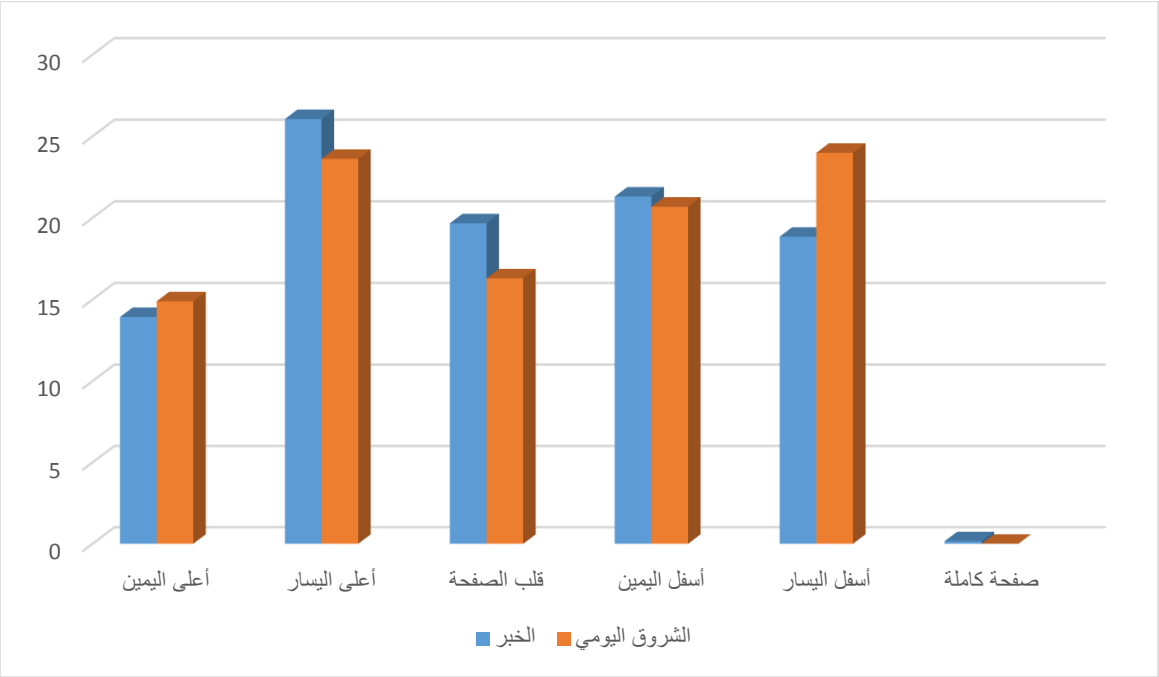

الشكل رقم (06):رسم بياني مقارن لتوزيع فئة موقع النشر على مستوى الصفحة في كل من جريدتي الخبر و الشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل البياني أعلاه أن زاوية أعلى اليمين وردت بـ 85 مرة بنسبة 13.93 %في جريدة الخبر، أما بالنسبة لجريدة الشروق اليومي فقد وردت نفس الزاوية بـ 84 مرة بنسبة 14.89 %. و وردت زاوية أعلى اليسار بـ 159 تكرار بمعدل 26.06 %في جريدة الخبر، أما بالنسبة لجريدة الشروق اليومي فقد وردت نفس الزاوية بـ 129 مرة بنسبة 23.62 %. و جاء موقع قلب الصفحة 120 تكرار بنسبة 19.67 %في جريدة الخبر، أما بالنسبة لجريدة الشروق اليومي فقد جاء نفس الموقع بـ 89 تكرار ما يعادل 16.30 %. و تحصل موقع أسفل اليمين في جريدة الخبر على 130 تكرار ما يعادل نسبة 21.31 %، و بـ 113 تكرار بنسبة 20.69 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. و تحصل موقع أسفل اليسار على 115 تكرار ما يعادل نسبة 18.85 %في جريدة الخبر، و بـ 131 مرة بنسبة 23.99 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. و نلاحظ أن جريدة الخبر قد أوردت مقالا متعلقا بموضوع ترشح الرئيس

السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في صفحة كاملة بمعدل 0.16 %، و لم نسجل أي تكرار في خانة صفحة كاملة بالنسبة لجريدة الشروق اليومي.

نستنتج مما سبق أن كل من جريدتي الخبر و الشروق اليومي قد خصصتا موقعا مهما لقضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة باعتباره موضوعا بالغ الأهمية، فقد ركزتا على الجانب الأيسر من الجريدة الذي يعتبر من أهم المواقع في الصفحة التي تقع عليها عين القارئ، فقد قصدت الجريدتين التركيز على الجانب الأيسر لأهميته و تأثيره على الجمهور.

المطلب الثالث: التحليل الكمي و الكيفي لفئة الأنواع الإعلامية

تعنى فئة الأنواع الإعلامية بفنون الكتابة الصحفية، و هي تسعى إلى تقسيم المحتوى المراد تحليله إلى أنواع كتابية مثل الخبر، التقرير، المقال، العمود الصحفي، إلى غير ذلك من الأنواع المختلفة من تقنيات التحرير، فالجريدة التي تستخدم الأنواع الصحفية المختلفة (بطريقة متنوعة) دليل على اهتمامها أكثر بالموضوع المعالج.[1]

[1]: يوسف تمار: تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين، ص 52.

جدول رقم (09) : جدول مقارن لتوزيع فئة الأنواع الإعلامية في جريدتي الخبر و الشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة

الجريدة / الموقع	الخبر		الشروق اليومي	
	ك	%	ك	%
الخبر الصحفي	275	45.08	246	43.77
التقرير الصحفي	96	15.73	81	14.41
المقال الافتتاحي	12	03.44	34	06.04
العمود الصحفي	78	12.78	88	15.65
التعليق الصحفي	113	18.52	59	10.49
المقال التحليلي	14	02.29	24	04.27
المقابلة الصحفية	21	03.44	14	02.49
كاريكاتير	00	00	16	02.84
أخرى	01	0.16	00	00
المجموع	**610**	**100**	**562**	**100**

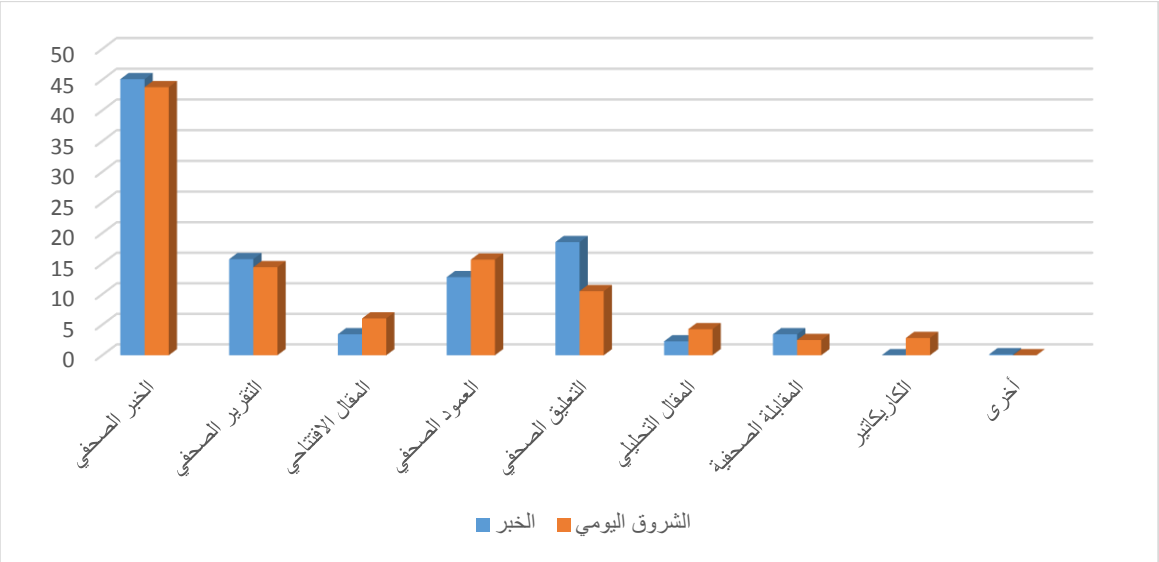

الشكل رقم (07): رسم بياني مقارن لتوزيع فئة الأنواع الإعلامية في جريدتي الخبر و الشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة

نلاحظ من خلال الجدول و الرسم البياني أعلاه أن الخبرالصحفي تحصل على 275 تكرار بنسبة 45.8 %في جريدة الخبر، بينما في جريدة الشروق اليومي فقد تحصل على 246 تكرار ما يعادل نسبة 43.77 %. و تحصل التقرير الصحفي على 96 تكرار بنسبة 15.73 %في جريدة الخبر، في حين تحصل هذا الأخير على 81 تكرار ما يعادل 14.41 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. أما المقال الافتتاحي فقد تحصل على 12 تكرار بنسبة 3.44 %في جريدة الخبر، بينما جاء بـ 34 تكرار بنسبة 6.04 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. و جاء العمود الصحفي بـ 78 مرة بنسبة 12.78 %في جريدة الخبر، و بـ 88 مرة بنسبة 15.65 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. و تحصل التعليق الصحفي على 113 تكرار بنسبة 18.52 %في جريدة الخبر ، بينما تحصل على 59 تكرار ما يعادل نسبة 10.49 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. و جاء المقال التحليلي بـ 14 مرة بنسبة 2.29 %في جريدة الخبر، في حين تحصل على 24 تكرار ما يعادل نسبة 4.27 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. أما المقابلة الصحفية فقد تكررت 21

مرة بنسبة 3.44 %في جريدة الخبر، في حين جاءت بـ 14 تكرار بنسبة 2.49 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. و تحصل الكاريكاتير على 16 مرة ما يعادل نسبة 2.84 %في جريدة الشروق، في حين لم يتم تسجيل أي حالة بالنسبة لجريدة الخبر خلال فترة الدراسة. و نلاحظ تسجيل تكرار واحد في خانة أخرى –الذي يندرج ضمنه بيانا – بنسبة 0.16 %بالنسبة لجريدة الخبر، في حين لم تسجل أي حالة في جريدة الشروق اليومي.

و إذا أردنا أن نقارن بين الجريدتين نجد بأن كلاهما استخدمتا مختلف القوالب الإعلامية من أنواع إخبارية و أنواع الرأي بتنوعها، و أنهما اعتمدتا بشكل ملفت على الخبر الصحفي الذي جاء في المرتبة الأولى في كلتا الجريدتين، و يمكن تفسير ذلك إلى اهتمام الجريدتين بموضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، و تغطيتهما لآخر للأحداث أولا بأول و متابعتهما للمستجدات المتعلقة بالموضوع، و يدل هذا على أهمية الموضوع بالنسبة للجريدتين و جعله من أولوياتهما.

كما و يظهر أيضا من خلال الدراسة التحليلية أن جريدتي الدراسة قد أبدتا رأيهما نحو القضية من خلال اعتمادهما على أنواع الرأي المختلفة، و هذا ما سيأتي في تحليلنا لفئة الاتجاه.

المطلب الرابع: التحليل الكمي و الكيفي لفئة االعناصر التيبوغرافية

1- العناوين

جدول رقم (10) : جدول مقارن لتوزيع فئة العناوين في جريدتي الخبر و الشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة

الجريدة / العناوين	الخبر		الشروق اليومي	
	ك	%	ك	%
عنوان ببنط عريض	214	35.08	144	26.37
عنوان ببنط متوسط	250	40.98	248	45.42
عنوان ببنط صغير	148	24.26	154	28.20
المجموع	**610**	**100**	**546**	**100**

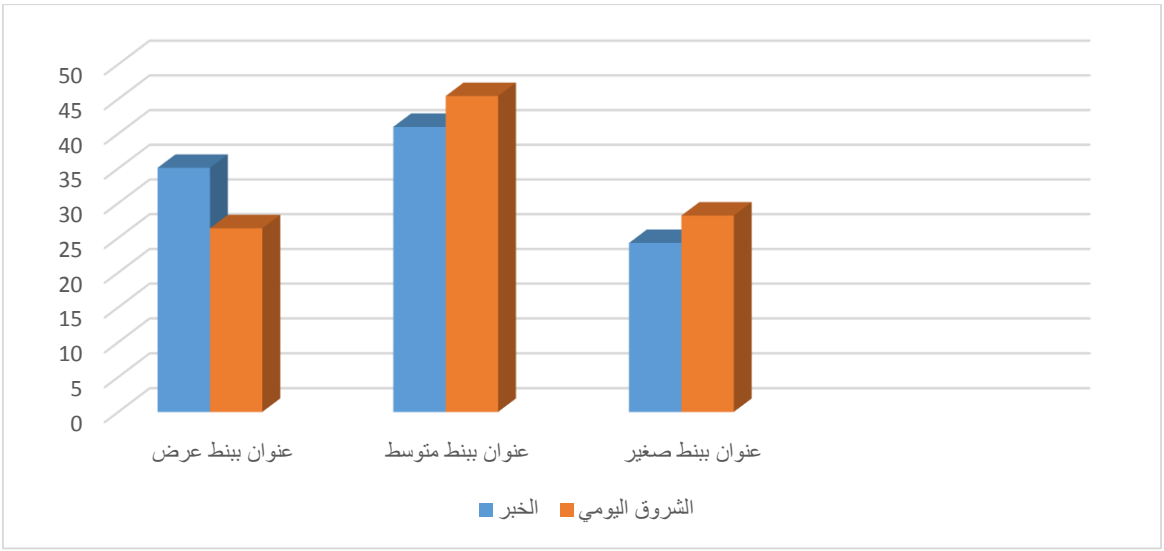

الشكل رقم (08): شكل بياني مقارن لتوزيع فئة العناوين في جريدتي الخبر و الشروق اليومي نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة

يوضح الجدول و الشكل البياني أعلاه عناصر التشابه و الاختلاف بين جريدة الخبر و الشروق اليومي في استخدام أنواع العناوين لنشر المواضيع المتعلقة بترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفلقة للعهدة الرابعة، حيث نجد أن العنوان ببنط عريض قد تحصل على 214 تكرار ما يعادل نسبة 35.08 %في جريدة الخبر، بينما تحصل ذات العنوان على 144 تكرار و بنسبة 26.37 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. أما العنوان ذو البنط المتوسط فقد جاء بـ 250 مرة بمعدل 40.98 %في جريدة الخبر، في حين ورد ذات العنوان بـ 248 مرة ما يعادل 45.42 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. و تحصل العنوان ذو البنط الصغير على 148 تكرار ما يعادل 24.26 %في جريدة الخبر، و بـ 154 تكرار بنسبة 28.20 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي.

نستنتج من خلال البيانات الموضحة أعلاه عناصر التقارب و الاختلاف بين الجريدتينن في استخدام مختلف العناوين، و يتجلى التقارب بين الجريدتين في اعتمادهما على العنوان ببنط متوسط بالدرجة الأولى و بأعلى نسبة، أما الاختلاف فيظهر في استخدام العنوان العريض، فكما هو ملاحظ فقد اعتمدت جريدة الخبر على العنوان ببنط عريض بنسبة عالية مقارنة بجريدة الشروق اليومي، حيث بلغت نسبته 35.09 % في جريدة الخبر بينما قدرت نسبته 21.56 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي.

2- الصور

جدول رقم (11): جدول مقارن لتوزيع فئة الصور على موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي

الجريدة / الصور	الخبر		الشروق اليومي	
	ك	%	ك	%
وجود صور	295	48.36	321	58.79
دون صور	315	51.63	225	41.20
المجموع	**610**	**100**	**546**	**100**

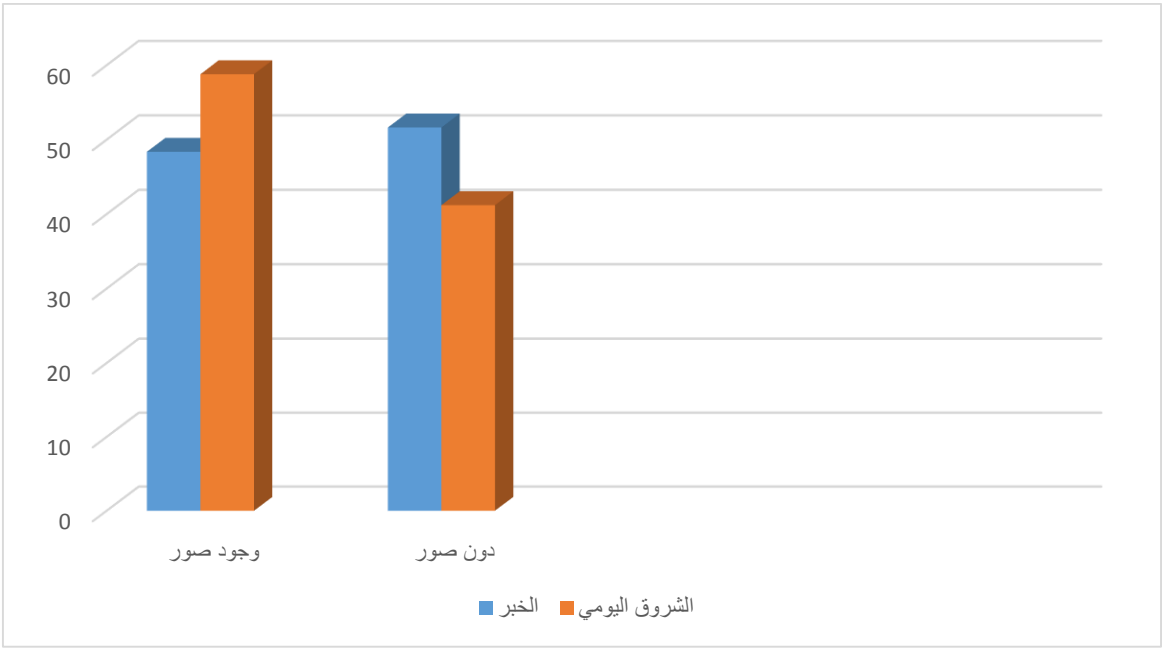

الشكل رقم (09): شكل بياني مقارن لتوزيع فئة الصور على موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي

يبين الجدول رقم (33) و الشكل البياني أعلاه مقارنة لتوزيع فئة الصور على موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي، و نلاحظ أن جريدة الشروق اليومي قد أدرجت الصور بـ 321 تكرار و بنسبة 58.79 %، أما في جريدة الخبر فقد أدرجت الصور بـ295 تكرار ما يعادل نسبة 48.36 %. بينما بلغت المواضيع التي لم ترفق بصور 225 موضوع ما يعادل نسبة 41.20 %في جريدة الشروق اليومي، في حين وردت المواضيع دون صور بـ 315 تكرار ما يعادل نسبة 51.63 %.

نستنتج من خلال البيانات المرفقة في الجدول نسبة التقارب بين معدل إدراج صور من عدم إدراجها بالنسبة لجريدتي الخبر و الشروق اليومي في معالجتهما لموضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، إلا أن هناك اختلاف طفيف في إدراج جريدة الشروق اليومي للصور بأكبر نسبة و التي قدرت بـ 52.94 %مقارنة بجريدة الخبر التي بلغت 48.34 %. لكن على العموم تبين أن الجريدتين اعتمدتا على الصور بنسبة مرتفعة، و هذا يدل على اهتمام الجريدتين بموضوع الدراسة و محاولتهما إبرازه.

3- الألوان

جدول رقم (12): جدول مقارن لتوزيع فئة الألوانعلى موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي

الجريدة / الألوان	الخبر		الشروق اليومي	
	ك	%	ك	%
استخدام الألوان	506	55.91	209	24.10
عدم استخدام الألوان	399	44.08	658	75.89
المجموع	**905**	**100**	**867**	**100**

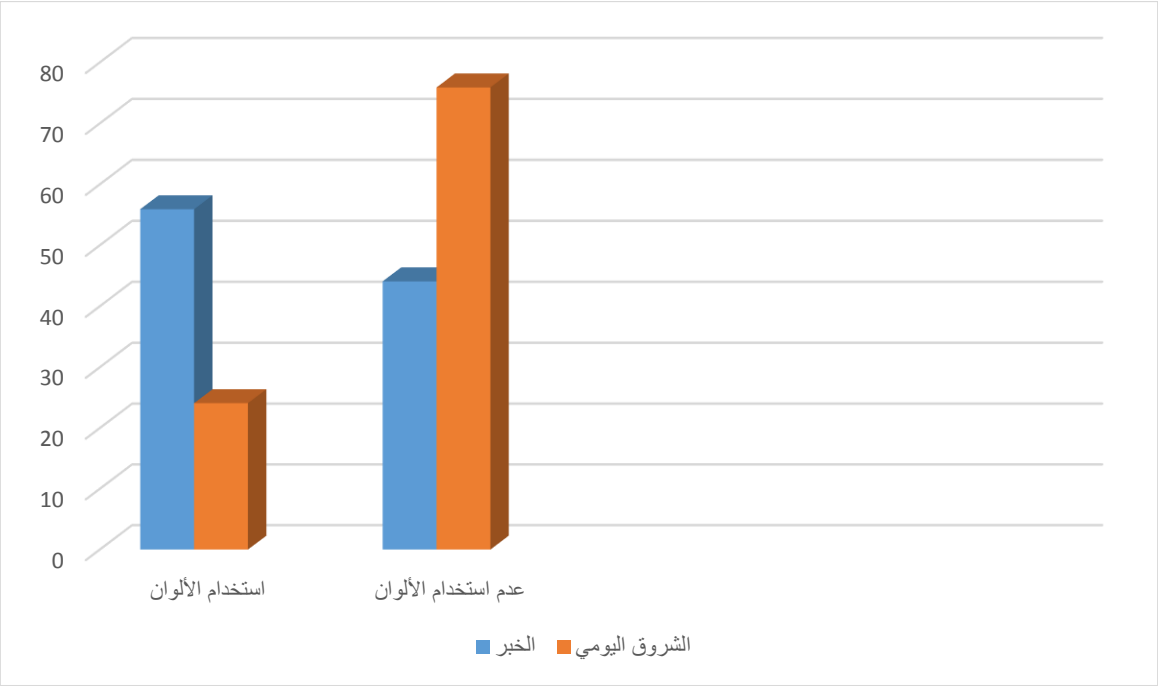

الشكل رقم (10): شكل بياني مقارن لتوزيع فئة الألون على موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي

يبين الجدول رقم (34) و الشكل البياني أعلاه مقارنة لتوزيع فئة الألوان على موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي، إذ نلاحظ الفرق الواضح بين الجريدتين في استخدام الألوان، فكما هو ملاحظ فقد استخدمت جريدة الخبر للألوان بـ 506 تكرار بنسبة 55.91 %، فيما بلغ استخدام جريدة الشروق اليومي للألوان بـ 209 تكرار ما يعادل نسبة 24.10 %، و لم تستخدم جريدة الخبر الألوان بـ 399 تكرار بمعدل 44.08 %، في حين بلغت نسبة عدم استخدام الألوان بالنسبة لجريدة الشروق اليومي 658 تكرار بنسبة 75.89 %.

نستنتج مما سبق التباين الواضح بين الجريدتين في استخدامهما للألوان، حيث لاحظنا ارتفاع في نسبة استخدام جريدة الخبر للألوان مقارنة بجريدة الشروق اليومي، و يرجع ذلك إلى امتلاك جريدة الخبر لطباعة خاصة عكس جريدة الشروق اليومي التي تطبع أعدادها لدى مؤسسة وطنية عمومية.

و مجمل ما يمكن استنتاجه من خلال الجداول السابقة فيما يخص استعمال الجريدتين للعناصر التيبوغرافية أو وسائل الدعم و الإبراز هو أن كلتا الجريدتين أولت اهتماما كبيرا بعناصر الإبراز و الجذب ، فقد تم التنويع في استخدام هذه العناصر من عناوين و صور و ألوان، و يعتبر هذا مؤشر على أهمية الموضوع بالنسبة للجريدتين.

المبحث الثاني: التحليل الكمي و الكيفي لفئات المضمون

لقد اعتمدنا في تحليلنا لجانب المضمون على الفئات الآتية من **فئات ماذا قيل** ؟ و هي كالآتي:

1- فئة الموضوع

2- فئة الاتجاه

3- فئة الأهداف

4- فئة الشخصيات الفاعلة

المطلب الأول: التحليل الكمي و الكيفي لفئة الموضوع

في حال دراستنا و بعد القراءة المتفحصة للمحتوى المراد دراسته توصلنا إلى ضبط مجموعة من المضامين التي تمحور حولها المضمون الصحافي لجريدتي الخبر و الشروق اليومي المتعلق بترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، و قد تم بلورة العناوين النهائية لهذه المضامين انطلاقا من:

أ- المواضيع التي لها علاقة مع الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة سواء مرحلة ترشحه أو مرحلة الحملة الانتخابية.

ب- كل موضوع من شأنه له علاقة مع ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، سواء كانت تصريحات، أو تحليل للواقع، و غيرها من المضامين التي تندرج ضمن الموضوع .

جدول رقم (13): توزيع فئة الموضوع على قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدة الخبر و الشروق اليومي

الجريدة / المواضيع	الخبر		الشروق اليومي	
	ك	%	ك	%
معارضة العهدة الرابعة	252	32.06	124	18.78
حملة الرئيس	82	10.43	142	21.51
مرض الرئيس	32	04.07	27	4.09
فساد النظام	126	16.03	72	10.90
احتكار وسائل الدولة في حملة الرئيس	14	01.78	10	1.51
دعم العهدة الرابعة	64	8.14	154	23.33
محيط الرئيس و علاقته بالترشح لعهدة رابعة	16	02.03	06	0.90
التشكيك في مصداقية الانتخابات	144	18.32	67	10.15
قمع السلطة للمتظاهرين ضد العهدة الرابعة	24	03.05	17	2.57
العنف اللفظي في حملة الرئيس	20	02.54	26	3.93
قطبية ثنائية في الانتخابات بين عبد العزيز بوتفليقة و علي بن فليس	08	01.01	10	1.51
دور الجيش نحو العهدة الرابعة	04	0.50	05	0.75
المجموع	**786**	**100**	**660**	**100**

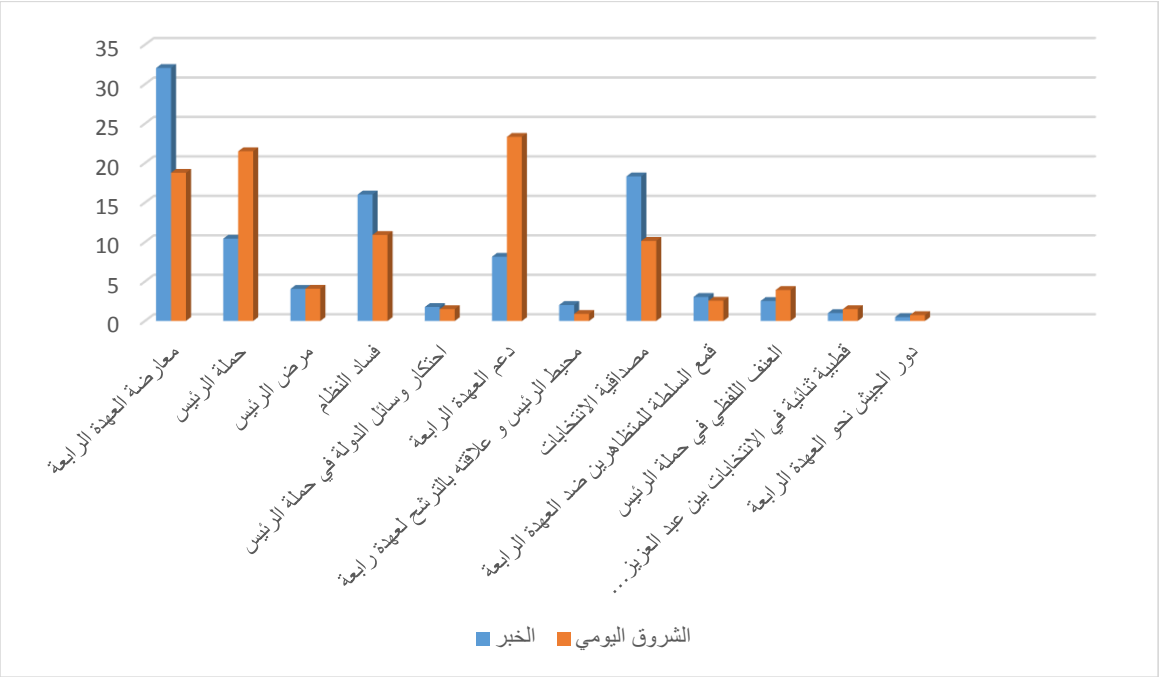

الشكل رقم (11): شكل بياني مقارن لتوزيع فئة الموضوع على قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدة الخبر و الشروق اليومي

يبين الجدول رقم (35) و الشكل البياني أعلاه مقارنة لتوزيع فئة الموضوع على قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي، إذ يظهر أن موضوع معارضة العهدة الرابعة جاء بـ 253 تكرار بنسبة 32.06 %بالنسبة لجريدة الخبر، بينما جاء بـ 124 تكرار و بنسبة 18.78 %في جريدة الشروق اليومي. و جاء موضوع حملة الرئيس بـ 82 تكرار ما يعادل نسبة 10.43 %في جريدة الخبر، أما بالنسبة لجريدة الشروق اليومي فقد تحصل نفس الموضوع على 142 تكرار بنسبة 21.52 %. و جاء موضوع مرض الرئيس بـ 32 تكرار بنسبة 4.07 %في جريدة الخبر، بينما جاء بـ 27 تكرار و بنسبة 4.09 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. و تحصل موضوع فساد النظام على 126 تكرار ما يعادل 16.03 %في جريدة الخبر، بينما تحصل نفس الموضوع على 72 تكرار بنسبة 10.9 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. أما موضوع احتكار وسائل الدولة في حملة الرئيس فقد ورد 14 مرات بمعدل 1.78

%في جريدة الخبر، بينما تحصل نفس الموضوع على 10 تكرارات بمعدل 1.51 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. في حين جاء موضوع دعم العهدة الرابعة 64 تكرار بنسبة 8.14 %في جريدة الخبر، أما بالنسبة لجريدة الشروق اليومي فقد تحصل نفس الموضوع على 154 تكرار ما يعادل 23.33 %. و نلاحظ أن موضوع محيط الرئيس و علاقته بالترشح لعهدة رابعة قد جاء بـ 16 تكرار بنسبة 2.03 %بالنسبة لجريدة الخبر، بينما جاء بـ 06 تكرارات بمعدل 0.90 %في جريدة الشروق اليومي. و تحصل موضوع التشكيك مصداقية الانتخابات على 144 تكرار بنسبة 18.32 %بالنسبة لجريدة الخبر، في حين بلغ نفس الموضوع 67 تكرار بنسبة 10.15 %في جريدة الشروق اليومي. و ما هو ملاحظ أن موضوع قمع السلطة للمتظاهرين ضد العهدة الرابعة بلغ 24 تكرار بنسبة 3.05 %بالنسبة لجريدة الخبر، في حين بلغ 17 تكرار بمعدل 2.57 %في جريدة الشروق. و ورد موضوع العنف اللفظي في حملة الرئيس 20 تكرار بنسبة 2.54 %بالنسبة لجريدة الخبر، و ورد ذات الموضوع 26 تكرار بنسبة 3.93 %في جريدة الشروق اليومي. و جاء موضوع قطبية ثنائية في الانتخابات بين عبد العزيز بوتفليقة و علي بن فليس بـ 08 تكرارات بنسبة 1.01 %بالنسبة لجريدة الخبر، و بـ 10 تكرارات بنسبة 1.51 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي، أما موضوع دور الجيش نحو العهدة الرابعة فقد بلغ هو 02 تكرار بنسبة 0.5 في جريدة الخبر و بـ 05 تكرارات بنسبة 0.75 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي.

من خلال النتائج المبينة أعلاه نستنتج أن كلا الجريدتين ركزتا بشكل متباين على مواضيع معينة دون أخرى، فقد أولت جريدة الخبر أهمية لموضوع معارضة العهدة الرابعة، حيث احتل هذا الموضوع المرتبة الأولى بنسبة 32.06 %، في حين نجد أن موضوع دعم العهدة الرابعة لم يشكل سوى 8.14 %فقط من إجمالي المواضيع بالنسبة لجريدة الخبر. على عكس جريدة الشروق اليومي ، فقد أولت اهتماما بموضوع دعم العهدة الرابعة الذي احتل المرتبة الأولى بنسبة 23.33 %، في الوقت الذي نجد فيه أن موضوع معارضة العهدة

الرابعة تحصل على نسبة 18.78 %من إجمالي المواضيع. موضوع آخر شكل اختلافا جوهريا بين الجريدتين يتمثل في تغطية حملة الرئيس، حيث نجد أن جريدة الخبر لم تولي للموضوع أهمية فقد خصصت لهذا الموضوع نسبة 10.43 %مقارنة بجريدة الشروق اليومي التي ركزت عليه و أولته اهتماما، حيث صنف الموضوع في المرتبة الثانية من قائمة أولوياتها و تحصل على نسبة قدرها 20.77 %. موضوع آخر كان من المفارقات بين الجريدتين يتمثل في التشكيك في مصداقية الانتخابات، حيث نجد أن جريدة الخبر عالجت موضوع التشكيك في مصداقية الانتخابات بنسبة قدرت بـ 18.32 %أما جريدة الشروق اليومي فقد خصصت للموضوع نسبة 10.82 %.

نستنتج أن الجريدتان تختلفان في معالجتهما الإعلامية لموضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة فيما يتعلق ببناء الأطر الإعلامية، و يرجع اختلاف الأجندة الإعلامية بين الجريدتين إلى اختلاف في الأجندة السياسية الخاصة بمعالجة الموضوع، حيث تم انتقاء متعمد لقضايا دون أخرى و جعلها أكثر بروزا في النص الإعلامي محل الدراسة، حيث قامت الجريدتين ببناء معنى لهذا المحتوى من خلال التركيز على جوانب معينة تمكن من إبداء آراء و مواقف بشأنه. و ما هو ملاحظ أن جريدة الخبر عمدت إلى إبراز الأطر الإعلامية ذات الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة من أهمها موضوع معارضة العهدة الرابعة الذي تحصل على أعلى نسبة قدرت بـ 32.06 % بما فيه تصريحات و احتجاجات مناهضة للعهدة الرابعة مثل الاحتجاجات الطلابية ضد العهدة الرابعة التي شهدتها بجاية،[1] و موضوع عزوف الناخبين عن حملة الرئيس بوتفليقة، و ما قام به االناخبين من فوضى و أعمال شغب اتجاه تجمعات وكلاء الرئيس، و لعل من بين هذه الأعمال

[1]: ع. رضوان: مسيرة طلابية حاشدة ضد " الرابعة " ببجاية، 09 أفريل 2014، جريدة الخبر، العدد 7398، ص 03.

ما رصدته جريدة الخبر و الذي جاء بعنوان " جرحى و مواجهات في تجمعي غول و بن يونس و سعداني" [1] ... كلها مؤشرات تدل على معارضة العهدة الرابعة و المطالبة بترحيل النظام البوتفليقي. بينما ركزت جريدة الشروق اليومي على الأطروحات المتعلقة بالاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة بنسبة 23.33 %، بما في ذلك الأطروحة المتعلقة بدعم العهدة الرابعة الذي يندرج ضمنها موضوع ربط بوتفليقة بأمن و استقرار البلاد، و الإشادة بإنجازاته، و كذا رصد الجريدة لتصريحات مؤيدة للعهدة الرابعة، و لعل من بين ما نقلته الجريدة في هذا الشأن، و من هذا المنطلق يتضح موقف و اتجاه الجريدتين نحو موضوع الدراسة– و هذا ما نحاول إبرازه في فئة الاتجاه –.

المطلب الثاني: التحليل الكمي و الكيفي لفئة الاتجاه

تعتبر معرفة اتجاه المادة الإعلامية لأي مؤسسة صحفية من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها كل دراسة تندرج في إطار تحليل المضمون أو المحتوى، هذا خاصة إذا كان الموضوع المتناول يحمل في طياته توجهات سياسية و إيديولوجية معينة.

اعتمادنا على فئة الاتجاه كان لمعرفة الاتجاهات التي تأخذها المضامين التي تم التوصل إليها من خلال فئة المواضيع، إذ تعتبر فئة اتجاه المضمون أكثر الفئات استعمالا في دراسة محتوى وسائل الإعلام، كما أن دراستنا لا تقتصر فقط على استنباط مراكز الاهتمام و أطر التحليل في المضمون محل الدراسة، إذ لابد أن يكون لكل من تلك المراكز اتجاه معين إما مؤيد أو محايد أو معارض.

[1]: ط. بن جمعة: جرحى و مواجهات في تجمعي غول و بن يونس و سعداني، 12 أفريل 2014، جريدة الخبر، العدد 74001، ص 03.

جدول رقم (14): توزيع فئة الاتجاه على قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدة الخبر و الشروق اليومي

الاتجاه / المواضيع	جريدة الخبر						جريدة الشروق					
	مؤيد		محايد		معارض		مؤيد		محايد		معارض	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
معارضة العهدة الرابعة	00	00	00	00	252	32.06	00	00	00	00	124	18.78
حملة الرئيس	30	3.81	40	05.08	12	1.52	127	19.24	09	1.36	06	0.90
مرض الرئيسو قدرته على الحكم	06	0.76	04	0.50	22	2.79	09	1.36	08	1.21	10	1.51
فساد النظام	00	00	00	00	126	16.03	00	00	00	00	72	10.90
احتكار وسائل الدولة في حملة الرئيس	00	00	00	00	14	1.78	00	00	00	00	10	1.51
دعم العهدة الرابعة	64	8.14	00	00	00	00	154	23.33	00	00	00	00
محيط الرئيس و علاقته بالترشح لعهدة رابعة	00	00	16	2.03	00	00	00	00	06	0.90	00	00
التشكيك في مصداقية الانتخابات	08	1.01	00	00	136	17.30	22	3.33	00	00	45	6.81
قمع السلطة للمتظاهرين ضد العهدة الرابعة	00	00	00	00	24	3.05	00	00	05	0.75	12	1.81
العنف اللفظي في حملة الرئيس	00	00	12	1.52	08	1.01	00	00	11	1.66	15	2.27
قطبية ثنائية في الانتخابات بين عبد العزيز بوتفليقة و علي بن فليس	00	00	08	1.01	00	00	00	00	10	1.51	00	00
دور الجيش نحو العهدة الرابعة	00	00	04	0.50	00	00	00	00	05	0.75	00	00
المجموع	108	13.74	84	10.68	594	75.57	312	47.27	54	8.18	294	44.54

يوضح الجدول رقم (36) اتجاهات المضامين التي تمركز حولها الخطاب الإعلامي لجريدتي الخبر و الشروق اليومي من خلال معالجتهما لقضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، و يتضح من خلال الجدول أن الاتجاه المعارض إذ بلغ 594 تكرار بنسبة 75.57 %في جريدة الخبر، و بلغ نفس الاتجاه 294 تكرار بنسبة 44.54 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي، و بلغ الاتجاه المؤيد 108 تكرار ما يعادل نسبة 13.74 %في جريدة الخبر، و بـ 321 تكرار ما يعادل نسبة 47.27 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي، بينما تحصل الاتجاه المحايد على 84 تكرار بنسبة 10.68 %بالنسبة لجريدة الخبر، و تحصل نفس الاتجاه على 54 تكرار ما يعادل 8.18 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي.

فقد جاء موضوع معارضة العهدة الرابعة معارضا بـ 252 تكرار أي بنسبة 32.06 %بالنسبة لجريدة الخبر، و معارضا بـ 124 تكرار بمعدل 18.78 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي.

أما موضوع حملة الرئيس فقد جاء محايدا بـ 40 تكرار بنسبة 5.08 %، و مؤيدا بـ 30 تكرار بنسبة 3.81 %، و معارضا بـ 12 تكرار ما يعادل 1.52 %بالنسبة لجريدة الخبر، و جاء مؤيدا بـ 127 تكرار بنسبة 19.24 %، و محايدا بـ 09 تكرارات بنسبة 6.06 %، و معارضا بـ 06 تكرارات بنسبة 0.90 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي.

و فيما يخص موضوع مرض الرئيس و قدرته على الحكم فقد جاء معارضا بـ 22 تكرار بنسبة 2.79 %، و مؤيدا بـ 06 تكرارات بنسبة 0.76 %، و محايدا بـ04 تكرارات بنسبة 0.5 %بالنسبة لجريدة الخبر، أما بالنسبة لجريدة الشروق اليومي فقد جاء نفس الموضوع معارضا بـ 10 تكرارات بنسبة 1.51 %، و مؤيدا بـ 09 تكرارات بنسبة 1.36 %، و محايدا بـ 08 تكرارات بنسبة 1.21 %.

و عن موضوع فساد النظام فقد جاء معارضا بـ 126 تكرار ما يعادل 16.03 %بالنسبة لجريدة الخبر، في حين جاء ذات الموضوع معارضا بـ 72 تكرار بنسبة 10.90 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي.

أما موضوع احتكار وسائل الدولة في حملة الرئيس فقد جاء معارضا بـ 14 تكرار بنسبة 1.78 %بالنسبة لجريدة الخبر، بـ 10 تكرارات بمعدل 1.51 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي في الاتجاه المعارض.

و فيما يتعلق بموضوع دعم العهدة الرابعة فقد جاء مؤيدا بـ 64 تكرار بنسبة 8.14 %بالنسبة لجريدة الخبر، و بلغت نسبة التأييد لنفس الموضوع في جريدة الشروق اليومي 154 تكرار بنسبة 23.33 %.

و جاء موضوع محيط الرئيس و علاقته بالترشح لعهدة رابعة محايدا بـ 16 تكرار بنسبة 2.03 %بالنسبة لجريدة الخبر، و جاء نفس الموضوع بـ 6 تكرارات بنسبة 0.90 %.

أما موضوع التشكيك في مصداقية الانتخابات فقد جاء معارضا بـ 136 تكرار بنسبة 17.30 %، و مؤيدا بـ 08 تكرارات ما يعادل 1.01 %بالنسبة لجريدة الخبر، و جاء معارضا بـ 45 تكرار بنسبة 6.81 %، و مؤيدا بـ 22 تكرار بنسبة 3.33 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي.

و فيما يخص موضوع قمع السلطة للمتظاهرين ضد العهدة الرابعة فقد جاء معارضا بـ 24 تكرار بنسبة 3.05 %بالنسبة لجريدة الخبر، و مارضا بـ 12 تكرار بنسبة 1.81 %، و جاء مؤيدا بـ 05 تكرارات ما يعادل 0.75 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي.

أما موضوع العنف اللفظي في حملة الرئيس فقد جاء محايدا بـ 12 تكرار ما يعادل 1.52 %، و معارضا بـ 08 تكرارات بنسبة 1.01 %بالنسبة لجريدة الخبر، و جاء نفس الموضوع معارضا بـ 15 تكرار بنسبة 2.27 %، و محايدا بـ 11 تكرار ما يعادل 1.66 %.

و جاء موضوع قطبية ثنائية في الانتخابات بين عبد العزيز بوتفليقة و علي بن فليس محايدا بـ 08 تكرارات بنسبة 1.01 %بالنسبة لجريدة الخبر، و جاء ذات الموضوع بنفس الاتجاه بـ 10 تكرارات ما يعادل 1.51 %.

و في الأخير نجد موضوع دور الجيش نحو العهدة الرابعة قد جاء محايدا في كلا الجريدتين بـ 04 تكرار ما يعادل 0.50 %و بـ 05 تكرارات بنسبة 0.75 %بالنسبة لجريدة الخبر و جريدة الشروق اليومي على التوالي.

تبين من خلال البيانات أعلاه الاختلاف الواضح بين الجريدتين في الرؤى و المواقف و الاتجاهات نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، حيث نلاحظ أن جريدة الخبر برز فيها الاتجاه المعارض في معالجة موضوع الدراسة و بنسبة 75.57 %،أي أغلب المواضيع و المقالات التي كتبت حول الموضوع كان التعبير فيها معارضا، بالتركيز على المواضيع الآتية: موضوع معارضة العهدة الرابعة، موضوع فساد النظام، و موضوع التشكيك في مصداقية الانتخابات، و هو اتجاه يعبر عن موقف الجريدة الرافض للعهدة الرابعة.

بينما جريدة الشروق اليومي اتخذت موقفا مؤيدا نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، و ظهر ذلك بنسبة قدرت بـ 47.27 %،فقد ركزت الجريدة على موضوع دعم العهدة الرابعة، و موضوع حملة الرئيس، و هو اتجاه يعبر عن موقف الجريدة المؤيد للعهدة الرابعة.

المطلب الثالث: التحليل الكمي و الكيفي لفئة الأهداف

تستعمل هذه الفئة للبحث عن مختلف الأهداف التي يريد المضمون محل الدراسة إبلاغها أو الوصول إليها، و لكل مضمون هدف أو أهداف خاصة، و عليه فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة هذه الفئة من باحث إلى آخر، و ذلك حسب طبيعة البحث و الإطار النظري الذي ينطلق منه الباحث. فالقائم بالاتصال يبني خطابه تبعا لأهداف، على الباحث استكشافها و تحليليها.[1]

و على هذا الأساس تم استنباط هذه الأهداف من اطلاعنا على المحتوى محل الدراسة و استنتاجنا لهذه الأهداف التي لها علاقة مباشرة مع المضامين الإعلامية التي ركزت عليهما الجريديتن، حيث قمنا باستنباط الأهداف لما يتفق مع المواضيع المتطرق إليها، و جعلنا لكل موضوع هدف بما يلائم هذه المواضيع، و بناء على كل هذا تشكلت النتائج الموضحة في الجدول التالي.

[1]: تمار وسف، تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين، ص 70.

جدول رقم (15) : توزيع فئة الأهداف على قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي

التكرارات / الأهداف	جريدة الخبر		جريدة الشروق اليومي	
	ك	%	ك	%
الدعوة إلى معارضة العهدة الرابعة	252	32.06	124	18.78
الكشف عن برنامج الرئيس	82	10.43	142	21.51
التشكيك في قدرة بوتفليقة على الحكم	32	04.07	27	4.09
فضح النظام القائم	126	16.03	72	10.90
الكشف عن التجاوزات الواقعة في حملة الرئيس	14	01.78	10	1.51
مساندة العهدة الرابعة	64	8.14	154	23.33
الكشف عن ارتباط حاشية الرئيس بترشحه للعهدة الرابعة	16	02.03	06	0.90
الكشف عن محاولات تزوير الانتخابات لصالح الرئيس	144	18.32	67	10.15
الكشف عن انتهاك الحريات العامة اتجاه المتظاهرين ضد العهدة الرابعة	24	03.05	17	2.57
الكشف عن رداءة الخطاب السياسي في حملة الرئيس	20	02.54	26	3.93
حصر المنافسة بين عبد العزيز بوتفليقة و علي بن فليس و تهميش باقي المترشحين	08	01.01	10	1.51
دعوة الجيش إلى الالتزام بالحياد في الانتخابات	04	0.50	05	0.75
المجموع	**786**	**100**	**660**	**100**

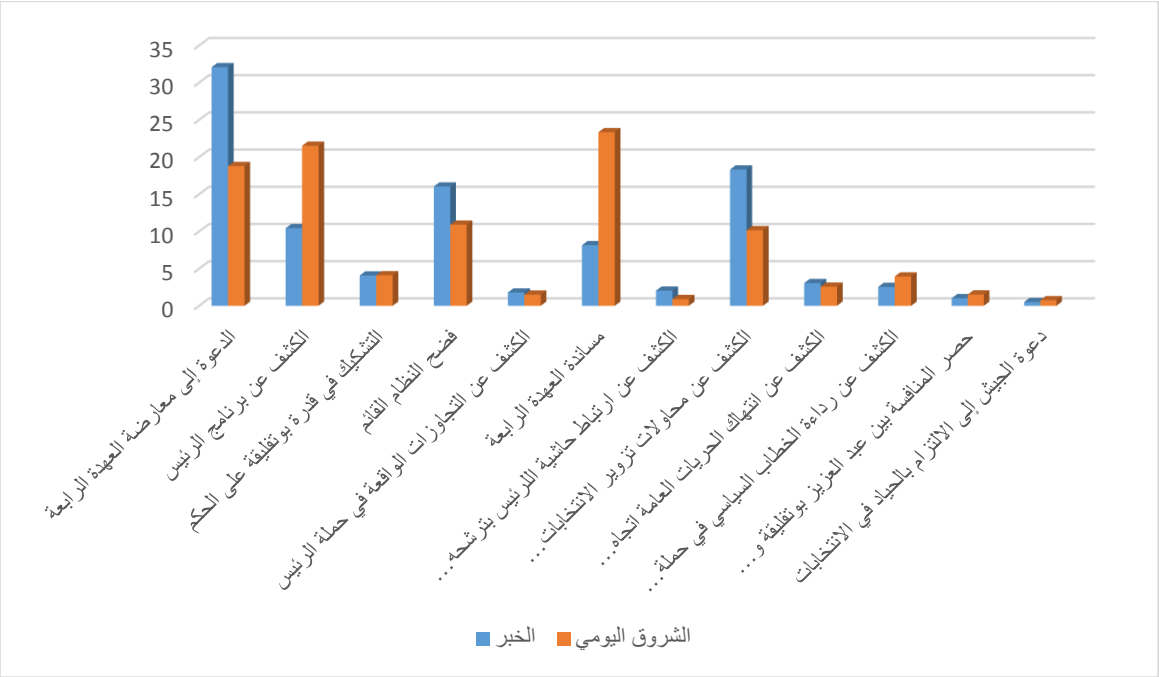

الشكل رقم (12): شكل بياني مقارن لتوزيع فئة الأهداف على قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدة الخبر و الشروق اليومي

يبين الجدول و الشكل البياني أعلاه مقارنة لتوزيع فئة الأهداف على قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي، و يظهر أن الهدف المتعلق بالدعوة إلى معارضة العهدة الرابعة جاء بـ 252 تكرار بنسبة 32.06 %بالنسبة لجريدة الخبر، بينما جاء بـ 124 تكرار و بنسبة 18.78 %في جريدة الشروق اليومي، و تحصل الهدف المتعلق بالكشف عن برنامج الرئيس على 82 تكرار ما يعادل نسبة 10.43 %في جريدة الخبر، أما بالنسبة لجريدة الشروق اليومي فقد تحصل نفس الهدف على 142 تكرار بنسبة 21.51 %. و جاء الهدف المتمثل في التشكيك في قدرة بوتفليقة على الحكم بـ 32 تكرار بنسبة 4.07 %في جريدة الخبر، بينما جاء بـ 27 تكرار و بنسبة 4.09 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. و تحصل الهدف المتعلق بفضح النظام القائم على 126 تكرار ما يعادل 16.03 %في جريدة الخبر، بينما تحصل نفس الهدف على 72 تكرار بنسبة 10.9 %بالنسبة لجريدة الشروق

اليومي. أما الهدف المتمثل في الكشف عن التجاوزات الواقعة في حملة الرئيس فقد تردد 14 مرة بمعدل 1.78 %في جريدة الخبر، بينما تحصل نفس الهدف على 10 تكرارات و بمعدل 1.51 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي. في حين جاء هدف مساندة العهدة الرابعة 64 مرة بنسبة 8.14 %في جريدة الخبر، أما بالنسبة لجريدة الشروق اليومي فقد تحصل نفس الهدف على 154 تكرار بمعدل 23.33 %. و نلاحظ أن الهدف المتعلق بالكشف عن ارتباط حاشية الرئيس بترشحه لعهدة رابعة قد جاء بـ 16 تكرار بنسبة 2.03 %بالنسبة لجريدة الخبر، بينما جاء بـ 06 تكرارات بمعدل 0.9 %في جريدة الشروق اليومي. كما نلاحظ أن الهدف المتمثل في الكشف عن محاولات تزوير الانتخابات لصالح الرئيس قد جاء بـ 144 تكرار بنسبة 18.32 %بالنسبة لجريدة الخبر، في حين بلغ نفس الهدف 67 تكرار بنسبة 10.15 %في جريدة الشروق اليومي. و ما هو ملاحظ أن الهدف المتمثل في الكشف عن انتهاك الحريات العامة اتجاه المتظاهرين ضد العهدة الرابعة فقد بلغ 24 تكرار بنسبة 3.05 %بالنسبة لجريدة الخبر، في حين بلغ 17 تكرار و بمعدل 2.57 %في جريدة الشروق. أما الهدف المتعلق بالكشف عن رداءة الخطاب السياسي في حملة الرئيس فقد تردد 20 مرة بنسبة 2.54 %بالنسبة لجريدة الخبر، بينما بلغ ذات الهدف 26 تكرار بنسبة 3.93 %في جريدة الشروق اليومي. و جاء هدف حصر المنافسة بين عبد العزيز بوتفليقة و علي بن فليس بـ 08 تكرارات بنسبة 1.01 %و 1.73 %بالنسبة لجريدة الخبر، و بـ 10 تكرارات ما يعادل 1.51 %. أما الهدف المتمثل في دعوة الجيش إلى الالتزام بالحياد نحو العهدة الرابعة فقد ورد بـ 04 تكرارات ما يعادل 0.5 %في جريدة الخبر، و بـ 05 تكرارات بنسبة 0.75 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي.

نستنتج مما سبق الاختلاف الواضح بين الجريدتين فيما تسعيان إليه من أهداف نحو موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، إذ نلاحظ أن جريدة الخبر تهدف إلى الدعوة لمعارضة العهدة الرابعة كأول هدف الذي جاء بأعلى نسبة قدرت بـ 32.06 %،يليها الكشف عن محاولات تزوير

الانتخابات ثم الهدف المتعلق بفضح النظام القائم، أماجريدة الشروق اليومي فهي تهدف إلى مساندة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عهدته الرابعة كأول هدف و الذي جاء بأعلى نسبة قدرت بـ 23.33 %،ثم الكشف عن برنامج الرئيس، يليها الدعوة إلى معارضة العهدة الرابعة، و هذا ما يؤكد النتائج السابقة المتعلقة بفئة الاتجاه.

المطلب الرابع: التحليل الكمي و الكيفي لفئة الشخصيات الفاعلة

تبحث هذه الفئة عن المحركين الأساسيين في المضمون، أي مجموعة الأشخاص أو الهيئات أو الأحزاب أو المنظمات، التي تصنع الحدث في المضمون محل التحليل، [1]على نحو تنكشف معه الشخصية أو الشخصيات التي يتم التركيز عليها و تقديمها على أنها تقوم بأعمال معينة. و عليه تم الاعتماد على هذه الفئة لتحديد الشخصيات صانعة للحدث و الأكثر بروزا في المضمون الصحفي محل الدراسة.

و هو ما يقودنا إلى كشف الشخصيات الأكثر فاعلية مع الأخذ بعين الاعتبار أم مصدر هذه الفاعلية إما أن يكون القوة الذاتية –الموضوعية للحدث و من ثم صانعه، و إما أنه نتيجة اهتمام و تركيز خاص من طرف القائم بالاتصال، و إما أنه تظافر القوة الذاتية للحدث و صانعه و تركيز القائم بالاتصال عليه هما معا مصدر التميز و الفاعلية لشخصية ما في المضمون محل التحليل، و في نهاية المطاف يمكن التوصل إلى تقدير لحيادية و موضوعية الصحيفة محل الدراسة.

[1]: نفس المرجع السابق، ص 67.

جدول رقم (16) : توزيع فئة الشخصيات الفاعلة في قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في جريدة الخبر و الشروق اليومي

التكرار / الشخصيات الفاعلة	جريدة الخبر		جريدة الشروق اليومي	
	ك	%	ك	%
شخصيات معارضة للعهدة الرابعة	164	51.73	85	37.44
شخصيات مؤيدة للعهدة الرابعة	102	32.17	101	44.49
شخصيات محايدة للعهدة الرابعة	51	16.08	41	18.06
المجموع	**317**	**100**	**227**	**100**

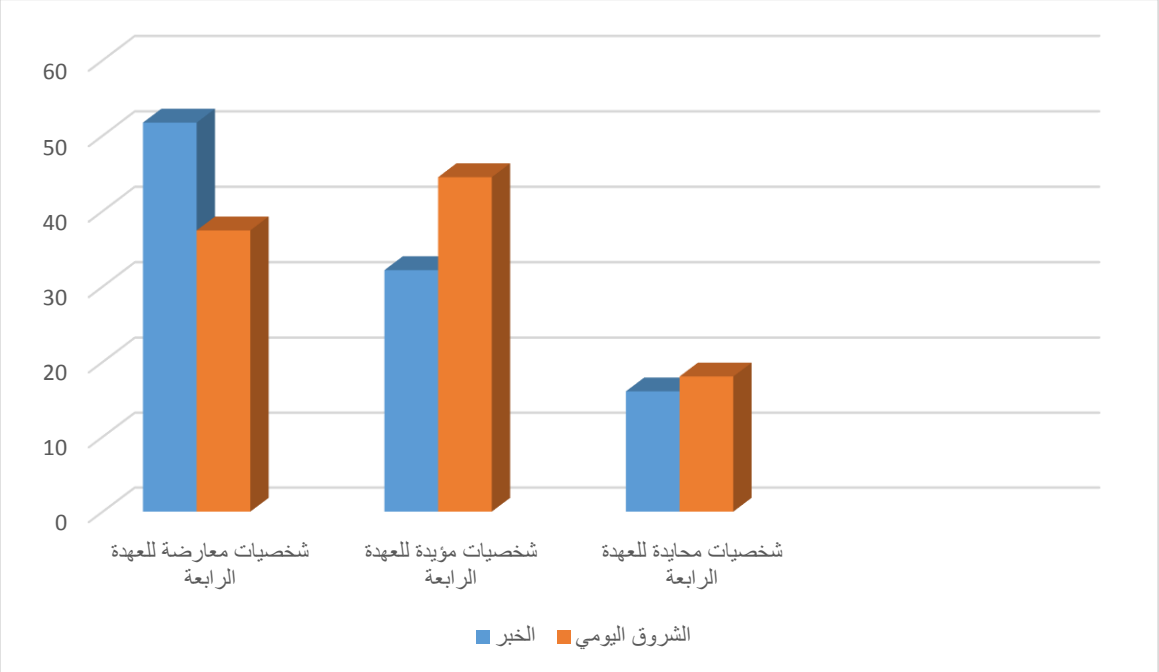

الشكل رقم (13): شكل بياني مقارن لتوزيع فئة الشخصيات الفاعلة في جريدتي الخبر و الشروق اليومي

يبين الجدول رقم (38) و الشكل البياني الموضح أعلاه الشخصيات الفاعلة في مواضيع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في كل من جريدتي الخبر و الشروق اليومي، و الملاحظ بيانيا أن فئة الشخصيات المعارضة للعهدة الرابعة قد حضيت بـ 164 تكرار بنسبة 51.73%في جريدة الخبر، بينما حضيت نفس الفئة بـ 85 تكرار ما يعادل نسبة 37.44 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي، و جاءت فئة الشخصيات المؤيدة للعهدة الرابعة بـ 102 تكرار ما يعادل نسبة 32.17 %بالنسبة لجريدة الخبر، أما بالنسبة لجريدة الشروق اليومي فقد تحصلت نفس الفئة على 101 تكرار ما يعادل 44.49 %، في حين حضيت فئة الشخصيات المحايدة للعهدة الرابعة بـ 51 تكرار بنسبة 16.08 %بالنسبة لجريدة الخبر، أما بالنسبة لجريدة الشروق اليومي فقد تحصلت ذات الفئة على 41 تكرار بنسبة 18.06 %.

نستنتج مما سبق الاختلاف بين الجريدتين فيما يتعلق بتغطية الجريدتين كافة نشاطات الشخصيات الفاعلة في موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، و يبرز هذا الاختلاف في اهتمام كل جريدة على شخصيات محددة باعتبارها صانعة الحدث، و نلاحظ أن جريدة الخبر قد أولت اهتماما بالشخصيات المعارضة للعهدة الرابعة خاصة دعاة المقاطعة من بينهم، أحمد بن بيتور رئيس الحكومة السابق، جيلالي سفيان رئيس حزب الجيل الجديد، عبد الله جاب الله رئيس جبهة العدالة و التنمية، عبد الرزاق مقري، بينما اهتمت جريدة الشروق اليومي بالشخصيات المؤيدة للعهدة الرابعة و تغطية كافة نشاطاتها خاصة ما تعلق الأمر بوكلاء الرئيس الذين كلفوا بتنشيط حملته الرئاسية.

نتائج الدراسة

نتائج الدراسة:

من خلال البيانات الناتجة عن عملية التحليل يمكننا استخلاص أوجه التشابه و الاختلاف بين جريدتي الخبر و الشروق اليومي في تغطيتما الإعلامية لموضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، و هي على النحو الآتي:

المقاربات:

1- حظيت مضامين ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة بتغطية واسعة في كلتا الجريدتين الخبر و الشروق اليومي و بنسبة كبيرة على حساب مختلف المواضيع الخاصة بالانتخابات الرئاسية – من بينها الأخبار المتعلقة بباقي المترشحين – التي لم تتحصل سوى على نسبة ضعيفة، إذ بلغت مساحة موضوع الدراسة في جريدة الخبر ما يقارب ¾ من المساحة الكلية لمواضيع الإنتخابات الرئاسية لسنة 2014. الأمر نفسه بالنسبة لجريدة الشروق اليومي التي عالجت الموضوع بنسبة عالية من إجمالي مواضيع الانتخابات الرئاسية لسنة 2014، إذن يمكن القول أن كلتا الجريدتين قد اهتمتا بموضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة و صنفتاه ضمن أولوياتهما في أجندتهما الإعلامية.

2- رغم الاختلاف الذي سجلناه في نسبة المساحة الخاصة بموضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة بالنسبة للجريدتين، إلا أنه لم نسجل فارقاكبيرا في عدد المواضيع التي عالجت الموضوع، فقد لاحظنا التقارب في عدد المواضيع التي عالجت العهدة الرابعة بين الجريدتين، إذ تم تسجيل 610 موضوع بالنسبة لجريدة الخبر، و 546 موضوع بالنسبة لجريدة الشروق اليومي، و هذه نسبة متقاربة نوعا ما، مما يدل على اهتمام الجريدتين بموضوع العهدة الرابعة.

3- خصصت كل من جريدة الخبر و جريدة الشروق اليومي موقعا هاما لمواضيع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، من خلال نشر هذه المواضيع في أهم صفحاتهما، فقد ظهرت مواضيع العهدة الرابعة بنسبة كبيرة في الصفحة الثالثة، و هذا يدل على حرص الجريدتين على إبراز الموضوع و اعتباره ضمن أولويتهما و تصنيفه من القضايا الهامة.

4- اعتمدت الجريدتين على استراتيجية علمية في نشر مواضيع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة على الصفحة، حيث نجد الحصة الأكبر لموقع أعلى اليسار بالنسبة لجريدة الخبر، و الأمر نفسه و بنسبة مرتفعة لنفس الموقع بالنسبة لجريدة الشروق اليومي، و قد راعت الجريدتان في ذلك اتجاه عين القارئ عند تصفحه للجريدة، مما يدل على اهتمام الجريدتين بموضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة و تصنيفه ضمن أولوياتهما.

5- نقلت الجريدتين مواضيع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة باستخدام قالب الخبر بنسبة كبيرة، فقد جاء في المرتبة الأولى في كل منهما، و يرجع ذلك إلى اهتمام الجريدتين بموضوع العهدة الرابعة و متابعتهما لآخر الأخبار و المستجدات. و كذلك اعتماد الجريدتين على أنواع الرأي في المرتبة الثانية (التعليق الصحفي بالنسبة لجريدة الخبر و التعليق العمود الصحفي بالنسبة للشروق اليومي) للتعبير عن موقفهما نحو موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، مما يدل على أن الجريدتين لم تكونا محايدتان نحو الموضوع فقد أبدتا رأيهما و موقفهما وفقا لما تمليه السياسة التحريرية و الخط الافتتاحي لكل منهما.

المفارقات:

1- خصصت جريدة الخبر مساحة أكبر لمواضيع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة مقارنة بجريدة الشروق اليومي، و هي نتيجة منطقية بحكم أن جريدة الخبر غالبا ما تصدر بـ 28 صفحة، بينما تصدر جريدة الشروق اليومي بصفحات أقل. كما أن جريدة الخبر تعنى بالأخبار السياسية بصفة مكثفة و تطرحها من زوايا متعددة مقارنة بجريدة الشروق.

2- اختلفت جريدتا الخبر و الشروق اليومي في الاعتماد على الرسم الكاريكاتوري، إذ تعد جريدة الخبر هي الجريدة الأكثر جدية في معالجة موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، بينما تعتبر جريدة الشروق اليومي الأكثر سخرية و تهكما في تناول الموضوع من خلال اعتمادها على الرسم الكاريكاتوري على عكس جريدة الخبر التي لم يتم تسجيل أي تكرار بالنسبة لاستخدام الكاريكاتير.

3- اشتركت الجريدتين في الاعتماد على العنوان ذو البنط المتوسط بأعلى درجة، إلا أننا لاحظنا التفاوت في استخدام العنوان ذو البنط العريض، فقد بلغت نسبة استخدامه 35.08 %في جريدة الخبر، بينما بلغت نسبته 26.37 %بالنسبة لجريدة الشروق اليومي.

4- اختلفت جريدة الخبر عن جريدة الشروق اليومي في إدراج الصور، حيث لاحظنا أن جريدة الشروق اليومي قد أدرجت صورا بنسبة أعلى مقارنة بجريدة الخبر، حيث بلغت نسبتها 58.79 %في جريدة الشروق اليومي، أما بالنسبة لجريدة الخبر فبلغت48.36 %.

5- جريدة الخبر هي الجريدة الأكثر استخدام للألوان مقارنة بجريدة الشروق اليومي، حيث بلغت نسبة استخدام الألوان في جريدة الخبر 55.91 %، بينما بلغت نسبتها في جريدة الشروق اليومي 24.10 %.

6- تباينت الأطر الإعلامية التي ركزت عليها جريدتي الخبر و الشروق اليومي في معالجة موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، فقد عمدت الجريدتين إلى إبراز مواضيع دون أخرى، حيث نجد أن جريدة الخبر قد ركزت على موضوع معارضة العهدة الرابعة بنسبة مرتفعة و أولته اهتماما كبيرا، و أدرجته في سلم أولوياتها، بينما جريدة الشروق اليومي تغلب موضوع دعم العهدة الرابعة على باقي المواضيع محل التحليل و تصدر أولويات اهتماماتها، بما يدل على أن الجريدة وضعت قضايا النخب السياسية الحاكمة على أجندتها الخاصة، و يتعلق هذا بالسياسة التحريرية و الخط الإفتتاحي لكل منهما، حيث نلاحظ أن الأجندة السياسية غلبت الأجندة الإعلامية لكلتا الجريدتين.

7- تبنت جريدة الخبر من خلال تغطيتها لمواضيع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة الهدف المتعلق بالدعوة إلى معارضة العهدة الرابعة، بينما جريدة الشروق اليومي فقد كانت أكثر اهتماما بهدف مساندة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في عهدته الرابعة، و هذا مؤشر آخر يؤكد لنا التوجه الإيديولوجي العام للجريدتين و موقفهما اتجاه القضية.

8- أولت جريدة الخبر اهتماما بالغا للشخصيات المعارضة للعهدة الرابعة و على رأسهم دعاة المقاطعة باعتبارهم القوى الفاعلة و المؤثرة، أما جريدة الشروق اليومي فقد أولت اهتماما كبيرا بالشخصيات المؤيدة للعهدة الرابعة باعتبارهم الفاعلين المحركين للحدث السياسي من بينهم المترشح عبد العزيز بوتفليقة و وكلائه الذين وكلت لهم مهمة تنشيط حملة الرئيس.

9- غلب الاتجاه المعارض لجريدة الخبر نحو موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، في حين تصدر الموقف المؤيد للعهدة الرابعة في جريدة الشروق اليومي.

10- يدل اتجاه الجريدتين نحو قضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة على تجرد الجريدتين من الحياد و الموضوعية.

التحقق من الفرضيات:

- **الفرضية الرئيسية: تموقعت كل من جريدة الخبر و الشروق اليومي سياسيا في معالجة موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة و لم تكونا محايدتان.**

- تموقعتا الجريدتين سياسيا و لم تكونا محايدتان نحو موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، فبالرغم من أنهما تحملان شعار المصداقية و الرأي الآخر، إلا أنهما من الناحية التطبيقية لم تعبران عن الحياد و الموضوعية، إذ نجد أن الأخبار تم إخضاعها لتوجه المؤسستان الإعلاميتان و سياستهما التحريرية، فقد انحازتا لايديولوجيات خاصة و لم تلتزم بقيمة موضوعية التغطية، التي تلزمها بضرورة تغطية الأحداث و الوقائع كما هي دون نقص أو زيادة أو طمس للحقيقة، أو حجب جزء منها لمصلحة المؤسسة الإعلامية على حساب المصلحة العامة و هذا ما يفقد المؤسسة الإعلامية موضوعيتها.

الفرضية الفرعية الأولى: تموقعت جريدة الخبر ضد ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة

تموقعت جريدة الخبر ضد ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، حيث تبنت الجريدة الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة، و هذا ما أظهرته نتائج الدراسة من خلال التحليل الكمي و الكيفي للمضمون الإعلامي المدروس، فقد حاولت الجريدة في أكثر من موضع إبراز موقفها، إذ ركزت و بشدة على مواضيع معارضة العهدة الرابعة و رصدت النشاطات المتعلقة بدعاة المقاطعة، فقد كانت تهدف إلى دعوة المجتمع الجزائري إلى معارضة العهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة مع إبراز الشخصيات المعارضة و اعتبارهم أهم المحركين و الفاعلين في هذا الحدث.

الفرضية الفرعية الثانية: تموقعت جريدة الشروق اليومي لصالح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ترشحه للعهدة الرابعة

تموقعت جريدة الشروق اليومي لصالح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ترشحه للعهدة الرابعة، حيث تبنت الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة، و ظهر ذلك من خلال الأطر الإعلامية التي حاولت إبرازها و التركيز عليها، فقد ركزت على موضوع دعم العهدة الرابعة و متابعة نشاطات حملة الرئيس، و كانت تهدف من خلال طرحها لهذه الأطروحات إلى مساندة الرئيس في الترشح لولاية جديدة مع التركيز في خطابها على الشخصيات المؤيدة للعهدة الرابعة و محاولة إبرازهم كفاعلين أساسيين في هذا الحدث.

خاتمـــة

خاتمة:

قدمت هذه الدراسة تحليلا علميا عن تغطية جريدتي الخبر و الشروق اليومي لقضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة خلال الفترة الممتدة من تاريخ إعلان ترشح بوتفليقة لعهدة جديدة في 23 جانفي 2014 إلى غاية انتهاء الحملة الانتخابية يوم 17 أفريل 2014، و هي فترة رصدت فيها الجريدتين مواقف و ردود أفعال المجتمع الجزائري نحو القضية، فهناك من رحب بفكرة الترشح و ساند بوتفليقة في عهدته الرئاسية الجديدة من شخصيات مدنية و سياسية، و في المقابل هناك من رفض ترشح الرئيس السابق لعهدة رابعة و اعتبر هذا القرار انتهاك للديمقراطية و غلق للانتخابات بحجة أن النتائج محسومة لصالحه. و نجد أن الصحف الجزائرية قد تعاطت مع هذه الأحداث و تابعت كرونولوجيا العهدة الرابعة أولا بأول،و بنت لنفسها أجندة إعلامية خاصة بها لطرح و معالجة هذا الموضوع بما يتوافق مع أجندتها السياسية و خطها الافتتاحي نحو هذا الحدث الذي اعتربته الجريتين أهم حدث ميز رئاسيات 2014.

و تمحورت دراستنا حول معالجة الصحافة الجزائرية من خلال جريدتي الخبر و الشروق اليومي موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، و ذلك بتحليل المضامين المتعلقة بالموضوع، و كان الهدف هو الكشف عن كيفية معالجة الجريدتين للموضوع و التعرف على أطر المعالجة و مدى التزام الجريدتين الحياد و الموضوعية انطلاقا من الاعتماد على نظرية وضع الأجندة و نظرية التأطير الإعلامي، و قد وقع اختيارنا على جريدتي الخبر و الشروق اليومي لكونهما جريدتين تابعتان للقطاع الخاص تملكان خطا افتتاحيا خاصا بهما يميزهما عن غيرهما من الصحف، هذا الخط يعكس طريقة معالجة المواضيع المدروسة.

و بعد الدراسة التحليلية توصلنا إلى أن الجريدتين أبدتا اهتماما بالغا لقضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة و اعتبرتاه أهم حدث ميز رئاسيات 2014 من خلال تخصيص مساحة عالية

لتغطيته و متابعة شؤونه، و كذا تخصيص موقعا مهما من الجريدة لنشره بمختلف الأنواع الإعلامية و الفنية لإبراز الموضوع و اعتباره ضمن أولوياتهما، فعلى العموم اتفقا الجريدتين في الاهتمام بموضوع العهدة الرابعة من ناحية الشكل.

أما من ناحية المضمون فقد بينت نتائج الدراسة أن الجريدتين قد تبنتا أجندة إعلامية خاصة بهما لتغطية المواضيع المتعلقة بالعهدة الرابعة، وفق الخلفيات السياسية و الإيديولوجية التي تحركهما، فمن واقع توظيفنا لنظرية الأجندة و نظرية التأطير الإعلامي حاولنا التعرف على كيفية ترتيب جريدتي الخبر و الشروق اليومي مضامينهما و وضع الاهتمامات و الأولويات و الأطر الإعلامية الخاصة بقضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، فمن خلال دراستنا التحليلية الكمية و النوعية على المحتوى الإعلامي تم التوصل إلى جملة من المفارقات بين الجريدتين. فجريدة الخبر تبنت الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة و ظهر ذلك من خلال الأطر الإعلامية التي حاولت إبرازها و التركيز عليها، فقد ركزت و بشدة على مواضيع معارضة العهدة الرابعة و رصد النشاطات المتعلقة بدعاة المقاطعة، حيث كانت تهدف إلى دعوة المجتمع الجزائري إلى معارضة العهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة مع التركيز على الشخصيات المعارضة و محاولة إبرازهم كأهم محركين و فاعلين في هذا الحدث. أما جريدة الشروق اليومي فقد تبنت الاتجاه المؤيد للعهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة، و ظهر ذلك من خلال الأطر الإعلامية التي حاولت إبرازها و التركيز عليها، فقد ركزت على موضوع دعم العهدة الرابعة و تابعت نشاطات حملة الرئيس، فقد كانت تهدف إلى مساندة الرئيس في الترشح لولاية جديدة مع التركيز في خطابها على الشخصيات المؤيدة للعهدة الرابعة و محاولة إبرازهم كفاعلين أساسيين في هذا الحدث.

إذن فالجريدتين اختلفتا تماما في معالجة موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة من ناحية المضمون، فبالرغم من أن الجريدتان تابعتان للقطاع الخاص إلا أن جريدة الشروق اليومي تبنت

خطابا أقرب ما يكون خطابا ذو طابع حكومي، فقد تبين أن الشروق اليومي حتى و إن كانت مؤسسة إعلامية خاصة تهتف بالرأي و الرأي الآخر إلا أنها تحمل في طياتها ولاء للجهاز الحكومي.

بالإضافة إلى هذا ظهر عامل التحيز و التموقع السياسي و نقص الحياد و الموضوعية في معالجة جريدتي الخبر و الشروق اليومي لقضية ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، و تجسد ذلك من خلال نقص في التغطية الصحفية لنشاطات باقي المترشحين على حساب المترشح عبد العزيز بوتفليقة من جهة، و من جهة أخرى غلب الاتجاه المعارض للعهدة الرابعة في جريدة الخبر و الاتجاه المؤيد في جريدة الشروق اليومي فاختلف الخطاب الصحفي بين التهويل و التهوين.

إذن فلكل جريدة هويتها الخاصة بها، فكما لاحظنا أن جريدة الشروق اليومي مؤيدة للعهدة الرابعة، فتبعيتها للسلطات العمومية في مجالي الطبع و الإشهار أفقدها الاستقلالية في خطها الافتتاحي.

فجريدة الشروق لم تكسب رهان المصداقية لأن خطابها يخضع للسيطرة و هو خطاب تابع و قريب من الخطاب الحكومي، و لم تترجم شعارها على الواقع، حيث أنها لم تفتح صفحاتها للرأي و الرأي الآخر.

أما جريدة الخبر فخطابها يتصف بالجدية، كما يعمل على وضع مسافة مع الخطاب السياسي الرسمي، فتمتعها بالاستقلالية في مجال الطبع و الإشهار (الإشهار العام الذي تتحكم فيه الدولة) أكسبها هامش من الحرية الذي انعكس على استقلاليتها في التعامل مع موضوع الترشح للعهدة الرابعة.

و في الأخير يمكن القول أن المجال الإعلامي في الجزائر ليس مجالا موحدا، كما أنه لا ينتج خطابا واحدا بل إنه أكثر تعقيدا بحكم أنه تمارس عليه ضغوطات متنوعة و يحمل اختلافات جوهرية مرتبطة أساسا بهويته التحريرية و سياسته الإعلامية، لذلك فمن الضروري على الحكومة أن تحرر الإعلام من سيطرتها، فكما

لاحظنا أنه و بالرغم من فتح القطاع الإعلامي للخواص إلا أن هناك بعض الصحف لم تستطع العمل بكل حرية بما تقتضيه مهنة الصحافة.

فمن الضروري تمكين وسائل الاعلام من البحث و نقل المعلومات إلى الأفراد بكل حرية و الشفافية في سريان المعلومات بين المواطن و الدولة بما يخدم الصالح العام، و انطلاقا من هذا لا يمكن للصحافة أن تؤدي دورها في المجتمع دون توفر البيئة القانونية و الاقتصادية التي تسمح لها بالقيام بذلك بكل حرية و بدون عراقيل.

فالصحافة المستقلة هي التي تهدف إلى البحث عن الحقيقة و تتيح الفرصة لمختلف الآراء، فليس من المنطقي أن تكون الصحف المستقلة تحت أي شكل من الأشكال تحت إشراف الحكومة أو هيئة أو وصاية أخرى.

الملاحق

استمارة تحليل المضمون

هذا دليل موضوعي أعد في إطار تحضير شهادة دكتوراه في الصحافة و علوم الإعلام والاتصال، تخصص وسائل الإعلام اتصال و مجتمع، بعنوان:

ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة في الصحافة الجزائرية

دراسة في إشكالية الحياد و التموقع السياسي

- **دراسة تحليلية مقارنة لجريدتي الخبر و الشروق اليومي في الفترة الممتدة من 23 جانفي إلى 17 أفريل 2014–**

معتمدين في ذلك على أسلوب تحليل المضمون كأداة من أدوات التحليل.

تشمل الصفحات الآتية على مجموعة من الفئات و كذا التعريف الإجرائي لكل منها، علما أن الفئة المختارة هي فئة الموضوع، أما مسألة الوحدات فقد اختير الموضوع كوحدة تسجيل.

فالرجاء منكم: قراءة التعريفات الإجرائية قراءة شاملة.

- **وضع علامة (√) أمام التعريفات التي ترون أنها مقبولة.**
- **إذا وجدتم أن أي تعريف غير مقبول فالرجاء وضع علامة(X) أمام التعريف.**
- **إذا كانت هناك إضافات ترونها ضرورية، الرجاء كتابتها في المكان المناسب.**

شكراً جزيلا

إعداد الباحثة: **إشراف البروفيسور:**

لعراجـي لطيفـة **دريس شريف**

الأستاذ المحكم و الدرجة العلمية:

1- معلومات عامة عن الوثيقة:

- تاريخ الصدور

03	02	01

- العدد

04

بيانات لفئات التحليل:

أ- فئات الشكل:

1- فئة المساحة

06	05

2- فئة الموقع:

12	11	10	09	08

07

20	19	18	17	16	15	14

13

3- فئة الأنواع الإعلامية:

29	28	27	26	25	24	23	22	21

4- فئة العناصر التيبوغرافية:

33	32	31

30

36	35

34

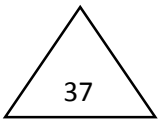

39	38

أ- فئات المضمون:

1- فئة الموضوع

51	50	49	48	47	46	45	44	43	42	41	40

2- فئة الاتجاه:

54	53	52

3- فئة الأهداف:

66	65	64	63	62	61	60	59	58	57	56	55

4- فئة الشخصيات الفاعلة:

69	68	67

دليل استمارة تحليل المضمون

1- بيانات خاصة بالوثيقة محل الدراسة:

تشير المربعات من 01 – 03 على التوالي إلى يوم صدور الجريدة، شهر الصدور، سنة الصدور، أما المربع رقم 04 إلى عدد صدور الوثيقة.

أ- بيانات خاصة بفئات الشكل:

1- فئة المساحة:

تشير المربعات 05 و 06 إلى مساحة مواضيع ترشح الرئيس السابق بوتفليقة للعهدة الرابعة، المساحة المخصصة لباقي شؤون الانتخابات الرئاسية 2014 (بما في ذلك المواضيع المتعلقة بباقي المترشحين).

2- فئة الموقع:

يشير المثلث رقم 07 إلى فئة موقع المقال من الجريدة، بينما تشير المربعات من 08 إلى 12 على التوالي إلى الصفحة الأولى، الصفحة الأخيرة، الصفحة الثانية، الصفحة الثالثة، الصفحات الداخلية.

أما المثلث رقم 14 يشير إلى فئة موقع المقال من الصفحة، بينما المربعات من14 إلى 20 فهي تشير على التوالي إلى أعلى اليمين، أعلى اليسار، قلب الصفحة، أسفل الصفحة، أسفل اليمين، أسفل اليسار، صفحة كاملة.

3- فئة الأنواع الإعلامية:

تشير المربعات من 21 إلى 29 على التوالي إلى خبر صحفي، تقرير صحفي، مقال افتتاحي، عمود صحفي، تعليق صحفي، مقال تحليلي، مقابلة صحفية، كاريكاتير، أخرى.

4- فئة العناصر التيبوغرافية:

يشير المثلث 30 إلى فئة العناوين، بينما تشير المربعات من 31 إلى33 على التوالي إلى: عنوان ببنط عريض، عنوان ببنط متوسط، عنوان ببنط صغير.

يشير المثلث 34 إلى فئة الصور، بينما يشيران المربعين 35 و 36 إلى وجود صور، عدم وجود صور.

يشير المثلث رقم 37 إلى الألوان، بينما يشيران المربعين38 و 39 إلى وجود ألوان، عدم وجود ألوان.

ب- بيانات خاصة بفئة المضمون:

1- فئة الموضوع:

تشير المربعات من 40 إلى 51 على التوالي إلى فئة:

- معارضة العهدة الرابعة
- حملة الرئيس
- مرض الرئيس
- فساد النظام
- احتكار وسائل الدولة لصالح حملة الرئيس
- دعم العهدة الرابعة
- محيط الرئيس و علاقته بالترشح لعهدة رابعة
- التشكيك في مصداقية الانتخابات
- قمع السلطة للمتظاهرين ضد العهدة الرابعة

- العنف اللفظي في حملة الرئيس
- قطبية ثنائية في الانتخابات بين بوتفليقة و بن فليس
- دور الجيش في الانتخابات اتجاه ترشح الرئيس السابق بوتفليقة للعهدة الرابعة.

2- فئة الاتجاه: و تحاول هذه الفئة التعرف على اتجاه كل موضوع على حدى من فئات المواضيع، و تشير المربعات من 52 إلى 54 إلى فئة مؤيد، محايد، معارض.

3- فئة الأهداف:

تشير المربعات من 55 إلى 66 على التوالي إلى:

- الدعوة إلى معارضة العهدة الرابعة
- الكشف عن برنامج الرئيس
- التشكيك في قدرة بوتفليقة على الحكم
- فضح النظام القائم (النظام البوتفليقي)
- الكشف عن التجاوزات الواقعة في حملة الرئيس
- مساندة الرئيس في العهدة الرابعة
- الكشف عن ارتباط حاشية الرئيس بترشحه للعهدة الرابعة
- الكشف عن محاولات تزوير الانتخابات لصالح الرئيس
- الكشف عن انتهاك الحريات العامة اتجاه المتظاهرين ضد العهدة الرابعة
- الكشف عن رداءة الخطاب السياسي في حملة الرئيس

- حصر المنافسة بين عبد العزيز بوتفليقة و علي بن فليس و تهميش باقي المترشحين

- دعوة الجيش إلى الالتزام بالحياد في الانتخابات

4- فئة الشخصيات الفاعلة: تشير المربعات من 67 إلى 69 على التوالي إلى:

- شخصيات معارضة للعهدة الرابعة

- شخصيات مؤيدة للعهدة الرابعة

- شخصيات محايدة للعهدة الرابعة

دليل التعريفات الإجرائية:

ب- فئة المضمون:

1- فئة الموضوع:

1-معارضة العهدة الرابعة: هي مجموع التصريحات و الاحتجاجات التي قامت بها التيارات السياسية و العسكرية و المدنية ضد العهدة الرابعة للمطالبة بتغيير النظام التي تناولتها جريدتي الخبر و الشروق اليومي،

و تضم هذه الفئة الفئات الفرعية الآتية:

- احتجاجات ضد العهدة الرابعة
- تصريحات مناهضة للعهدة الرابعة
- الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات
- عزوف الناخبين عن حملة الرئيس
- فوضى و أعمال شغب من طرف الناخبين اتجاه تجمعات وكلاء الرئيس
- المطالبة بانسحاب بوتفليقة من الرئاسيات
- الدعوة إلى مرحلة انتقالية
- استنكار دكتاتورية بوتفليقة

2-حملة الرئيس: يشير هذا المضمون إلى التنظيم السياسي لبرنامج الرئيس الذي أقيم عن طريق الوكالة.

و تضم هذه الفئة الفئات الفرعية الآتية:

- عرض برنامج الرئيس
- غياب مرشح النظام عن حملته

3–مرض الرئيس: تتعلق هذه الفئة بتدهور الحالة الصحية للرئيس بوتفليقة في أفريل 2013، مما زاد الجدل حول قدرته على تولي مهام الحكم في البلاد. **و تضم هذه الفئة الفئات الفرعية الآتية:**

- قدرة أو عدم قدرة الرئيس على الحكم

4–فساد النظام: هي كل ما يتعلق بسوء تنظيم الحكم خلال فترة حكم بوتفليقة خلال 15 سنة من الحكم، و ربط مسيرته بالفساد السياسي و المالي. **و تضم هذه الفئة الفئات الفرعية الآتية:**

- ربط مسيرة بوتفليقة بالفساد السياسي و المالي
- فشل النظام
- سوء تسيير الحكم خلال 15 سنة من الحكم
- سياسة بلا أخلاق خلال فترة حكم بوتفليقة

5– احتكار وسائل الدولة في حملة الرئيس: تتعلق هذه الفئة باحتكار السلطة لأجهزة الدولة في تمويل و تنشيط حملة بوتفليقة التي تناولتها جريدتي الخبر و الشروق اليومي كوسائل الإعلام العمومية.

2- **دعم العهدة الرابعة:** و هي الفئة الموالية لبوتفليقة التي تؤيد ترشحه لعهدة رابعة. **و تضم هذه الفئة الفرعية الآتية:**

- ربط بوتفليقة باستقرار و أمن البلاد
- الإشادة بإنجازات الرئيس

- تصريحات مؤيدة للعهدة الرابعة

7-محيط الرئيس و علاقته بالترشح لعهدة رابعة: هو إصرار حاشية الرئيس إبقائه رئيسا للبلاد، و تقديمه للترشح لعهدة رابعة من أجل خدمة مصالحها الخاصة، التي تناولتها جريدتي الخبر و الشروق اليومي.

5- **التشكيك في مصداقية الانتخابات:** و تشير هذه الفئة إلى مظاهر نزاهة الانتخابات أو التشكيك فيها من طرف الموالاة و المعارضة على حد سواء، و الذي تناولته جريدتي الخبر و الشروق اليومي خلال المسار الانتخابي. **و تضم هذه الفئة:**

- تزوير الانتخابات
- صناعة المترشحين
- شراء الذمم
- شفافية الانتخابات

9- **قمع السلطة للمتظاهرين ضد العهدة الرابعة:** و هي ردود أفعال السلطة اتجاه المعارضين للعهدة الرابعة، **و تضم هذه الفئة الفئات الفرعية الآتية:**

- تدخل قوات الأمن لمنع التظاهرات ضد العهدة الرابعة
- اعتقال الأمن لبعض المتظاهرين ضد العهدة الرابعة
- ردود أفعال حول الاعتقالات الصادرة ضد المتظاهرين

10- العنف اللفظي في حملة الرئيس: و هو رداءة الخطاب السياسي الذي ميز حملة الرئيس من طرف وكلاءه، و نذكر منهم عبد المالك سلال و عمارة بن يونس، أو تلك التي وجهت للرئيس، **و تضم هذه الفئة الفئات الفرعية الآتية:**

- اللغة الهابطة التي ميزت حملة الرئيس من شتم و قذف

11- قطبية ثنائية في الانتخابات بين عبد العزيز بوتفليقة و علي بن فليس: و هو الموضوع الذي حصر المنافسة في رئاسيات 2014 بين عبد العزيز بوتفليقة و علي بن فليس و تهميش باقي المترشحين.

12- دور الجيش في الانتخابات بين عبد العزيز بوتفليقة و علي بن فليس: يشير إلى مجموع المطالب لالتزام المؤسسة العسكرية بالحياد اتجاه ترشح الرئيس السابق بوتفليقة لعهدة رابعة، التي تناولتها جريدتي الخبر و الشروق اليومي.

المراجع

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- **باللغة العربية:**

1- الإبراهيمي طالب أحمد: المعضلة الجزائرية الأزمة و الحل 1989- 1999، دار الأمة، الجزائر،1999.

2- إبراهيمي عبد الحميد: في أصل المأساة الجزائرية – شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر (1958-1999)، مركز الدراسات الموحدة العربية، بيروت، 2001.

3- أبو زكريا يحي: الجزائر من أحمد بن بلة و إلى عبد العزيز بوتفليقة، ناشري نت،nashiri. net، 2003.

4- أبو زيد فاروق: مدخل إلى علم الصحافة، عالم الكتب، القاهرة، 1998.

5- أبو عرجة تسيير: دراسات في الصحافة و الإعلام، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2000.

6- إحدادن زهير: الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991.

7- أحمد زكريا أحمد: نظريات الإعلام – مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام و جمهورها -، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2009.

8- آل سعود بن سعود بن محمد سعد: الاتصال و الإعلام السياسي، دار الكتاب الحديث، الرياض، 2010.

9- بدر أحمد: علوم الإعلام البحث العلمي- المناهج- التطبيقات، دار قباء الحديثة للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2008.

10- بركة الحسن: أبعاد الأزمة في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 1997.

11- بسيوني عبد الله عبد الغني: النظم السياسية-دراسة لنظرية الدولة و الحكومة و الحقوق و الحريات العامة، ط4، منشأة المعارف، مصر، (د س ن).

12- البشر بن سعود محمد: مقدمة في الاتصال السياسي، مكتبة العبيكات، الرياض، 1997.

13- بغدادي إسماعيل هالة: الصحافة التلفزيونية العربية الجزيرة و النيل-دراسة ميدانية مقارنة-، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.

14- بن الصغير زكريا: الحملات الانتخابية، الجزائر الدار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2004.

15- بن خلف الله الطاهر: مدخل إلى التسويق السياسي، الجزائر دار هومة، 2007.

16- بن قفة عمر خالد: الرئيس محمد بوضياف على موعد مع الموت، دار الهدى، الجزائر، 1998.

17- بن محمد علي: جبهة التحرير بعد بومدين حقائق و وثائق، دار الأمة، الجزائر، 2000.

18- بن مرسلي أحمد: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

19- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا، البصائر الجديدة، الجزائر، 2014.

20- بوكرا إدريس: نظام انتخاب رئيس الجمهورية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

21- التلمساني عمر: المسؤولية المدنية للصحفي، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

22- تمار يوسف: تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين، طاكسج كوم للدراسات و النشر و التوزيع، الجزائر، 2007.

23- تواتي نور الدين: الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية في الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.

24- ثروت مكي: الإعلام والسياسة، عالم الكتب، القاهرة، 2005.

25- جابي عبد الناصر: الانتخابات –الدولة و المجتمع-، دار القصبة، الجزائر، 1998.

26- الجاسور عبد الواحد ناظم: موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2009.

27- الجميلي عبد العظيم ، العاني ثناء: الإعلام الجديد و إشكالية التواصل الرقمي، دار الأمام للنشر و التوزيع، 2016.

28- حجاب محمد منير: أساسيات البحوث الإعلامية و الاجتماعية، ط 3، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة 2003.

29- حسن بلقاسم ، بهول محمد: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية و الأزمة السياسية، مطبوعات دحلب، الجزائر، (د س ن).

30- حسين محمد سمير: دراسات في مناهج البحث العلمي، عالم الكتب، القاهرة، 2006.

31- الحمايدة ضامن خولة و آخرون: الإعلام السياسي و نظريات التأثير الإعلامية، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع، عمان 2016.

32- حمدي حسن: الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام، (د م ن)، دار الفكر العربي، 1991.

33- الحيدوسي غازي ، الجزائر التحرير الناقص، دار الطبعة للطباعة و النشر، بيروت، 1997.

34- الحيزان بن عبد العزيز محمد: البحوث الإعلامية، أسسها، أساليبها، مجالاتها، ط2، فهرست مكتبة لملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2004.

35- الخولي لطفي: عن الثورة و بالثورة حوار مع بومدين، منشورات التجمع البومدييني إلى الرئيس الشاذلي بن جديد، دار هومة، الجزائر، 2012.

36- دليو فضيل: الاتصال مفاهيمه- نظرياته- وسائله، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003.

37- ديدان مولود: مباحث في القانون و النظم السياسية في الجزائر، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2005.

38- رزاقي عبد العالي: المهنة صحفي محترف ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013.

39- الزبيري الطاهر: نصف قرن من الكفاح – مذكرات قائد أركان جزائري-، الشروق للإعلام و النشر.

40- زغدود علي: نظام الأحزاب السياسية في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

41- زلطة عبد الله: القائم بالاتصال في الصحافة (دراسة نظرية و ميدانية)، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

42- زمام نور الدين: السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، دار الفكر العربي، الجزائر، 2002.

43- سليمان صالح: أخلاقيات الإعلام و قوانينه، دار الفلاح للنشر و التوزيع، الكويت، 2005.

44- السيد بخيت: أخلاقيات العمل الصحافي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، 2010.

45- شريط الأمين :الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2002.

46- الشريف عبد العزيز: أخلاقيات الإعلام، دار يافا العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2014.

47- الطرابيشي مرفت ، السيد عبد العزيز: نظريات الاتصال، دار النهضة العربية، مصر،2003.

48- طعيمة أحمد رشدي: تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، در الفكر العربي، القاهرة، 2008.

49- عبد الحميد محمد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، دار و مكتبة الهلال للطباعة و النشر، بيروت، 2008.

50- عبد الحميد محمد: نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير، عالم الكتب، القاهرة، 1997.

51- عبد الحميد محمد: بحوث الصحافة، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1992.

52- عبد الحميد محمد: دراسة الجمهور في بحوث الإعلام، دار أسامة للنشر، بيروت، 1993.

53- عبد الغفار عادل: الإعلام و المشاركة السياسية للمرأة، رؤية تحليلية و استشرافية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2009.

54- العبد عاطف عدلي ، العبد عاطف نهى: الرأي العام و الفضائيات – دراسة في ترتيب الأولويات –، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007.

55- عبيدات محمد و آخرون: منهجية البحث العلمي، دار وائل للطباعة و النشر، الأردن، 1999.

56- عدالة رابح: هواري بومدين مسيرة كفاح و تشييد، دار بغدادي، الجزائر، (د س ن).

57- علم الدين محمود: أساسيات الصحافة في القرن الحادي و العشرين، ط2، مكتبة العصرنة، القاهرة،2009.

58- علواش كينة: محاضرات في مقياس فنيات التحرير الصحفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019.

59- القرام ابتسام :المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، قصر الكتاب، الجزائر، 1998 .

60- قزادري حياة: الصحافة و السياسة، طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008.

61- قيراط محمد: الإعلام و المجتمع، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2001.

62- قيراط محمد: قضايا إعلامية معاصرة، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، عمان، 2006.

63- قيرة إسماعيل و أخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

64- لارامي.أ، فالي.ب: البحث في الاتصال – عناصر منهجية –، ترجمة ميلود سفاري و آخرون،مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث و الترجمة، الجزائر، 2004.

65- لعياضي نصر الدين: اقترابات نظرية من الأنواع الإعلامية، الجزائر، (د. م. ن)، 1999.

66- اللمداني محمد: الصحافة المستقلة في الجزائر، متيجة للطباعة الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1980.

67- لمطاعي فيروز: فنيات التحرير الصحفي، دار المثقف للنشر و التوزيع، (د. م. ن)، 2018.

68- لونيسي رابح: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011.

69- مجاني باديس ، غضبان غالية: الحملات الانتخابية في الإعلام، ألفا دوك، (د ب ن)، 2017.

70- مشاقبة بسام: مناهج البحث الإعلامي و تحليل الخطاب، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2010.

71- (م د): أخلاقيات و مبادئ العمل الصحفي و الإعلامي: مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، 2016.

72- مشاقبة عبد الرحمان بسام: أخلاقيات العمل الإعلامي، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2012.

73- المصالحة حمدان محمد: الاتصال السياسي –مقترب نظري تطبيقي–، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2002.

74- معراف إسماعيل: الإعلام حقائق و أبعاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

75- مقري عبد الرزاق: التحول الديمقراطي في الجزائر، (د ب ن)، (د س ن).

76- مكاوي حسن عماد ، عاطف عدل العبد: نظريات الإعلام، (د. د. ن)، (د. ب. ن)، 2007.

77- مكاوي حسن عماد: أخلاقيات العمل الإعلامي–دراسة مقارنة–،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، (د س ن).

78- مكاوي حسن عماد ، السيد حسين ليلى: الاتصال و نظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، ط6، مصر،2006.

79- منيسي أحمد: التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز دراسات الأهرام، مصر، 2004.

80- مهنا نصر محمد: في النظرية العامة للمعرفة الإعلامية و العولمة الإعلامية و المعلوماتية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2003.

81- نزار خالد: مذكرات خالد نزار، دار الشهاب، لجزائر، 1999.

82- هلال منال: نظريات الاتصال، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2012.

83- الهيتي هيثم: الإعلام السياسي و الإخباري في الفضائيات، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2008.

- باللغة الفرنسية:

1- Balle F : Mythes et réalité de la liberté de la presse, in Encyclopédia universalis, corpus 18, Paris, 1990.

2-Brahimi Brahim: Le pouvoir. La presse et les intellectuelles en Algérie. L Harmattan. Paris.

3- Brahimi Brahim: La liberté de l'information à travers les deux codes de la presse (1982-1990) en Algérie , revue Algérienne de communication, N 6 et 7, 1991.

4- Duverger Maurice, institution politique et droit constitutionnel, presses universitaire de France, Paris, 1978.

5- Cordier Françoise, Les représentations cognitives privilégiées, université de Lille, 1993.

6- Henriette Black : Grand dictionnaire de psychologie, la rousse, Paris ,1994.

7- Houriou Andrie; institution politique et droit constitutionnel , Dalloz, Paris ,1992 .

8- Jean de bonville ; l'analyse de contenu des médias, de la problématique au traitement ,Deboek université, 2000.

9- Koren Roselyne: Les Enjeux éthiques de l'écriture de presse, Harmattan, Paris, 2001.

10- Lohisse Jean: La Communication de la transmission à la relation, 3eme édition, Edition de Boeck Université, Brucselles, 2007.

11- Paum Henry et moscovici Serge: Problème de l'analyse de contenu, Langage 11 ,1988.

-باللغة الإنجليزية:

1- Cohen B:The press and foreign, harcount ,New York , 1963.

2- E.McCombs Maxwell and Shaw Donald: Struction the Unseen Environment, journal of communication, spring, 1976.

3- E.McCombs Maxwell and Shaw Donald: The Agenda Setting Function of the Press, Publique Opinion Quarty 36,1992.

4- M.McCombs Maxwell:Candidates Image in Spanish Election ; Second

5- McNair Brian , An introduction to political communication, Ed Routledge, London, 2003 .

6- Stuart Soroka and Other's : Mass Media and Policymaking, edited by Wu Xun, 1994.

7- (w. N) : Level Agenda Setting Effects, Journal of Mass Communication Quarterly, vol.4. Winter, 1997.

8- Weaver David : The media and politics, international communication gazette , sage publication, 1999.

– مجلات:

1- بخيت محمد توم مجدوب ، حاتم علي مصطفى العسولي: المعايير المهنية و الأخلاقية للأداء الصحفي " دراسة تطبيقية على صحيفة القدس"، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث و الدراسات، المجلد السابع، العدد الثالث، 2017.

2- بلعور مصطفى: الانتخابات الرئاسية و التشريعية في الجزائر 1999- 2007 استمرارية أم حل، دفاتر السياسة و القانون، الجزائر، أفريل 2011.

3- بوجمعة رمضان: هوية الصحفي في الجزائر من خلال الخطابات و المواثيق الرسمية من 1962 إلى 1998، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 17، دار الحكمة، الجزائر، 1998.

4- بوحنية قوي: الانتخابات الرئاسية في الجزائر: العهدة الرابعة لبوتفليقة و تحديات المشهد، مركز الجزيرة للدراسات، (د ب ن)، 13ماي 2014.

5- بوقرة كمال ، سعيدي طارق: المعالجة الإعلامية للحملة الانتخابية لرئاسيات 2014 في الصحافة المكتوبة الخاصة، مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، العدد 08 ج 01، جامعة عباس لغرور خنشلة، جوان 2017.

6- جمال الدين هبة: اولويات الإعلام و عملية تشكيل الرأي العام، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثلاثون، العدد الثاني و الثلاثون، مصر، سبتمبر 1993.

7- حمداوي جابر مليكة، تومي الخنساء: حرية الإعلام بين قانون الإعلام 90/07 و قانون الإعلام الجديد 12/05، الملتقى الوطني الأول حول الإعلام و الديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ورقلة، 2012.

8- خليل نائلة: السياسات التحريرية في الصحافة الفلسطينية، سلسلة أبحاث و سياسات الإعلام، مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت، (د س ن).

9- دليو فضيل: الاتصال السياسي في الجزائر، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث و الترجمة، سلسلة أعمال الملتقيات، الجزائر، 2010.

10- شعيبي عبد الجبار: الحملة الانتخابية في الجزائر بين قانونية الممارسة و التطبيق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46 ديسمبر 2016، قسنطينة، 2016.

11- عثمان ليلى: تسويق الحملة الانتخابية، عوامل نجاح رئاسيات 2004، Journal of Contemporary Business and Economic Studies ، Vol 02, 02July2019

12- علال حنان: أخلاقيات المهنة في زمن الإعلام الجديد – دراسة قانونية في الجزائر –، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، المجلد الثاني، العدد الخامس، الجزائر، مارس 2018.

13- علاوة محمد: أخلاقيات الصحافة و مبادئ العل الإعلامي في الجزائر " قراءة تحليلية لقانون الإعلام 2012 و قانون السمعي البصري 2014، مجلة الباحث، المجلد 12(04)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2020.

14- قادم جميلة: أخلاقيات العمل الإعلامي في التشريع الجزائري "دراسة تحليلية و نقدية للقوانين الإعلامية في ظل التعددية الإعلامية (قانون الإعلام 1990، القانون العضوي 2012)، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2021.

15- (د م)، ترجمة تامر عبد الوهاب و آخرون: حرية الإعلام و نزاهة الانتخابات، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان سلسلة قضايا حركية (23)، (د.ب.ن)، (د.س.ن).

16- ملكاوي سليمان عمر: أخلاقيات العمل الإعلامي – دراسة في منهج الإعلامي الإسلامي –، شبكة ضياء للمؤتمرات و الدراسات، جامعة اليرموك الأردنية، (د س ن).

17- مهدي عبود محمد: أخلاقيات العمل الصحفي – المفهوم و الممارسة –، مجلة أهل البيت، العدد الثالث، (د ب ن)، (دس ن).

18- وهبي محمد سحر: المصطلحات السياسية في الصحافة المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011، مجلة كلية الآداب ، العدد الخامس و الثلاثون، جامعة سوهاج ، أكتوبر 2013.

– أطروحات دكتوراه:

1- بوضياف محمد: مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2008.

2- تمار يوسف: نظرية Agenda setting دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية و الثقافية و الإعلامية في المجتمع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر 3، 2004 -2005.

3- جوزي مليكة: المعالجة الصحفية للتعديل الدستوري الجزائري عام 2008 من خلال الجريدتين الوطنيتين الخبر و الشروق اليومي في الفترة الممتدة من 30 أكتوبر إلى 30 نوفمبر 2008 – دراسة تحليلية مقارنة–، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر 3، 2016، 2017.

4- مراح مصطفى: دور النشرات الرئيسية لقناة الجزيرة في الحراك الشعبي بسوريا سنة 2011، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر 3، 2021/2020.

5- مزرود حسن: الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر 1989- 2010، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011-2012.

- **الجرائد:**

1- بلحاج لطيفة: دستور توافقي .. رد الاعتبار للبرلمان و استكمال المصالحة، جريدة الشروق اليومي، العدد 4361، 29 أفريل 2014.

2- بن جمعة. ط: جرحى و مواجهات في تجمعي غول و بن يونس و سعداني، 12 أفريل 2014، جريدة الخبر، العدد 74001.

3- (د ت): زروال ضد العهدة الرابعة، جريدة الخبر، العدد 7378، 20 مارس 2014.

4-ع. رضوان: مسيرة طلابية حاشدة ضد " الرابعة " ببجاية، جريدة الخبر، العدد 7398، 09 أفريل 2014.

5- يس حميد: بوتفليقة يستنسخ تعهدات عمرها 15 سنة، جريدة الخبر، العدد 7418، 29 أفريل 2014.

- **موسوعات و قواميس:**

1- ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري: لسان العرب، الدار المصرية للتأليف و الترجمة،ج2، مصر، (د س ن).

2- حسن مصطفى ، بدوي عبد المجيد: قاموس الصحافة و الإعلام، المجلس الدولي للغات، (د ب ن)، 1991.

3- عبد الكافي عبد الفتاح إسماعيل: الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005.

4- ناظم عبد الجاسور: موسوعة علم السياسة، دار المجدلاوي، عمان، 2004.

- **الوثائق الرسمية:**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 23 فيفري 1989، الدار المغاربية، الجزائر.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 21 جمادى الأولى 1435 الموافق لـ 23 مارس 2014.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون الإعلام سنة 2012.

5- الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 13-89 المتضمن الانتخابات، ، الجريدة الرسمية، ع 32، المؤرخ في 5 محرم 1410، الموافق لـ 7 أوت 1989.

6- الجريدة الرسمية، القانون المتعلق بالانتخاب، المؤرخ في 18 صفر 1433هـ الموافق لـ 12 يناير 2012م.

7- قانون عضوي رقم 19-07 المؤرخ في 2019/09/14 المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الجريدة الرسمية، عدد 55، المؤرخ في 2019/09/15.

8- مرسوم تشريعي رقم 93- 13 مؤرخ في 10 جمادى الأولى 1414 الموافق لـ 26 أكتوبر 1993، يخص بعض أحكام القانون 90-07 المتعلق بالإعلام، المؤرخ في 3 أفريل 1990.

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة من خلال الصحافة المكتوبة الجزائرية، الحدث الذي أثار ضجة إعلامية واسعة محليا و عالميا، و اختلفت طرق معالجته من وسيلة إعلامية إلى أخرى بين مؤيد له و معارض ،كل حسب ما يمليه التوجه الإيديولوجي العام للمؤسسة الإعلامية، و التي يفترض أن تكون ضمن حدود أخلاقيات المهنة و أطر المسؤولية الاجتماعية لوسائل الاعلام، لأن الهدف العام من التغطية الإعلامية للانتخابات هو الإعلام و النشر بصورة نزيهة ومحايدة.

و بالتالي فإن الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام من بينها الصحافة المكتوبة في تناولها لهذا الحدث السياسي الهام، يكتسب أهمية خاصة نظرا للتأثير الذي يفرضه المضمون الإعلامي في صنع الفعل السياسي و اتخاذ القرارات و تشكيل الرأي العام. و تعد كل من جريدة الخبر و جريدة الشروق اليومي إحدى العناوين البارزة في الساحة الإعلامية الجزائرية اللتان تحظيان بإقبال جماهيري واسع، لذلك تم اختيارهما لإخضاعهما للتحليل لمعرفة

إذ تحاول هذه الدراسة، التي تندرج ضمن الدراسات التحليلية فهم و تحليل المحتوى الإعلامي محل الدراسة من خلال الاعتماد على المنهج المسحي و المنهج المقارن بهدف التعرف على الجوانب الإيدولوجية و السياسية التي تنطلق منها الجريدتان في معالجة موضوع الدراسة، و من ثم الإجابة على إشكالية الحياد و التموقع السياسي في الأداء الإعلامي، من خلال إجراء عملية التحليل الإعلامي بصفة منتظمة و وفق أسس منهجية و معايير موضوعية بالاستناد إلى أداة تحليل المضمون.

و على هذا الأساس تم طرح التساؤل الآتي:

كيف عالجت حريدتي الخبر و الشروق اليومي موضوع ترشح الرئييس عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة خلال الفترة الممتدة من 23 جانفي إلى 17 أفريل 2014؟

و للإجابة عن هذا التساؤل تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

- تموقعت كل من جريدة الخبر و الشروق اليومي سياسيا في معالجة موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة و لم تكونا محايدتان.

و بعد عملية التحليل و استنطاق المحتوى الضمني للمادة الإعلامية محل التحليل قمنا بالتوصل إلى الجريدتين تموقعتا سياسيا و لم تكونا محايدتان نحو موضوع ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، فبالرغم من أنهما تحملان شعار المصداقية و الرأي الآخر، إلا أنهما من الناحية التطبيقية لم تعبران عن الحياد

و الموضوعية، إذ نجد أن الأخبار تم إخضاعها لتوجه المؤسستان الإعلاميتان و سياستهما التحريرية، فقد انحازتا لايديولوجيات خاصة و لم تلتزم بقيمة موضوعية التغطية، إذ نجد أن جريدة الخبر كانت معارضة لترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرابعة، بينما جريدة الشروق اليومي كانت مساندة للعهدة الرابعة.

Summary:

This study deals with the issue of President Abdelaziz Bouteflika's candidacy for the fourth term through the Algerian written press, an event that sparked a wide media uproar locally and globally, and the methods of dealing with it differed from one media outlet to another between his supporters and opponents, each according to what is dictated by the general ideological orientation of the media institution, which is supposed to be within the limits of professional ethics and social responsibility frameworks for the media, because the general objective of the media coverage of the elections is to inform and publish in a fair and impartial manner.

Therefore, the role played by the media, including the written press, in dealing with this important political event, is of particular importance due to the influence imposed by the media content in making political action, making decisions, and shaping public opinion. And both Al-Khabar and El-Chourouk El-Yawmi newspapers are considered one of the prominent titles in the Algerian media arena, which both have a wide audience, so they were chosen to be subjected to analysis to find that out

This study, which falls within the analytical studies, attempts to understand and analyze the media content under study by relying on the survey approach and the comparative approach in order to identify the ideological and political aspects from which the two newspapers proceed in addressing the subject of the study, and then answer the problem of neutrality and Political positioning in the media performance, by conducting the media analysis process on a regular basis and according to methodological foundations and objective criteria based on the content analysis tool.

On this basis, the following question was raised:

Were Al-Khabar and El-Chourouk El-Yawmi newspapers committed to neutrality while dealing with the issue of President Abdelaziz Bouteflika's candidacy for the fourth term, or were they politically positioned?

In order to answer this question, the following main hypothesis

was formulated:

-Al-Khabar and El-Chourouk El-Yawmi newspapers did not deal with the issue of President Abdelaziz Bouteflika's candidacy in a neutral manner, but rather they positioned themselves politically.

And after the process of analysis and interrogation of the implicit content of the media material under analysis, we came to the conclusion that the two newspapers were politically positioned and were not neutral towards the

issue of President Abdelaziz Bouteflika's candidacy for the fourth term. Although they bear the slogan of credibility and the other opinion, in practice they did not express neutrality and objectivity, as we find that the news was subjected to the direction of the two media institutions and their editorial policy, as they sided with special ideologies and did not adhere to the value of objectivity of coverage, as we find that Al-Khabar newspaper was against President Abdelaziz Bouteflika's candidacy for a fourth term, while El-Chourouk El-Yawmi newspaper was supportive of the fourth term.